





عبد الله بن عبد الله

2150 A

هذه حاشية العلامة الا واحد

والعلم المصنوع فهامة الانام ووجه

الاعلام صاحب التاليفات

النافعة وبدر التحقيقات

الساطعة مولانا وانتانا

الشيخ احمد الاشفاطي

الحق ارام الله النفع

بجيانه على ثم

الغضام على

التميز قدم

في الاشارة

نفع الله

بها

الامر



٥٤١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله على فضله. والسلام على من
يستغفر البدر من كمال جلاله. وعلى اتباعه
واصحابه وآله **وبعد** فيقول العبد الفقير
الى لطفه به الحفي. احمد بن عمر الاسقاطي
الحفي. هذه حواشي وصنعتنا على شرح الشريعة
للمولى العظام جمعت فيها ما تفرقت من فوائد
المشاخ المحققين العظام. والله اشاك ان
ينفع بها العباد. وان يجعلنا سببا للفوز في يوم
المعاد. **بسم الله الرحمن الرحيم** هذه بسملة
الشراح بدليل تقديمها على يقول ويمكن انها
للمص والخطب يسير لانه كثيرا ما يستغنون عن
البسملة بالحمدلة لوجود معناها فيها **قول**
يقول العبد عدل عن ضمير المتكلم ليتوصل الى
ذكر العبودية استعطافا واظهارا لفقره وال
الداخلية على المظهر الموضوع موضع المضمير
للعبد الخارج **قول** المفتقر اثره على الفقير
مع ان معناه دائم الفقر لكونه صفة مشبهة
او كثيره لانه صيغة مبالغه لانه قد يتوهم

منه ابتداء معناه الشرعي وان كان باعتبار اخوة
الامر لا ايام ولا زيادة الينا تدل على زيارة
الغنى ولا شعار بكثرة تجردا احتياجه وعلى
المحتاج مع انه المراد لان الفقر اخص كما في ابن
السييل فانه محتاج غير فقير واختار لفظ الرب
اشارة الى انه قد افتقر الى من يوصله الى
كمالته وبين الرب والعبد جناسا المقابلة
قول عصا مالدن لقب الشبه حفظه
للدن بالربط للشي واسمه ابراهيم **قول**
حفظها كذا في نسخة وعليه ففي العبارة استقارة
تصريحية تنبعية وذلك لانه شبه شمول
المغفرة له بشمول الثوب مثلا لجميع اجزا الجسد
وفي اخرى حباها **قول** بمغفرته من الفقر
بمعنى الستر وتوصيها بالجلية مع ما فيه
من مقابلة للخفية لان الساتر اذا كان خفيا
لا يشتر ما خلفه كل الستر فالمقصود بالمغفرة
التامة **قول** ان احسن ما اى شئ او الذي
وقوله تتراد صفة او صلة والعائد لها في به
وتوكيد الحكم هنا لبيان شرفه كما في انا

فتحنا لك لا لدفع الشك والانكار لعدمها
والغرض من هذه العبارة الابتداء بالحدائق
بالكتاب العزيز وعملا بالحديث الشريف
وفيه ان غاية ما اتى به الشئ الشئ على الحمد
الصّادر من المم ولم يأت بحمد واجيب بان
الشئ على حمد الله تعالى حمد لله لان الحمد هو الشئ
لكن يرد عليه انه يلزم ان لا يكون اثنا بالصلاة
لان جملة الصلاة في كلام المم مقطوفة على
جملة الحمد والشئ على الصلاة ليس صلاة
واجيب بان الصلاة من افراد الحمد لان
فيها اعترافا بانه سبحانه ارسل نبيه صلى
الله عليه وسلم اليها ومن به علينا وبذلك
يجاب عما يرد عليه من انه يلزم من عطف
الصلاة على الحمد ان الصلاة احسن مما تتراد
به النعم وتدفع به البلية وذلك ينافي ان
ذلك شأن الحمد فان قيل يلزم على ذلك
عطف الخاص على العام اذ الصلاة من افراد الحمد
ولانكته لذلك اجيب بان النكته في ذلك
الخروج عن عمدة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم

ونقل عن الشئ هنا حاشية هي هذه حمد الشارح
ان احسن الى قوله لو اذهب العطية وصلاة صلاة
المثل الا انه عطف في المثل الصلاة على الحمد
وفي الشرح عطفها على قوله ان احسن انتهى
كلامه وقوله في الشئ عطفها الخ ليس بمعتين
اذ يجوز عطف جملة الصلاة على جملة الحمد ايضا
وعطف الصلاة على اسم ان اما على اللفظ
او المحل وعطف الخبر على الخبر كذلك **قوله**
النعم الوفيه مبالة الوافي اعلم ان نعم
الله على عباده متقاوتة في الكم والكيف وان
كل مومن لا يخلو من نعم حاصلة منه تعالى
وحينئذ معنى تزايد الخ ان الحمد سبب لزيادة النعم
الوفية على ما هو موجود من النعم عند الحامد
واما حمل النعم الوفيه على ما هو عند الحامد
وان قوله تزايد به اي بالحمد تلك النعم الوفيه
الحاصلة عنده في الكم او في الكيف او فيهما
فغير مناسب للمقام كما ان حمل الزيادة
والوفاء على التوزيع من التقض في الكلام **قوله**
وتدفع الخ يمتثل وهو الظاهر انه مبين لسابقه

وذلك لان المتبادر من مفهوم النعمة الملايم
الوجودي المحمود العاقبة كالسمع وخوه وانه من
قيل عطف الخاص ولوقال تزال بدل تدفع لنا
سابقه لفظا وكأنه قصد المبالغة في مدح الحمد
فان ازالة البلية يكون بعد وصولها بخلاف
الدفع فانه لا يقتضي وصولها ولا يخفى ما بين
النعم والبلية من الطبايق وكذا في البكرة
والعشية **قول** في البكرة والعشية تنازعه
الفعلان قبله او ظرف مستقر صفة للبلية
والنعم لوفية او ظرف للحمد ويقتضي الظرف
ما لا يقتضي غيره على حد فلما بلغ معناه
الشع والبكرة الغداة وهي ما بين صلاة
الفجر وطلوع الشمس والعشية اخر النهار قاموا
والمراد بهما الدوام **قول** الحمد لله الجملة خبر
ان ولا رابط لها لانه اريد لفظها فهي في حكم
المفرد لا لانها متحدة بالمبتدأ خبر ضمير الشان
لان ذلك غير ظاهر هنا واعلم انه يلزم على
كلام الشئ تغيير اعراب المتن اذ على تقديره صارت
جملة الحمد خبر ان او الخبر خصوص الحمد مراد

به مدلوله وهو الشان وذلك معيب قيل ان لم
يكن الشئ صاحب المتن وقيل ان تغيرت حركة
الاعراب ويلزم ايضا اعمال ان محذوفة هي
واسمها ولا نص في ذلك نعم ذكروا ان ان تحذف
هي واسمها وخبرها نحو اين شركاي الذين كنتم
ترعمون اي ترعمون انتم شركاي وانها اذا حذفت
ارتفع اسمها نحو فلولا الغد يمسككم اسالا التقدير
فلولا ان الغد واللام في الحمد للمجنس والاستغراق
او العهد اي الحمد للمعهود الذي حمد الله به نفسه وحمده
به انبياءه وكل من الاول والثالث يستلزم الثاني
اذ لو كان فرد منه لغيره تعالى لم يكن الجنس
مختصا به تعالى والحمد للمعهود هو المعتبر وغيره
كالعدم **قول** الواهب يجوز فيه الجر على انه
صفة بنا على ان المراد به الثبوت والدوام
او بدل او عطف بيان ويجوز فيه الرفع وكذا
النصب على القطع ويجوز في العطية الجر على
الامانة والنصب على المغولية لكن الشبهة التي
شرح عليها المولف الحمد لواهب العطية بلام الحمد
وعليها فلا يجوز غيره وفي كلامه اطلاق

الواهب عليه سبحانه والسموع الوهاب
بصيغة المبالغة ويمكن تخرجه على طريق
الغزالي القائل بجواز اطلاق الصفة عليه
وان لم يسمع حيث اشعرت بالكمال **قوله**
اي كل عطية فاللام للاستغراق وعلى الثاني
للعهد ولم يخرج على احتمال كونها للجنس
لان المقام لا يقتضيه وذلك لان المقام مقام
التناوب من البين ان الملا يملأ الحمل على
الاستغراق او العهد راجع للاستغراق **قوله**
التي نزلت فيها السورة اي سورة الكوثر
وقيل الضحى والمراد بالكوثر فيها الحوض والاصح
انه اي الكوثر في الجنة والاضحى ان المراد به
الخير الكثير المفرط في الكثرة من العلم والعمل
وسائر النعم به عليه وعلى هذا فالاستغراق
معنى موجود مع ارادة العهد ايضا **قوله** فحينئذ
اي حين كون اللام للعهد **قوله** تتناسب فقرتنا
الحمد والصلاة الفقرة كسرة في التثنية
البيت في النظم مثلا الحمد لواهب العطيّة فقرة
والصلاة على خير البرية فقرة اخرى **قوله**

اشترت تناسب لان كلا من الفقرتين على هذا
متعلق بالرسول عليه الصلاة والسلام واما
اصل التناسب فهو موجود على تقدير الاستغراق
لاشتمال العطية على المتعلقة بالرسول ولان
صلاته على الرسول التي هي مضمون الفقرة
الثانية من جملة العطايا التي اشتملت عليها
فقرة الحمد ولا تفتاق الفاصلتين في الوزن
والتقنية وعدد الحروف **قوله** ولا يخرج
الحمد بذلك اي ارادة العهد وهذا جواب سؤال
تقديره حيث اريد العهد لا يكون الحمد في مقابلة
نعمة واصله الى الشاكر خلافا على الاول لكن
كلام الشيوهم ان المحمود عليه هو العطية
وليس كذلك فان مقتضى كلام المص انه هبة
العطايا لا العطايا انفسها ويوهم ايضا ان الحمد
يجب ان يكون في مقابلة نعمة واصله الى
الحامد وليس ذلك بواجب فان قلت يا ذكرت
في الحمد للفقير اما الحمد للذي هو الشاكر
اللفظي كما رمز الى ذلك الش بقوله الى
الشاكر فيجب ان يكون في مقابلة نعمة واصله

الى الشاكر قلنا هو ايضا لا يشترط
فيه ذلك فانهم عرفوه بقولهم فعل بيني
عن تعظيم النعم من حيث انه منعم على
الحامد او غيره ولعل مراد الشرح حمل الحمد
في كلام المص على الاكمل فانهم صرحوا
بان الحمد في مقابلة نعمة واجب اي يثبت
عليه ثواب الواجب **قول** الواصلة الى
الشاكر فتصيته ان تلك النعمة المذكورة
لولا تكن واصله الى الشاكر خلاصه عن ان
يكون في مقابلة نعمة وليس كذلك بل جاز
ان يكون في مقابلة نعمة او نعم حصلت فحمد
عليها بهذه الصيغة وهي قوله الحمد لواهب
العطية فتكون الصيغة كلها هي المحمود بها
وعاية ما يلزم ان النعمة الحاصلة لم تذكر
و قد يصدد انه اني الحمد في مقابلة نعمة
قول يعظم مشي البرايا لم يقل يعظم مع ان
المقام يقتضي ذلك رعاية للسمع وللالتفات
من التكلم الى الغيبة وفيه ان الظاهر ان الغماير
المصانف اليه في نبينا عبارة عن الثقلين لان

الاصح انه مرسل اليهما فقط والظاهر ان
مشي البرايا عبارة عن الملك ومشى الاسر والجن
فلا التفات الا ان يقال بالتعظيم في الاول او
التخصيص في الثاني لا يقال كيف وصف غرابة
عليه السلام بالسلام لانا نقول غلبنا على
غيرها وانظروا معنى عمومنا بما خص به عليه
السلام من نحو كونه لا يجزى فثمانين سائبا
على القول به وقد يقال ان ذلك ايضا عام لنا بمعنى
مشرفنا **قول** والصلاة تياس المصداق النفسية
ولا يقال في حقه صلى الله عليه وسلم **قول** اي
جميع البرايا قال في البرية للاستغراق وقد جعلها
بعض الشراح للجس ونظروا به بانه ميل الى
مذهب المعتزلة القائلين بفضل الملك على البشر
وراد بان خيريته على الجس يستلزم خيريته
على جميع الافراد بطريق برهاني على ان محل الخلا
بين المعتزلة واهل السنة في تقضيل الملك
على البشر في غير نبينا صلى الله عليه وسلم ومن
زعم خلافة من المعتزلة كالزحشري فهو جمل منه
بمذهبه **قول** الكرام المتبادر انه صفة

لجميع ما قبله لكن يرد عليه ان كرامة الجن
غير معنودة ولعلها كونه من ارسل اليهم
نبينا عليه السلام والظاهر انه صفة الملك
وجمع الكرام رعاية للجمع وجبر الماحصل من
التفضير بالتأخير اولان الملك اسم جنس يتضمن
لمعنى الجمع وفيه نظر لان تضمنه معنى الجمع
ان كان بدون البناء على انه اسم جنس جمعي فقضية
ذلك انه لا يطلق الا على اكثر من اثنين وليس كذلك
وان كان بالنظر لال وفيه الضم صرحوا بان
مدحها بمعنى كل فرد وانما يمتنع وصفه بالجمع
الما حكاها الاخفش من الدرهم البيع والدينار
الضفر **قول** انما عداها اي البرية المعنودة
قول سلك التفضيل فيه استغارة مكنية
وتخييلية حيث شبه تفضيلهم على غيرهم
بتفضيل الجواهر على غيرها تشبيها مضمرا
في النفس ثم ثبت له شيا من ملامات المشبه به
وهو السلك تخيلا وفيه براعة الاستدلال
من حيث الاستغارة **قول** وعلى الاعاد
كلمة على راد على الشيعة فالضم يكرهون الفصل

بينه صلى الله عليه وسلم وبين اله بعل واسند
بحديث موضوع **قول** اي اتباعه لا ينافي
تفسير الال بذلك وصفه بذوى النفوس الزكية
اما لان المراد بالاتباع من كان على سنته ولا
شك في ان نفوسهم اولان زكا النفس قد يراد
به خلوصها من الكفر فيشمل جميع المسلمين **قول**
اذ هي اي الاتباع علة لصحة الحمل ولفظ معنى
بصيغة الافراد والمراد به الجنس ولم يقل اذ هو
لانه اذا كان الخبر مذكرا او مرجع الضمير مؤنثا يجوز
مراعاة المراجع ومراعاة الخبر ومراعاة الخبر
اولى **قول** فلا يلزم يتبادران في الشق قلبا
وحذفا والاصل اي اتباعه فلا يلزم على المصنف
الاهمال وصح تفسير الال بالاتباع لانه احد
معنى الال **قول** الاهمال بترك الصحابة المطلوب
ذكرهم واثره على اصحاب لعدم شموله
قول بل فيه ايعام حسن الايعام اصطلاحا
النورية وهو ان يطلق لفظه معنيان قريب
وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على القرينة والامتد
هنا كذلك فانه لم يرد باله اقربا الذي هو المعنى

القريب للال بل اراد المعنى البعيد وهم الاتباع
الشامل للقريب والقريبة هنا عدم ذكر
الاصحاب ووجه حسنه انه موجب لعدم اجمال
الاصحاب بل لعدم اجمال احدهم الامة او كونه
من المحسنات البديعية **قوله** احسن سبكا
لنكون الفقر اربعا والاصل في السجع ان يكون
مزدوجا لكل فقرة ما يقابلها ولا يعارض هذا
بانه حينئذ يكون المتعلق بالله فقرة واحدة
وكذا بالرسول والمتعلق بالال فقرتان لانه
الا حيث فسّر بالاتباع الشامل للاصحاب
والال بالمعنى الاحض وغيرهما صار ثلاثة
انواع على انه سبحانه لا يحتاج في الوصف الى
تعدد الفقر وكذا النبي عليه السلام والسبك
الاذابة وفي الكلام استعارة مكنية وذلك انه
شبه قول المص بمعنى مقوله بالجواهر التي تذاب
ليخرج منها ما يشتمل من الزيف واستعارة
تحليلية وهوانثبات السبك الذي هو من لوازم
المشبه به **قوله** واعلى مزيه لان الفقرة الرابعة
بمخرجة الدليل التي قبلها **قوله** الروية الفكر

والشامل **قوله** ذوى جمع ذو بمعنى صاحب جمع مذكر
سالم على غير قياس فهو مجرور بالياء وقول ابن
هشام لم يسمح هذا الجمع الا في الاب والاخ والحم
مطوره فيه **قوله** النفوس جمع نفس تطلق
تارة على الذات واخرى على المعنى اللطيف
القائم بها **قوله** اي المفاحة الالفاظ الواقعة
في الخطب وغيرها الغير المعلوم وضعها لغايتها
بعينها محتاجة الى التعريف اللفظي الذي سأل
الى التصديق بان هذه اللفظة موضوعة لذلك
المعنى وليس المقصود بها تحصيل صورة غير
حاصلة كما في التعريفات الحقيقية بل المقصود
به الاشارة الى صورة حاصلة وتعيينها من
بين الصور الحاصلة ليعلن ان اللفظ المذكور
موضوع بان الصورة المشار اليها والركبة
ليست موضوعة للمفاحة والدليل الذي اورد
لا يدل على ذلك بل على خلافه والالزام ان يكون
الحكم لغوا اذ لا معنى لقد افاج من افحها والقول
بانه تعريف بالالزام انما يتمشى في التعريفات
المعنوية بل النفوس الركبة هي الطاهرة عن

الكدورات البشرية او النامية المرتقبة من
خصيص النفس الى اوج الكمال وقوله
وزكا النفس لا يلائم تفسيره السابق اذ
لا معنى لفلاح العقل فينبغي ان يحمل الزكاهنا
على معناه الحقيقي وهو النماء والطهارة فتد
اجرى الله الحق على لسانه من حيث لا يشعر **قوله**
بطريق الاولى اما لان مركب النفس هو العقل
اذ هو قوة للنفس بها تسبق العلوم والادراك
فاذا كانت النفس زكية فالمركب لها اول
بالزكا اولان النفس اتمارة بالسوء والعقل اتمار
بالخير فاذا طهرت هذه الحسياسة فقد طهر
العقل بالاولى وبعضهم ضبط الفعل بالفا واحد
الافعال وهو ظاهر لا يحتاج الى تكلف ويكون
الكلام جواب سؤال تقديره المناسب وصفت
الاول بذوى الافعال الزكية لا بذوى النفوس الزكية
اذ لا تعلم كما لهم عن طهارة نفوسهم بخلاف
طهارة اعمالهم **قوله** اما بعد هو الظرف
المبني المقتووعة عن الاضافة لفظا لا معنى
او المعربة لنية لفظ المضاف اليه وهذا الظاهر لان

الامثل في الاسماء الاعراب اي بعد الحمد والصلاة
ذهب السعد الى انه جزء من الشرط وليس كذلك
بل هو جزء من الجزاء قدم على الفاء ليفصل بين
اداة الشرط والجزء لئلا يهتم ثوابها واليه
ذهب النخاعة وهو الاوجه لان المفضلون ههنا
بيان ان التاليف المصدر بالحمد لا يزم لو وقع
شيء مما لان التاليف لا يزم لو وقع شيء ما بعد
الحمد اذ التاكيد انما يلائم تقيم الشرط لا تخصيجه
ووجه ما ذهب اليه السعد انه نظر الى ان
الاثبات بكلمة اما انما وقع بعد الاثبات بالحمد
والصلاة فالمناسب ان يجعل بعد جزاء من الشرط
قوله اما هذه اي التي لم يثبت عليها
بجمل لا لفظا ولا تقدير حتى يجب تكريرها
اما لفظا او تقدير التفصيل ذلك الجمل كما في
الواقعة في اوائل الكتب وغيرها **قوله**
لحمد والتاكيد اي تاكيد الجزاء فانك اذا اردت
تاكيد زيد ذاهب تقول اما زيد ذاهب فان
حاصل معناه ان ذهاب زيد لا يزم لو وقع شيء
والملزوم متيقن الوقوع فكذلك الامر ثم انك

الحظر المفهوم من قوله لجرد التاكيد اضافي
 بالنسبة الى تفصيل الجمل واليه اشار بقوله
 لا لتفصيل الجمل فلا ينافي افادتها معنى
 اخر كفصلية الخطاب ولم يثبت عليه الش
 لشهرته **قوله** والاول ايضا اى كما اثبت
 الثانى مع القوم كما يصرح به قول الش ايضا
 مع قوله وان كان المشهور **اقول** مما اثبتته
 الرضى لم يثبت الرضى انها مجرد التاكيد بل
 لم يتعزز لدلائلها عليه وكونه لازما لكلامه
 لا يدل على اثباته مجرد **اقول** عاينيا اى اسيرا
قوله لتكلفات حيث قدر اما اخرى عديلا
 لاما المذكورة وقد شرط اوجزا لها وحرف
 عطف وقد راجع الجمل حتى يستقيم تفصيله بهما
قوله لها عاينيا اى قاصدا **اقول** فان يعاين
 اى الفانى جواب اما ومدخولها علة لارادت
 والفانى فاردت زائدة فالاولى فتح همزة ان
 على حذف حرف الجر منه ليؤكد بالعملية من اول
 الامر ولا يشوب ذهن الى انه جزا وان قوله
 فاردت تفريع عليه كما توهم **قوله** اى الاستغفار

المصرحة اى اراد بالمعنى اوبى الاستعارات ان
 كانت الاضافة بيانية لكن قول الش ان المعاني
 للفظ الاستعارة يابى الثانى **قوله** للفظ
 الاستعارة لكونه مشتركا لفظيا فله معان متعددة
 باوضاع متعددة **قوله** لا للاستعارات لان
 الجمع ليس له الا معنى واحد وهو الماهية **قوله**
 فلا وجه للجمع اى لجمع الاستعارات وجوابه ان
 الاضافة بيانية لا لامية وايضا اللفظ المشترك
 اى تعدد اعتباري باعتبار دلالة على كل واحد
 من معانيه فللمجم وجه باعتبار ذلك التعدد
 الاعتباري **اقول** اللام للمجنس وهى تبطل الجمعية
قوله وانه اى جوابه ان تغلق الاقسام والقراين
 بتلك المعاني لا يقتضى ان يكون لكل واحد من المعاني
 اقسام وقراين بل يقتضى ان يكون ثم اقسام وقراين
 لها تغلق بتلك المعاني ويكفى كونها للبعض
 منها واما جمع القرائن فباعتبار المواد والمثاقلة
 ما قبلها او لتغليب القرينة على الترشيع فاثبات
 الجمع كثيرا ما يطلق على ما فوق الواحد **قوله**
 قد ذكرت لم يات بالتشبيه كما هو ظاهر السياقات

بل ان بما يدل على الجمع ولعله نظر تكثر الافراد
قوله عسيرة الضبط لعل موقعه بيان المراد
 يكونها مفصلة اذ التفصيل قد يقابل الاجمال
 وهو صادق بذكر الاشياء مفصلة في بحث
 واحد وقد يطلق على الانتشار والتفرق في الابواب
 وهو المراد هنا **قوله** اراد ان لا يغسر الضبط
 لو كان خاصا بالكتب ولم يشمل الزبر لما بقي فائدة
 لتأليف هذا الكتاب وانما يحتاج اليه اذا قرئ
 قوله الا ان زبر على زنة علمه والارادة حينئذ على
 طريق المجاز المرسل من استعمال الاخص في الاعتم
 او على طريق عموم المجاز اما على الضبط الثاني فلا
 وجه للتعبير بالارادة اذ هو حاد داخل في منطوق
 كلامه **قوله** ما يشمل ما عبر عنه هذه العبارة
 يحتاج اليها لانه لو قال ما يشمل الزبر لم يستفد
 انه عبر عنه فيما بعد وقوله ايضا اي كما يشمل
 ما عبر عنه بالكتب في قوله كتب المتقدمين
قوله والاولى غير مضبوطة اي بدل عسيرة
 الضبط فليل الاول وان يطابق الثاني الاول
 لا العكس لان الاول وقع في موقعه ويجام

في

بان المبادرة بالاصلاح من الصلاح وما قيل
 ان خبر الاول مجموع المتقاطعين غير ظاهر لان
 العطف باو وكونها بمعنى الواو خلاف ظاهر
 المقام **قوله** ادعى مضبوطة الاضاقه ببيان
 وحذف نظيره من الثاني ولعله لدلالة عليه
قوله او مجملة اي بدل قوله مضبوطة
 ولا حاجة الى مجملة في شق التردد **قوله**
 فيحمل ان هو جواب عن الواقع لا دافع للاولوية
 كما هو ظاهر اي فحيث لم يقبل شيئا مسبقا يحل
 قوله كذا على قوله كذا **قوله** ليظهر التفاضل اي
 التقابل هو وان كان كذلك لكن خلفنا فيه امر
 اخر وهو انه لو عبر بسملة الضبط لا وهم
 ذكرها غير مضبوطة غاية الامر انه لو اريد
 الضبط لسهل وليس مراد انتم ظاهر كلامه يفيد
 ان التقابل حاصل قبل التاويل وانما يظهر به
 والاقوال ليتقارن **قوله** على وجه صلة اردت
 وكل من قوله مجملة مضبوطة بطله من حيث
 المعنى **قوله** على وجه نطق به اي من حيث
 المعاني التي تصدر عنها ودونها وليس المقصود

ان هذه محملة بمببوطة على وجه نطق به الا
 لصارتنا فضايع قوله ذكرت مفصلة عسيرة الضبط
قول اي على وجه دل استعمال نطق في دل امثا
 مجاز مؤسسل من اطلاق الملزوم واردة اللازم
 واما استعارة تفرجية تبعية ويحتمل نطق
 في كلام المتن ان يكون تحيلية للمكنية في قوله
 كتب وان يكون مجازا عقليا **قول** على ما يفيد
 وجه افادته ذلك ان الذي يشبه بالنطق انما
 هو الدلالة الصريحة ثم انه لا يلزم من التفرج
 بالشئ ذكر سهل الضبط بل قد يكون عسر
 الضبط فلا ينافي قوله السابق عسيرة
 الضبط **قول** ودل اخذنا في جانب المتقدمين
 لفظ النطق لان عادية التعبير بالعبارة
 الواضحة الطويلة فقد يؤدي الى الامتلاء
 وفي جانب المتأخرين الدلالة لان عادية تقم
 الاختصار فقد يؤدي الى نوع خفا **قول**
 وعلى وزن عنق اخو على وزن رطب جمع زبرة
 وهي القطعة من الحديد ونحوه **قول** جمع زبوك
 بالفتح في بعض النسخ اسقاط بالفتح وهي واضحة

فقد قرا حمزة واثينا داود زبور ابغما الزاي
قول السب بالكتب لفظا لانه على وزنه
قول ومعنى لان كلا منهما بمعنى مكتوب
 لكنهما متغايران باعتبار قيد الاصناف فالتد
 انه مع الاتحاد كيف يقال هذا السب بذالك
قول وان كان الاول اعم لان من الكلام
 ما لا يكون مدونا **قول** فنظمت عطف
 على اردت وكفى بالفرائد عن المسائل فهي
 كلامه مجاز بالحذف اي دال فرائد والنظم
 في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك وفي الاصطلاح
 تاليف الكلمات والجميل مترتبة المعاني متناسبة
 الدلالة على حسب ما يقتضيه العقل **قول**
 التي تحفظ اذ صفة لازمة لا كاشفة عن وجه
 تسميتها باخرية خلافا لمن وهم فيه **قول**
 في ظرف اي بجملة واحد الظروف وبمهمة واحد
 الاطراف لكن الاول اولى بالدرجة **قول** ولا تخلط
 اخ عطف على تحفظ عطف لازم على ملزوم **قول**
 من وتبيل لم يقل من اصنافه لان المضاف
 هنا ليس صفة للمضاف اليه وانما الصفة

متعلق الجار والمجرور الذي قد رآه ويحتمل
 ان يكون من اضافة الموصوف الى الصفات
 والمعنى فنظمت فرائد عائدة الى من كتب
 القوم بل الاولى ان يكون قوله فرائد عوائد
 مركبا وصفيلا اضافة **قوله** اي عوائد
 كالفرائد المناسبة ان يقول عوائد فرائد بالتركيب
 التوصيفي وما قاله انما يناسب اضافة
 المشبه به الى المشبه كذا قيل ولك ان تقول
 لما لم يكن قوله فرائد صفة الا على التشبيه
 البليغ بحذف اداة التشبيه يبين ذلك بقوله
 اي عوائد كالفرائد **قوله** ولا يخفى حسن الخ
 وذلك لعودها وتكررها **قوله** لكان احسن
 اي لحصول التجنيس بين الفرائد والفوائد وكون
 الفرائد والعوائد لان الفائدة ما اكتسبه من
 علم او مال وهذه المسائل مكتسبة من القوم
 هذا اذا كانت كلمة من في قوله من علم ابتدائية
 اما اذا كانت بيانية كما هو الظاهر فالاحسن
 غير ظاهرة لان اخذ من الغير ليس مأخوذا
 في تعريف الفائدة بل هي اعم منه ومن المخترع

بخلاف العائدة فانها نص في الماخوذ من الغير
 اولان البيانية تقتضي حصر الفائدة في العلم
 والمال بخلاف الابتدائية والعائدة اعم فلا
 تظهر الا حسنية **قوله** لتحقيق معاني الخ من
 اضافة المصدر لمفعوله واللام للتعليل والمراد
 بالتحقيق كونها على الوجه الحق لا اثبات المسئلة
 بدليلها ويجوز في معاني اثبات البيا وحذفها
 بناء على الاعتداد بعارض حركة اللام بعدها وعدمه
قوله معاني الاستعارات الخ ياتي فيه اعتراض
 الش السابق والجواب عنه بما مر واثرة على
 الاضمار لشرحه به اجمال قوله السابق وما يتعلق
 بها **قوله** كانه ادراج الترشيح الخ جواب عن
 انه قد بحث عن الترشيح في ثلاث فرائد فلم
 يذكره في العنوان فاجاب بانه قد ذكره فيه
 بان ادخله في الفرائد على وجه التعليل ومراده
 بالترشيح ترشيح المكنية لان الكلام فيه لانه ذكر
 في عنوان العقد الثالث قرينة المكنية وترشيحها
 لا النصريجية فاندفع انه لا وجه لادراج ترشيح
 النصريجية في قرينتها لان قرينتها من تلامي

المستعار له وترشيحها من ملاييمات المستعار
منه قال لا يخفى ان السؤال والجواب
لا يحض الترشيح بل يحث في التجريد ايضا
استثنى واعتزم بان التجريد من ملاييمات
المشبه والقريبة التي حقتا انما هي قريبة
المكنية وهي من ملاييمات المشبه به فكيف
يصح اندراج ملاييمات المشبه في ملاييمات
المشبه به وافقوله لو حمل الجواب في كلامه
على ثاني جوابي الشلم يرد شي **قوله** دون
الاهتمام لان الترشيح تابع ومقتول **قوله**
يا بابه فيه بحث لان الجعل المذكور مصحح لترك
الترشيح لا موجب فلا ينتقض بذكر القرائن
على ان ذكر القرينة ليس مجرد انما قرينة
بل العمدة في ذكرها انما استعارة تحييلية
ومعنى من معاني الاستعارات وايضا القرينة
انما اني بها التمعن ارادة المعنى الاصل ولا كذلك
الترشيح **قوله** مع ان البحث الاول لان
لانه لم يقدم للا با وجه اسوى هذا حتى يكون
هذا معه وتابعه **قوله** في ثلاثة عقود

متعلق بنظمت والعقود جمع عقد بكسر العين
وهو في الاصل القلادة وهو هنا من قبيل
التراجم وهي الالفاظ وحينئذ فاذا اريد
بفرائد العوائد المعاني المخصوصة كانت هذه
الظرفية من قبيل ظرفية المدلول في داله
قوله لا يخفى وجه حسن ان لانه شبهه
مباحث كتابه بالعقود في ان كلا منهما مشتمل
على التفائس ثم اسغيا اسم المشبه به للمشبه
استعارة مصرحة وذكر الفرائد التي هي من
ملاييمات المستعار منه ترشيحا لها وانثت
النظم الذي هو من ملاييمات الفرائد ترشيحا
على ترشيح ثم اطلاق لفظ العقود باعتبار
مجاز الاول والافا لنظم ليس في العقود بل
في خيوط يؤول امرها الى صيرورتها عقودا
بعد النظم فيهما **قوله** وان المستفاد ان اي
بحسب ما هو المتبادر والافا صل التركيب يحتمل
ان الامر ليس كما ذكر **قوله** ان كل عقد لواحد
لان مقابلة الثلاثة بالثلاثة ظاهر في التوزيع
قوله من تلك الثلاثة التي هي تحقيق معنى

الاستعارة واقتسامها وقرايتها **قوله** وانه
 على الترتيب اخذ من الترتيب الذكرى لا من الواو
 فانها لا تقتضيه **قوله** والاول حق دون
 الثاني الاول كون كل عقد لواحد فانه اورد الاقسا
 في عقد وحق الاستعارة بالكناية في عقد
 وحق ترتيبها في عقد وليس الثاني حقا
 اي كونهما على الترتيب لتقدم عقد التقسيم
 على عقد تحقيق الاستعارات هذا وكون الاول
 حقا مبني على ان يراد من معاني الاستعارات
 في قوله لتحقيق معاني الاستعارات افراد
 الاستعارة بالكناية والا فقد حمل الشاهد
 العبارة فيما قبل على الاستعارة المصروفة
 والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية
 واذا حمل عليه كما هو الظاهر لا يكون الاول
 حقا فانه انما اورد المصروفة في عقد التقسيم
 واما التخيلية فقد اورد بها فيه وفي الثالث
 وعقد للاستعارة بالكناية عقد مستقلا الا ان
 يحمل الاول في قوله والاول حق على حسن نظم
 افراد في العقود والثاني على مجموع المتعاطفين

بعده ولا يخفى بعده **قوله** في انواع المجاز
 من ظرفية الدال في مدلوله والمراد نوع خال
 من المجاز بقربينة الاتي ويقربينة ان الماخوذ
 قسما للاستعارة انما هو نوع خاص منه وهو
 المجاز اللغوي لا مطلق المجاز الشامل للمجاز العقلي
قوله في انواع الاستعارة اخذ يقال ان الذي
 سلكه المصاوي لانه لو عتبر بالاستعارة لا وهم
 انه يذكر جميع انواع الاستعارة المصروفة
 والمكنية والتخييلية وليس الامر كما ذكرنا ذلك
 يذكر الا الاول **قوله** لان المقصود ان وليطابق
 التفضيل الاجمال **قوله** اوضح اي ليوافق
 التفضيل الاجمال ولا يهاجم مصطلح اهل الميزان
 فتدل لم يقل اولى ولم يوجه ذلك وقد ذكر
 الاولين في سابقه ولعله لاستفادة ذلك من
 قوله اوضح اذ في الكلام مخ مقدمة مطوية
 وما كان اوضح فالنظير به اولى اي لو وضحت
 تراه في الحقيقة عبر بالاولوية ووجهها فساوي
 سابقه في اللفظ والتوجيه **قوله** لئلا
 يتبادر الوهم اخذ فيه ان هذا التعبير يوهم ان

جميع ما ذكره انواع المجاز وغير خاف ان تقسيم
 الاستعارة الى الاصلية والتبعية مثلا ليس
 تنويعا للمجاز بل قد يقال هذا اشترى اليها
 خلاف المراد ثم المراد بالوهم هنا القوة المدركة
قوله الاولية وهي المجاز المرسل والاستعارة
 وقيل المجاز اللغوي والعقلي وهو اولى **قوله**
 وفيدست فرائد يجهل انه عني بالفرائد المسائل
 النفيسة وهي اسم للمعاني والعقد الاول
 للفاظا فالظرفية من قبيل ظرفية المدلول
 في الدال ويجهل انه عني بها الفاظ وجعلها
 من قبيل ظرفية الكل لاجزائه **قوله** المجاز المفرد
 مبتدأ وقوله ان كانت علاقته اخبر وما
 بينهما معترض فصد التعريف المجاز المفرد
 والجملة خبر الفريدة الاولى ولم تحج لرابط
 لانه اريد لفظا لا لانها عين المبتدأ خبر ضمير
 الشأن لان ذلك خصوصية له كذا قيل
 وفيه ان الفريدة الاولى ترجمة كما هو ظاهر
 فجعلها مبتدأ والجملة بعدها خبر اعلمنا تكلف
 فالاولى اعرابها اعراب غيرها من التراجم

خبر مبتدأ محذوف او مفعولا لفعل محذوف
 ثم المجاز في الاصل مفعول من جاز المكان اذا
 تعداه نقل الى الكلمة الجائزة مكانها الاصل
قوله فيد المعرف الخ جواب انه فيد المعرف
 بالمفرد مع ان القوم انما عرفوا مطلق المجاز
 وحاصل جوابه ان المصانما ارتكب ذلك ليعني
 عن ان يريد بالكلمة مطلق الكلام **قوله**
 لداعي ذكر اصنافه بيانية **قوله** مع ان تقسيم
 هذا لا يرد على المصلا انه افرد المجاز المركب
 بترجمة فلا داعي لصرف الكلمة عن ظاهرها
قوله كما هو متعلق بتقسيم والمراد كلا
 المتقدمين والافصاح التخيير قد جعل
 التمثيل شيئا للمجاز المفرد **قوله** دليل خبر
 ان وداع عطف عليه **قوله** لحفظ التعريف
 متعلق بقوله فيد بعد مراعاة تقييده بقوله
 لداعي فلا يلزم في كلامه متعلق حرفي جرمي
 واحد عامل واحد وهو متشع لان الحرفين اذا اتحد
 كان الثاني تاكيدا فيلزم تقدير عامل واحد
 بحرف واحد الى شئين بغير اتباع ووجه

عدم اللزوم ان العامل اختلف بالنظر الى
 الاطلاق والتقييد **قول** عن استعمال اللفظ
 يعنى لفظ كلمة **قول** الغير الظاهر وذلك
 لاستعمال الكلمة فى معنى بعم الكلام **قوله**
 على المعنى صلة الدلالة **قول** اعنى لا يخفى
 ما فيه من اللطافة عند اتصال الشرح بالمثل
قول الكلمة سواء كانت اسما او فعلا او حرفا
 واطلاق الاسم يشمل العلم وفى قوله فى الحقيقة
 والمجاز خلاف اجازة الفزالي وابن لقمان الحنفى
 ومنعه الرازى والامدى واقتصر البيضاوى
 على انه لا يوصف بالمجاز لانه لم ينقل لعلاقة
 ونظريه بانه قد ينقل لعلاقة كمن سمي ولده
 مباركا لما اقترن بحمله او وضعه من البركة
 فالصواب التقليل بانه لو كان مجازا لاستمع
 اطلاقه عند زوال العلاقة وليس كذلك وعكس
 الاسنوى نفى الحقيقة بانه ليس بوضع واصح
 اللغة ونظريه بان العرب وضعت اعلاما
 كثيرة وكلام الامدى والرازى يقتضى كون العلم
 واسطة بين الحقيقة والمجاز كاللفظ قبل الاستعمال

والكناية على بعض الاقوال وكذا اللفظ المستعمل
 فى المشاكلة كذا قيل والذي يظهر انه مجاز والعلاقة
 الحاصبة **قول** المستعملة احتراز عن الكلمة
 وقيل الاستعمال فانما ليست بمجاز ولا حقيقة
قول فى غير ما اى فى معنى غير المعنى الذى وضعت
 له والمستعملة بمعناه المطلقة مراد اياها معنى
 وجه فلا بد من التجريد لئلا تتكرر مع قوله فى معنى
 غير اى وهو ان يراد بالمستعملة المطلقة لا بقيد
 كوفها مراد اياها معنى **قول** وضعت له لغة او
 عرفا او شرعا واحتراز به عن الحقيقة فانها
 الكلمة المستعملة فيها وضعت له ثم الوضع يتناول
 الشخصى والنوعى وحينئذ يقتضى ان المجاز غير
 موضوع والحق انه موضوع وعليه فيراد لخراج
 وصفا اوليا **قول** اسقط اى لم يأت بهذا
 القيد ويحتمل ان مراده ان المصطفى اولا التقى
 بتمامه حكاية عنهم ثم اسقطه **قول** قيد
 فى اصطلاح اصنافه بيانية **قول** لا دخال
 صلة قوله ذكره **قول** لم يستعمل فى غير اى

بالنظر أو صنع الشرع **قوله** على ما ذكره متعلق
 بقوله لا دخال ويجعل أنه متعلق بقوله لم
 تستعمل **قوله** وفيه نظراي في كونها غير مستعملة
 في غير ما وضعت له أو في كون القيد مدخلا
 للصلاة أو فيما ذكره الغير ووجه النظر أنه
 يصدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت
 له كما يصدق عليها أنها مستعملة فيما
 وضعت له كذا ذكره الشرح في شرح التلخيص
 يعني وحيث صدق عليها تعريف الجار في
 داخله فيه فلا يكون فائدة القيد لا دخال
 لأنه يحصل الحاصل قبل دخول القيد نعم
 نعين أحدا حتم اليه موقوف على القيد المذكور
 هذا ولك رد النظر المذكور بأن كلمة غير المضافة
 في التعريف تقيد العوم وهي للنفى في مدحولها
 فكانه قال الكلمة المستعملة فيما لم يكن اللفظ
 موضوعا له أصلا وتلك الصورة ليست كذلك
 فهي خارجة فيحتاج في ادخالها إلى قيد
 في اصطلاح التخاطب **قوله** ولاخراج عطفت
 على قوله لا دخال **قوله** يقيد في اصطلاح التخاطب

يعني أو بما يورد موداه في اخراج الصورة المذكورة
 فلا يرد أن كلام من قيد الحيشية وقوله لعلاقة
 مع قرينة مخرج لها بقى أنه مع وجود القيد
 الصريح في التعريف اعني لعلاقة مع قرينة
 كيف نسب الاخراج إلى قيد الحيشية المشعور
 بها في التعريف والوجه أن الظاهر ملاحظة
 قيد الحيشية مقدما على قوله لعلاقة فنسب
 الاخراج إلى المقدم وهو عرف اللغة كأنه
 حاول بذلك الجمع بين قول صاحب الكشاف
 أن حقيقة صلى حرك الصلوتين ثم استعير
 للدعاء وبين قول السعد المشهور أن الصلاة حقيقة
 الدعاء قبل الأول على أصل اللغة والثاني على
 غير أصل اللغة **قوله** على ما نقول متعلق
 باخراج أي فائدة ذلك فقط على ما هي
 مرضيتنا بخلاف غيرنا فإنه جعل فائدته
 لا دخال فقط أو لا دخال والاخراج مع **قوله**
 لا غنا عن علة لقوله اسقط أي فكانه قال من حيث
 أنه غير ما وضعت له **قوله** لعلاقة اللام فيه
 تعليلية ليعيد اشتراط كون العلاقة ملحوظة

عند الاستعمال ولا يستفاد ذلك من جعل
اللام وقتية او بمعنى عند والعلاقة مناسبة
خاصة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وانواعها
خمس عشرة المشابهة وهي نوعان كما
سيأتي السببية خو رغبتنا الغيث والمسيبية
خو امطرت السماء نباتا والكلية خو يجعلون
اصابعهم في اذانهم اي انا ملهم والجزئية
بشرط كون الجزء مما ينتهي الكل عرفا بانتقائه
كالرقبة في الانسان والعين في الرقيب ولم
يشترط في اطلاق الكل على الجزء ان يكون الجزء
فيه بهذه المثابة والملزومية كالنار في الحرارة
واللازمية كالحرارة في النار والاطلاق كالعالم
في العالم العامل والتقييد كالانسان في الحيوان
العموم كالماشي في الانسان المخصوص كالضاحك
في الحيوان الاول خو الى اراي اعصر حسدا
الا اعتبار عليه اي اعتبار ما كان على ما كانت
خو وانما اليتامى اموالهم والمحلية خو جري
الميزاب الحالية خو في رحمة الله المجاوزة كالفائظ
في الفضلة التدلية خو ياكل الدم اي بدله

والآية خو واجعل لي لسان صدوق اي ذكرنا
حسنا والنكرة في الاثبات خو علمت نفس
اي كل نفس الصديقية كالخافور في الرجي والتحقيق
ان هذا النوع يرجع الى المشابهة فيكون مختصا
بالاستفارة لان من يستعمل احد الصديين
في الاخر ينزل التضاد منزلة التناسب بتكنا
واستهزا او مطايبة واستمداحا تقول جاني اسد
وتريد جلا جانا للتكنا وتقول رايت كافورا
وتريد زنجيا للمطايبة الحذف وهو ثلاثة
اقسام حذف المضاف خو واسئل القربة
وحذف المضاف اليه خو انا ابن جلا وحذف
الحذف خو بين الله لكم ان تضلوا اي لا ت
لا تضلوا الزيادة خو ليس كمثله شيء والحق ان
الحذف والزيادة ليسا من علاقات المجاز المرسل
وليس المجازية في المحذوف والمزيد بالمعنى المشهور
الذي هو الكلمة المستعملة في غير ما وصفت له
لعلاقة وقربية ضارفة بل بمعنى اخر ولذا
فيدوه بقولهم بالحذف او بالزيادة وجعلوه
مقابلا للمجاز المرسل فما ادخلان في الحقيقة

ولم يحققوا علاقة التعليل ولعلها في العمر
المشابهة سيرة وخصوصا الغلب للتحفة وهو
عكس التشبيه وفي القمير الاضاعة والخصوص
للتذكير معكوسا واما الخافقان فلا تعليل
بل على انه للصديق **قول** في الصحاح الى اخره
في الاساس عكسه فعلى هذا يصبح الضيقات
المعنيين **قول** علاقة الحب اي ونحوه من
الامور المعنوية والاضافة بيانية **قول** واحترزوا
به ان يفيد ان الغلط ما استعمل في غير موضعه
لا لعلاقة كما صرح به بعضهم فلا يقتصر على
سبق اللسان او غيره كما قد يتوهم **قول**
ليس بحقيقة لانه لم يستعمل فيما وضع له وليس
بحجاز لانه لم يستعمل في غير ما وضع له
لعلاقة اعتبر نوعها **قول** سئلوا لا حاجة
اليه لان ذلك القول يخرج عن التعريف بالعلاقة
صدر عمدا او سهوا وكانه دعاة الى ذلك عديم
صدور مثل ذلك عن عاقل ولا يذهب عليك
ان استعمال اللفظ في غير ما وضع له سهوا وليس من
حيث انه غير ما وضع له فيخرج عن تعريف المجاز

بالحيثية المعتبرة فيه بنا على مرضية من اعتبار
لا بالعلاقة واجيب بان ضمير احترزوا راجع
الى القوم واحترزوا هم في التقاريف المشهورة
كتعريف صاحب التلخيص والمفتاح وهو مستغن
عن قيد الحيثية لا اعتبار بقيد اصطلاح التماثل
قول ولا يخفى ان فيه انه من قبيل اغنا القيد
المتاخر عن المتقدم والاعتراض به غير مؤجبه
على ان ذلك الاغنا في غاية الحفا ومردود بان
فائدة قيد العلاقة ليست منحصرة في اخراج
الغلط الصادر عن المتكلم سئلوا حتى يحصل
الاغنا بل يخرج ايضا الاغلاط الصادرة عن المتكلم
عمدا وهي الالفاظ المستعملة في غير ما وضعت له
فصداد بدون علاقة معتبرة مع نصب القرينة فانها
لا تخرج عن التعريف الا بقيد العلاقة فقوله وليس
مع الغلط نصب دال على قصده ممنوع وكان الشم
ظن المساوقة بين السهو والغلط مع ان الغلط اعم
مطلقا وبهذا اندفع ما قيل ان قوله المستعملة يعني
عنه ايضا لان الاستعمال يؤذن بالقصد لما انه
اطلاق اللفظ وارادة المعنى ولا قصد في الغلط

تنبيه من صور الغلط ما اذا اراد استعمال الاسد
في الرجل الشجاع فقال الرجل الشجاع فهو ليس
بحقيقة ولا مجاز مع ان التعريف المشهور بينهم
للا حقيقة صادقة عليه اذ هي كلمة مستعملة
فيما وصفت له في اصطلاح الخطاب غير داخل
في تعريف المتن لا اعتبار في تحديد الجثية فيه الا
ان يعتبر في التعريف المشهور الجثية مع وتيد
اصطلاح الخطاب **قوله** نصب دال هو
بالتضاييق **قوله** لان القرينة اذ فيه انه لم
يجعل القرينة من توابع العلاقة بل عكس
الامر لان مع تدخل على المتبوع وان اريد
بالتابع الخوى باعتبار ان قوله مع قرينة
صفة لعلاقة فتلك التبعية حاصلة في صورة
العطف مع انه جعلها اولى واجيب بان
التابع هنا ما يدل على معنى في متبوعه والصفة
مع الموصوف كذلك بخلاف العطف **قوله** ولك
ان تجعل اوجه تندفع تلك التبعية ولك ان
تجعل طرف الاستعمال **قوله** ما يفصح عن المراد
اي مراد المتكلم من اللفظ لا بالوضع المراد كيري

في قولنا رايت اسدا يرمى فانه قرينة دالة
على ان المراد بالاسد الرجل الشجاع من غير
ان يوضع لذلك **قوله** مانعة ان اعلم ان المجاز
يكفي في تحققة القرينة المانعة عن ارادة المعنى
الحقيقي واما القرينة المعينة للمراد فليست
شرطا في التحقق بل في استعماله وقبوله عند
البلغا فان فقدت كان مردودا الا ان يتعلق بعد
ذكر المعينة غرض كالنهي لتذهب نفس السامع
كل مذهب ممكن فيكون مقبولا **قوله** اخرج الكناية
مبنى على ان الكناية لا حقيقة ولا مجاز اذ من
يقول انها حقيقة وان اللفظ فيها مستعمل فيما
وضع له لكن ينتقل منه الى لازمه يخرجها بقوله
المستعملة في غير ما وصفت له ومن يقول انها مجاز
لا يصح ان يخرجها من تعريف المجاز والا لم يكن
تعريفه جامعا وتسميها كناية لا بعد فيه اذ لا مانع
من شيوع بعض اقسام الشئ باسم خاص كالنفلين
والمشاكلة فانها من المجاز المرسل وغلبت عليهما
التسمية بعد ان الاسمين الخاصين ولا فرق على هذا
بيننا وبين بقية اقسام المجاز في عدم جواز

ارادة المعنى الحقيقي فيها **قول** برمتماي
بجملته والرمية بالضم قطعة حبلى وتكسر
وبه سمي ذوالرمية ودفع رجل الى اخر بعيرا
بحبل في عنقه فقبل لكل من دفع شيئا بجملة
اعطاه برميته **قول** لان الفرق انما يخلل المحذوف
اي وانما كانت قرينة الكناية ليست بممانعة
وقرينة المجاز ممانعة لان الفرق اي لفرقهم
قول صحة ارادة انما عبر بها لصحة ولم
يقتصر على ارادة المعنى الحقيقي لان الحقيقي
قد لا يرد لعدم الحقيقة كما لو قلت جبان
الكلب للكريم الذي لا كلب له فان قيل
يرد على التعبير بالصحة انه قد لا يضح ارادة
المعنى الحقيقي امثلا نحو ليس كمثل شيء فانه
كناية عن نفى المثل مع انه لا يصح ارادة نفى مثل
المثل لانه يقتضي ان المثل موجود وهو محال
فالجواب ان ذلك لما منع عقلي **قول** وفيه اي
الفرق بحث حاصله انه ان اردت ممانعة عن
ارادة الموصوع له بالذات فتلك موجودة
في الكناية وان اردت ممانعة عن ارادته مطلقا

فمنه غير موجودة في شيء من افراد المجاز
فاللازم ان يكون التعريف غير مانع او غير جامع
لشيء من افراد المحدود وقد علمت مما مر ان
بحث الشئ انما هو مع القائل بالواسطة **قول**
لا لذاته بل ليتوسل اليه به يندفع لزوم الجمع بين
الحقيقة والمجاز في الكناية وحاصل الدفع ان
الذي منعه علم العربية الجمع بينهما على انها
مقصودان بالذات اما ارادتهما على وجه يكون
احدهما مقصودا بالذات والاخر وسيلة وسما
اليه فلم يمنع وفي الكناية الامر على ذلك
قول ليتوسل به اليه انه لو كان كذلك لكان
ارادته واجبا لا جائزا لان معنى كون الشيء
وسيلة للانتقال انه لولا له لم يحصل الانتقال
وهنا ليس كذلك لانه ينتقل من اللفظ على تقدير
عدم ارادة الموصوع له الى المراد ايضا بالقرينة
فعلم ان المتوسل به الى الانتقال منه الى المراد
انما هو القرينة **قول** بقرينة معينة يعنى
انه لا بد من الكناية مع القرينة الممانعة من قرينة
معينة وقد مر ان المعينة في المجاز شرط لاستعماله

ودلالته لا لتحقيقه وفي الكناية كذلك والاقرب
ان مراد الشان في الكناية القرينة المعينة
للمراد ويلزم من ذلك ان تكون مانعة عن
ارادة الموضوع له وعلى هذا نقول الشا وغيره
مانعة عن ارادة كناية عن كونها معينة للمراد
فكان الشا قال وهي ارادة المعنى الغير الموضوع
له ملتبسة ومصورة بقرينة معينة **قوله**
اذ لا يراد الا تغليل لكون القرينة المعينة
لغير الموضوع له مانعة عن ارادة الموضوع له
وهذا مبني على ان اللفظ لا يستعمل في حقيقة
وبجازه **قوله** ولكن ليس استدراك على
قوله ففيها القرينة او دفع توهم ان يكون
فيها عدم ارادته مطلقا والاولى جعله استدراكا
على قول المص مع قرينة مانعة عن ارادته لانه
هو المطلق ويدل له ما بعده **قوله** مطلقا
خبر ليس اي لذاته ولا لانتقال **قوله** اذ
يجوز علة لقوله ولكن ليس قرينة **قوله**
بما من لفظا علة لمقدر وهو ان عدم وجود
القرينة المانعة عن ارادته مطلقا في الكناية

لا يصلح للفروق بين المجاز والكناية اذ ما من
لفظ اخر اي لعدم وجودها في المجاز ايضا وقوله
يمكن خبريا ومن زائدة ولفظ اسمه **قوله**
الا ارادة الموضوع له لذاته اي كما ان الكناية
لا تمنع بينهما القرينة الا ارادة المعنى الحقيقي لذاته
كما تقرر وبالنظر الى هذه المقدمة تظهر
النتيجة في قوله بعد فلا يثبت المجاز **قوله**
الا الرمي في الحصر بحث لان عدم تحقق المعنى
الموضوع له قرينة حالية للمجاز كما ان الرمي قرينة
مقالية لانه بحث غير مضر لان القرينة الحالية
كالقالية لا تمنع ان يكون السبع مقصودا للانتقال
الى الشجاع **قوله** فلا يثبت ان ممنوع بل يدعى
ثبوت التمييز في جميع الافراد لان المعنى الموضوع
له في المجاز ليس مراد مطلقا لذاته ولا لانتقال
منه الى غيره اذ ليس المنتقل منه فيه الا القرينة
الا ان دلالة المجاز على الموضوع له ضرورة
فيكون المعنى الحقيقي مفهوما منه وفارق بآيت
كونه مفهوما من اللفظ وبين كونه مرادا فافترا
واعلم انه يوجب في بعض النسخ ما نصه ويمكن ان

يجاب عنه بان صحة ارادة الموضوع له
 للانتقال معناها ان يكون الموضوع له متحققا
 ويكون ارادته للانتقال في جاني اسديري ليس
 اتيان الاسد محققا بخلاف جبان الكلب فان
 جبن الكلب موجود فيصح ان يراد للانتقال منه
 الى المعنى انتهى وتضمنية ان معنى المنع عن ارادة هـ
 الموضوع له في المجاز ان لا يكون المعنى الموضوع له
 محققا وفيه بحث من وجهين الاول انه يلزم
 صبر اللفظ عن المعنى المتبادر وهو غير جائز
 في التعريفات الثاني انه يلزم منه اختصار
 القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له في الحالية
 وهو في غاية البعد يخالف للاجماع وان الاتيان
 لو كان محققا في جاني اسديري كان كناية ولم
 يذهب اليه احد مع انه مناف لما اسلفه من ان
 القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له في الكناية
 هي ارادة المعنى الغير الموضوع له بقرينة معينة
 اذا المانعة هنا هي البرمي الذي هو القرينة المعينة
قوله المقصودة هو مستفاد من كلام المص
 اذا اختلف في قوله علاقتة عمدية والمعهود

العلاقة المذكورة في التعريف وقد فهم من
 التعريف انها مقصودة فلا يفهم ان الشا اشار
 الى ان المص اخل به وقد تقدم انه لا بد من ملاحظتها
 حتى لو كانت ولم تلاحظ لا يتحقق المجاز فالمشعر
 المستعمل في شفة الانسان ان لاحظ المتكلم
 مشابهة الشفة الانسانية بقا في العلفا
 يكون استعارة وان لاحظ الاطلاق بعد التقييد
 والتقييد بعد الاطلاق يكون مجازا مرسل
 بمرتين حيث استعمل المشعر الموضوع لشفة
 التعبير في مطلق الشفة ثم استعمل ذلك المطلق
 في التقييد بغير اخر وهو شفة الانسان **قوله**
 غير المشابهة الاولى ان يقال ان كانت علاقتة
 المشابهة فاستعارة بتقديم الاستعارة على
 المجاز المرسل تقديم الوجودي الذي هو المقصود
 وروما للاختصار **قوله** فجاز مرسل اظهر
 في مقام الاضمار لئلا يتوهم ان الاسم مرسل
 لا مجاز ومرسل وان اوهم ذلك قول الش بقدر
 بالمرسل **قوله** لعدم تقييده او فيل لا رساله
 عن المبالغة وفيه نظر لان المجاز مطلقا فيه

مبالغة لانه كدعوى الشئ بالبيئة والجواب
انه مرسل عن المبالغة بالنسبة الى الاستعارة
لانها ابلغ منه **قوله** بعلاقة واحدة اي شخية
بان يقف عندها غير متجاوز لها ولا كذلك
الاستعارة **قوله** والا بان كانت علاقته
المشابهة اما في الشكل كالفرس لصورته
المنقوشة او في صفة ظاهرة كالاسد في الرجل
الشجاع دون الرجل الاخر لظهور الشجاعة دون
البخورة **قوله** فاستعارة مبنية على
ان الاستعارة هي اللفظ المستعمل فيما شبه به
الاصلي لعلاقة المشابهة وكثيرا ما تطلق على
المعنى المصدري اعني استعمال اسم المشبه به
في المشبه لعلاقة المشابهة فهما مستعار من
ومستعار له واللفظ مستعار وعلى الثاني
فالاستعارة ليست من اقسام المجاز المفرد بل
المجاز فيه اللفظ المستعار **قوله** المشهور اي الموجود
في كلامهم بقريية ولم نجد وجاهله مناقشة
مع الماتن من وجهين عدم وقوع التقييد بالمصحة
في كلامهم وانه مناف لما سياتي من واجب

بان المم اختار مذهب الخطيب وهذا القيد لازم
على مذهبه لان قسم المجاز المفرد عنده انما هو
الاستعارة المصروفة وفيه انه عند نقل مذهب
صاحب الكشاف قال وهو المختار واما عند نقل
مذهب الخطيب وتفضيله فلم يشر الى تفضيله
ويجاء بان ذكره الاختيار لمذهب صاحب
الكشاف مجازاة للقوم ولا يلزم منه ان يكون
مختاره وعدم اشارته للتفضيل لعله من التقسيم
هنا **قوله** ان اللفظ الاولي الكلمة بقريية
ان المقسم هو المجاز المفرد **قوله** ان الاستعارة
او خص المناقاة بمكنية السلف لان مكنية السكاكي
ليست بمجاز عند المصم كما سياتي واما تخييلية
فداخلية في المصروفة لانه قسم المصروفة الى
التحقيقية والتخييلية واما تخييلية السلف
فليست بمجازة **قوله** المشبه اي لفظ المشبه به
قوله بالتخييل اي الاستعارة التخييلية
قوله المستعمل هو بالرفع صفة للمشبه به ولو
وصله به او ذكره عقب لفظ النفس وقبل المشار
اليه لا وهم ان المشار اليه نعت للمشبه مع انه

نعت للمشبه به **قوله** في المشبه اي في المعنى
 المشبه **قوله** فانه يصنف اي لانه يصنف
 فهو قليل للمنافاة **قوله الشرطية الثانية** هذه
 ترجمة كما هو الظاهر من اعربته مبتدأ وجعل
 خبره الجملة الشرطية بعده فقد تكلف بل
 الظاهر ما قدمناه **قوله** ان كان المستعار
 المستعار والاستعارة مترادفان واختار المستعار
 هنا على الاستعارة لانها قد تطلق على المعنى
 المصدرى كما مر ولا تصح ارادته هنا **قوله**
 اسم جنس يشمل المصدر الصريح قال بعضهم
 والمورول وقد صرح النجاشي في رسالته الفارسية
 ان الاستعارة فيه ان كانت بعد دخول
 فالاستعارة اصلية والافتبعية **قوله** اي
 اسما غير مشقوق هلا سلك ذلك ابتداء لكون
 اوضح واخصر ويسلم من مخالفة عبارة المصنفين
 ولعله اثر الاثبات بعبارة القوم على حالها
 ودفع الاعتراض عليها بذلك التفسير **قوله**
 يساوية المساواة اعم من المساواة والمرارة
 ولتورده فيهما ذكر لفظا يشملهما والفرق بين

المترادفين كالانسان والبشر والمتساويين كالضأ^{حك}
 والناطق ان في الاول المفهوم واحد وفي الثاني
 مختلف ومما صدقتهما واحد **قوله** فلا يصح
 ارادته تفريع على مقدسة مطوية اي وما ذكره
 من التناول وعدمه فاسد فلا يصح ان يلو غير
 بالاول واستغنى عن طي هذه المقدمة ويمكن
 جعل الفا استينافية لا للتفريع **قوله** لشمول
 اي فيلزم ان يكون كل من تفريعي الاصلية
 والتبعية الماخوذ من التقسيم غير جامع وغير
 مانع واعلم ان الاستعارة الواقعة ضمائر
 واسما اشارة لهما حكم ما تطابقه من مرجع
 ان كانت ضمائر ومشار اليه ان كانت اشياء
 اشارة والظاهر ان كلاهما داخل في التبعية
 فان الاستعارة فيهما باعتبار الاستعارة فيما
 ترجع اليه او يقال انها لا تجوز فيهما فان وضعها
 ان تعود على ما يراد بها من حقيقة ومجاز فان
 قلت راي اسدا يرى فاكرمته فضماير
 المفعول حقيقة لعوده على مفسره وذلك وضعه
 وان قلت يابها الاسد الراي بالنيل مشير الي

انسان فالضمير في قولك الراي حقيقة **قوله** الا
 العلم الشخصي اي فان الاستغارة لا تجرى فيه
 لان الاستغارة فيه متبعية **قوله** وعدم
 بالجر عطف على قوله لشمول من قبيل عطفت
 العلة على نظيرها وفي كلامه اللف والنشر
 الغير المرتب **قوله** فلا يصح ارادته ايضا
 حذف تقييده استغنا بما مر من انه لو اريد
 ذلك لكان تعريف الاصلية غير جامع لعدم
 شموله المصادر وتعريف التبعية غير مانع
 لدخولها فيه **قوله** وان كان اقربا فلا يلزم
 عليه عدم مانعية تعريف الاصلية وعدم
 جامعية تعريف التبعية كما لزم على الاول
 واعتراض تغييره باقرب لاقتضائه ان في الاول
 قريبا واجيب بان الفعل التفضيل على غير بابه
 لكن صرح بعضهم بانه اذا اقترنت بمن لا يكون
 الاعلى بابه وحيث فينبغي ان توجه الاقربية بان
 الافراد الخارجة من الاول قليلة بالنسبة لما
 شمله من الاستغارة الاصلية فقيم قرب في الجملة
قوله فلعل اسم الجنس هو هذا الترجي مما لا ينبغي

مع نضج السيد والسعد بمعناه قال السيد اراد
 باسم الجنس اسما اذ الاعلى مفهومه كلي غير مشتمل على
 تعلق بمعنى بذات وقال وهو ما دل على نفس
 الصالحة لان تصدق على كثير من غير اعتبار
 وصف من الاوصاف **قوله** لكن قولهم
 استدراك مفاده ابطال ما ترجى انما ارادوه
قوله لنا فانه علة للنفي في لا يستعار والجنسية
 كون مدلوله جنسا ولا تقتضاه علة للمنافاة
 والشخصية كون مدلوله شخصا وبهذا علم
 جواز الاستغارة في العلم الجنسي **قوله** ما يقال
 الشخص اي فقط لا ما يقابله والمشتق **قوله** والا
 اي وان لم يكن اسم الجنس عندهم ما يقابل الشخص
 فقط بل ما يقابله والمشتق فلا يصح تقليل عدم
 تعليل استغارة العلم بما ذكر لان المشتق يستعار
 مع انه ايضا ينال في الجنسية فيه انه ليس المراد
 بالجنسية اسم الجنس بل الكلية والمشتق كلي
 وجواب الشرح محذوف في كلام الشارح دليله
 وهو قوله فالمشتق هو مقامه **قوله** ولا يخفى ان
 شروع في اعتراض على الم حاصله ان عموم

كلامه شمل غير المراد **قوله** اي اسما كائيا قيل
 لا حاجة الى ذلك لان العلم خارج عن المقسم
 الذي هو المشتق اذ قوله ان كان المستعار اسم جنس
 انتهى وفيه نظر لانه لو نظر الى المقسم لم يكن تعريف
 غير مانع في مقام من المقامات **قوله** مع انه
 يستعار اي استعارة اصلية **قوله** وجه يتناول
 يعني وكل من التناول والخروج لازم **قوله** تكلف
 حيث لوحظ قيد الكلي مع عدمه في العبارة وارتد
 بالكلية ما يشمل الحقيقي والحكمي **قوله** التفسير اي التعريف
 والتعريف يجب حمل اجزائه على حقائقها **قوله**
 ومع ذلك يخرج عنه اي فانه غير جامد
 وجوابه انه حال العلمية ليس مشتق **قوله** نحو
 حاتم من كل اسم مشتق جعل علما نحو مادري وياقل
 وسحبان بوزن عطشان **قوله** مع ان الاستعارة
 فيه اصلية اي عند الجمهور ومريض الشبهة تتبعية
 قال لان حاتم تناول بالمتناهي في الجود
 وقد استعير لكاميل الجود فينبغي ان يعتبر التشبيه
 بين المصدرين ويجعل حاتم في حكم المشتق فيلحق
 بالاستعارة التبعية انتهى ولا يخفى انه لا فرق

بين العلم الجامد والعلم المشتق المشتهرين بالصفة
 في الاصل والتبعية لانهما عند الاستعارة مأولان
 بالصفة المشتهر هو بما جعل احدهما اصلية
 والاخرى تبعية تحكم وفيه ان كلامه لا يقتضي
 التفرقة وعلى التسليم فليست تحكما لانها اصله
 لا تتفق رده الى اصله اولى وما اصله الجود رده
 الى اصله اولى **قوله** والا فتبعية انما تعرضوا
 للاستعارة التبعية المرححة والظاهر تحقق
 الاستعارة التبعية المكنية نحو اعجبني ارافته
 المضارب دم زيد وعلفتم لم يتعرضوا لها لعدم
 وجدانهم اياها في كلام البلغاء **قوله** جريا لهما
 اي الاستعارة بمعنى الكلمة المستعملة في الظرفية
 من قبيل ظرفية الخاص للعام او بمعنى استعمال الكلمة
 في الظرفية من قبيل ظرفية الموصوف للصفة
قوله في اللفظ المذكور اي الذي يذكره **الذاهر**
قوله في المصدر ولو مقدر فان بعض الافعال
 لم يسمع لها مصدر كما يسمع افعال لبعض المضارع
 كويل وليس ويوح والابوة والاخوة **قوله** ان
 كان المستعار مشتقا انما احتاج لهذا القول بعد

وفي متعلق معنى الحرف ان كان حرفا **قوله**
وذلك اي الجريان الموصوف بما تقدم اي وبيان
ذلك الجريان **قوله** اذا اريد استعارة لو ابدل
استعارة باستعمال كان اولى لانه الذي يتعلق
بالارادة ولعله عدل عنه لاستعاره بالاعتراض
على حصرهم المجاز الواقع في الفعل هنا في الاستعارة
فان قلت صرح بقوله بالتنشيه وهو يعين الاستعارة
قلت هو كذلك لكن فصدد في ذلك من اول وثلة
قوله استعارة قتل اي هذا اللفظ ولهذا لم يفتح
فيه لفظ مفهوم **قوله** لمفهوم ضرب مراده المفهوم
التضميني وهو الحدث بفريضة قوله يشبه الضرب
وليس المراد مفهومه المطابق من الزمان والحدث
والنسبة لانه لا يمكن التوصل الى الثلاثة باستعارة
بجود الحدث **قوله** لتنشيه اثره على المشابهة
للاشعار بان العلاقة ينبغي ان تكون ملحوظة
للمستعمل ولا يكفي اصل وجودها **قوله** لتنشيه مفهوم
ضرب اخبره نظر لانه لو امكن تشبيه مفهوم
احد الفعلين بالآخر لم يحتج الى التشبيه بآية
المصدرين ثم الاشتقاق الا ان يحمل قوله لتنشيه

على معنى لارادة تشبيه مفهوم **قوله** بالقتل
اي ارضاق الروح **قوله** ويستقار له القتل اي لفظ
فالقتل الثاني غير الاول والاظهر ان بقوله
ويستقار له اسمه وثبه باعادة اسم ظاهر على
التعابير فليس من وضع الظاهر موضع المضمير
قوله فيستعار قتل اي هذا ما قرره القوم
وسياتي تقرير الشئ وفي الاطول زعموا ان استعارة
المشتقات باعتبار استعارة المصدر لمعنى
مصدرى والاشتقاق من المستعار فيلزم
الاستعارة في المشتق بحكم سرية استعارة
الماخذ من غير تشبيه لمعنى المشتق بشئ ومن غير
استعارة المشتق وهذا مشكل جدا اذ لا يخفى على
مستغبر المشتق انه لا يتكلم اولا بالمصدر ولا يستغنى
وهذا هو الذي يليق بالسكاكي ان يجعله وجه الرد
التبعية الى المكنية انتهى وهو مدفوع بان الاستعارة
بالكناية على طريقة الزمخشري التي اعتمدها المحققون
لم يتكلم فيها بالمشبه به بل هو متروك البتة وهو
مستعمل في المشبه كما قرره قريبا وقال انه كلمة
مستعملة في غير ما وضعت له **قوله** وعلم

القوم ذلك اى الاحتياج الى استعارة المصدر
اولا ثم استعارة المشتق وحاصل التقليل ان
الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى
ان يكون المشبه موصوفا بوجه الشبه ومحكوما
عليه بمشاركة المشبه به فيه وانما يجعل للموصوف
الحقائق اى المفهومات المستقلة الغير الملحوظة
تبعاً كعالي الحروف فانها لا تعرف حال
متعلقاتها غير ملحوظة فتصدر اوتب الافعال
فانها لا تلاحظ طرفيها من الحدث المعبر
في مفهومها والفاعل الخارج عنه ومجموع معنى
الفعل من الحدث والزمان والنسبة غير مستقل
بالملاحظة لدخول النسبة فيها والحدث وان
استقل لكن اعتبر كونه مسنداً فلا يصلح ان يجعل
مسنداً اليه لأن الشئ لا يصلح ان يكون مسنداً
ومسند اليه معاً في النسبة التامة ويكون مسنداً
اليه لنسبة تامة مع كونه مسنداً للنسبة غير تامة
نحو اعجبتى ضرب زيد عمر **قوله** بما فيه خفا
لكثرة ما اورد عليه **قوله** لكن نحن نبين انهم
انه ذكر تقييلاً اخر غير تقييلاً مع انه لم يبين

سوى تقرير اصل المسئلة من غير تقييد
قوله الواهب المسموع الوقاب وتقدم الجواب
قوله قريب الى الافهام خبر ثان عن هو الواغ
مع ما بعده صفة او صلة **قوله** المسلك اى
الطريق وفزيه وتضره وما بعده كالتاكيد له
قوله وضع المادة اى بوضع كل بان يقول
وامنع اللغة وصنعت مواد المشتقات للدلالة على
مبادئ الاشتقاق وهذا وضع نوعى واما المصاد
فوضعها شحصى كوضع الضرب لحدث خاص
والخروج لحدث خاص وهكذا وكذا هيئات
الافعال ومن ثم افرد الشئ المادة وجمع الهياكل
وحاصل كلامه ان المشتقات دلالة على معانيها
بجهتين المادة والمهيئة وان احدى الجهتين تختلف
دون الاخرى فان كان المختلف المادة فلا داعى
لدعوى الاستعارة في الهيئة والمادة عبارة عن
الحروف الاصول ولا امتياز لها عن المصدر
فاحتج لدعوى ان الاستعارة بحسب الاصلالة
فيه وفي المشتق بطريق النبع وان كان المختلف
المهيئة فلا داعى للاستعارة في المصدر فتعين

فتعين ان الاستغارة اما التبعية لتشبيه
 المصدر المقيد بالزمان المعين بمصدر مقيد
 بزمان معين غير ذلك الزمن او بتبعية
 اللفظ بتمامه للجزء وهو الهيئة **قوله** فاذا
 كان تفرُّج على مقدر والاصل والمشتقات
 تستغارة باعتبار المادة واخرى باعتبار
 الهيئات فاذا كان اخر وهو مجرد الاستيناف
 واسم كان ضمير الشأن والجملة بعده مفسرة
 له خبرها وقوله في استغارة بقا متعلق بتغير
 والهيئات متعلق بمحذوف صفة لمعانيها احوال
 منه والتقدير بمعانيها الثابتة او ثابتة للهيئات
 ويحتمل ان للهيئات متعلق بمعاني للتعددية
 والضمير في استغارة بقا ومعانيها وباقي الضمير
 المؤنث للمشتقات **قوله** فيستغار مصدرها اخر
 يلزمه ما لزم القوم من انه ما المحجوج الى استغارة
 المصدر ولا وحلا اكتفوا بالتشبيه فيه وبواسطة
 يسرى التشبيه في مادة الفعل فيستغار ويستغار
 الفعل بتبعية استغارة المادة **قوله** وكذا استغار
 الفعل اعطف على مقدر تقديره هذا اذا استغار

انما

الفعل

الفعل باعتبار الحدث فهو قسيم لسابقة من حيث
 المعنى ولو اراد انه قسيم لفظا لقال واذا كانت
 في استغارة بقا لا تتغير معانيها بالمادة فلا وجه
 لاستغارة المادة والاستغارة فيها انما هي
 باعتبار هيئاتها وكان الاولى ان يقول وكذا اذا
 استغيرت بارجاع الضمير المستتر للمشتقات
 لعمومه ولئلا يتوهم ان الفعل ليس من المشتقات
 على انه كان المناسب فرض الاختلاف في الهيئة
 فقط في اسم الفاعل لانه قد لا يتفطن له وذلك
 كما ضم الفاعل الماضي اذا اراد به الحال على
 طريق الحكاية نحو وكلهم باسط اذراعيه
قوله كما يعبر اي كالنغير فما مصدرية ولم
 يقل كما يستغار وان اقتضته المشاكلة
 اشارة الى ان المراد بالاستغارة احد معنيها
 وهو استعمال الكلمة في غير ما وصفت له
 لانفس الكلمة المستعملة **قوله** عن المستقبل
 اي الزمن المستقبل **قوله** بالماضي اي باللفظ
 الدال على الزمن الماضي **قوله** لتشبيه الضرب
 متعلق بتبعية فتشبيها بتبعية لكونها

تابعة للتشبيه الواقع في المصدر وكانت
 الظاهر اعتبار التشبيه في الزمان لان الاستغارة
 في الفعل باعتبارها لا في المصدر لعدم اختلاف
 المادة بان يشبه الزمان المستقبل من حيث انه
 مدلول لفظ الزمان لا من حيث انها منه من
 الفعل لعدم استقلاله لكونه اعتبارية طرفا
 للحدث بالزمن الماضي كما اعني التشبيه
 في الحدث لا من حيث انها منه من الفعل بل
 من حيث انها منه من المصدر **قوله** فان
 الاستغارة في الفعل اى فالاستغارة التي
 في الفعل المقصود بها استغارة الهيئة **قوله**
 وليست بتبعية اى لا استغارة مصدر لا مطلقا
 فقد قدمنا انها تابعة للتشبيه **قوله** بل
 اللفظ اى اضرب عن قوله تكون تبعية التشبيه
 الضرب اى حيث جعل ولا تبعية ما لكونها تابعة
 للتشبيه والآن اضرب عنه وجعل بتبعية ما
 لكونها تابعة لاستغارة الهيئة على معنى
 انا اعتبر اولا وقوع الاستغارة في الهيئة تبعا للتشبيه
 ثم ننقل من ذلك لاستغارة الفعل بتمامه وقولهم

52
 الهيئة لا تستغارة معناه حيث اعتبرت مستقلة
 لا في ضمن الفعل وعليه ففيه ثلاث مراتب
 ويمكن ان يكون اضربا عن النفي قبله **قوله**
 برسالة الخ قال فيها اعلم ان الاولى ان يقال
 ان استغارة المشتقات بتبعية لان المستغارة فيها
 دائما انما هو المادة او الهيئة ولفظ المشتق
 مستغارة بتبعية انتهى واو في كلامه لمنع الخلق
 فقد يجتمعان كما اذا اعتبرنا عن ضرب شديد في المستقبل
 بلفظ قتل لتحقيق وقوعه فانه قد استعير باعتبار
 مادته وسميته **قوله** قال اى المص والضمير قد
 يعود لما دل عليه الكلام **قوله** هذه الرسالة
 اى التي نحن بصدد شرحها **قوله** بتبعية
 المصدر اى بتبعية استغارة المصدر وقوله ح
 اى بتبعية التشبيه الواقع في المصدر لا يناسب
 طريق السيد من ان الاستغارة في الفعل انما
 تكون بتبعية استغارة المصدر مطلقا **قوله**
 انما تتصور بالبنا للمفعول اى تتقل وبالبنا
 للفاعل بمعنى تتحقق **قوله** الاستغارة تبعا فاعل
 مجرى وفي كلامه وضع الظاهر موضع المصنوع

اذ سياتي الكلام يقتضي ان يكون فاعل تجرى
 ضميراً لاستعارة المتقدمة غير مفيدة لان
 التقييد ممكن مع الاضمار **قوله** تبعاً اي تبعاً
 لطلق النسبة **قوله** على قياس متعلق بالمنى
 وهو تجرى اي لا تجرى لاستعارة منها كما جرت
 هناك والمراد انها لا تجرى مطلقاً وانما نصت
 على عدم الجريان بقياس معنى الحرف لانه الذي
 يوجب توهم الجريان **قوله** فان معناه التقليل
 لما فهم من قوله على قياس الحرف من صحة جريان
 الاستعارة في الحرف **قوله** تبعاً اي متعلق بمعنى
 الحرف **قوله** لان مطلق النسبة اي التي ترجع اليها
 نسب الافعال المحضوصة وبه يرد على الحفيد
 حيث فهم ان نسب الافعال هي النسب المطلقة
 ويؤيد ما ذكرنا ان مطلق النسبة التي ترجع
 اليها نسب الافعال المحضوصة اي الى الفاعل المعين
 كمتعلق معنى الحرف في الرجوع اليه فصار الفرق
 بين ما يرجع اليه معنى الحرف وما يرجع اليه معنى
 الفعل ان الثاني لم يشتهر بمعنى يمتنع ان يجعل
 وجه شبه بخلاف الاول **قوله** بخلاف متعلقات

الحروف اي متعلقات معانيها **قوله** فانها انواع
 كالاتحاد المطلق والاستعلاء المطلق والظرفية
 المطلقة **قوله** لها احوال كالتمكن اللازم للاستعلاء
 والظرفية **قوله** ثم ان الاستعارة والاستنباط
 غرضه من سوقه بيان ما اجمعه في قوله سابقاً
 اعلم ان الاستعارة في الفعل وتبيين لكيفية
 الاستعارة **قوله** فيستعمل فيه ضربان ظاهرة
 ان الاستعارة تابعة لمجرد التشبيه وذلك لا يوافق
 مذهب السيد من انها تابعة لاستعارة المصداق
 وعبارته في حواشي المطول واعلم ان التفسير عن
 الماضي بالمضارع وعكسه يعد من باب الاستعارة
 بان يشبه غير الحاصل بالحاصل في تحقق
 الوقوع ويشبه الماضي بالحاضر في كونه نصب
 العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ احدهما
 للاخر انتهت فظهر انه تصرف في ظاهر كلام
 السيد وظهر ان السيد تعرض للتفسير عن
 الماضي بالمستقبل **قوله** فصح التشبيه لذلك
 اي لاجل اختلاف القيد وان دفع ما يقال او
 قيل ان الضرب حقيقة في كل من الضرب

في الماضي والضرب في المستقبل فكيف يتحقق
استعارته من أحدهما إلى الآخر حتى تلزم
الاستعارة التبعية في الفعل **قوله** لكن إذا
كان الأولى أن لا ياتي بصورة الاستدراك لأنه
لا يحسن أن يستدرك بأحدى مقالتي على
الأخرى ولعل وجه دفع ما يؤممه ما تقتله
السيد جازما به من أن ذلك أمر متفق عليه
لا سيما مع تقدم العصد على الشريف **قوله**
وليس تدعى أي في الأكثر لأن الفعل قد يعبرى عن
الحدث كالأفعال الناقصة وقد يعبرى عن الزمان
كنعم وبس وعسى سراديبها الانشا والظاهر
أن تغييره أو لا يبدل وثانياً يستدعى تفنن
والا فقد صرحوا بأن الفعل يدل على الحدث
والزمان والنسبة إلى الفاعل **قوله** في كل
واحد من الثلاثة مراده أن الاستعارة في الفعل
توجد باعتبار كل واحد من الثلاثة لا على معنى
اعتبار الاستعارة في كل واحد بقطع النظر عن
الفعل وظاهره إنما متصورة في الزمان من غير
اعتبار جرياً بها في المصدر وكلام السيد يخالفه

قوله ففي النسبة أي فمثال الاستعارة في النسبة
كهزم الأمير الجند فسميت نسبة الهزم إلى الأمير
بنسبة الهزم إلى الجند لما كان الأمر سبباً وفي مثل
هذا التركيب خمسة أوجه أحدها أنه استعارة
وأمراً بينهما أنه من قبيل المجاز العقلي وأنه
نسب الهزم الذي هو فعل الجيش إلى الأمير لأنه
سبب أمروته فالطرفان حقيقيان والتخويز
في الأسناد فقط الثالث أن التصرف في المسند
إليه وهو الأمير وهو مذهب السكاكي لأنه أنكر
المجاز العقلي وادعى أنه استعارة بالكناية
الرابع أن التصرف في المسند الذي هو
هزم بان استعمل الهزم في الأمر به على طريق
الاستعارة المصروفة الخامسة من قبيل
مجاز الحذف والاضماله هزم جيش الأمير فالخاص
أن الطرفين أما حقيقيان والمجاز عقلي أو لغوي
والتصرف في النسبة أو هو حذف المضاف أو
المسند الحقيقي والتصرف في المسند إليه أو العكس
قوله نحو فبشرهم أي بأن يشبه الأنداز أي
التخويف بالبشارة التي هي الخبر السار وليستفاد

له اسمها تنكها وسخرية بهمة ووجه التهم انهم
 صاروا على حالة اذا سمعوا فيها التخويف بالعقوبة
 اصروا وامتادوا كما يصرون بشرشارة على
 فعل خير هذا هو الجامع فففيه استعارة تفرجية
 تبعية **قوله** هو كلام امراى العنصر **قوله**
 تأمل هذا كلام الم **قوله** فان فيه اي فيما قاله
 العنصر **قوله** اشارة وجه الاشارة مغايرة
 بين ونادى اصحاب الجنة وبين هزم الامير الجند
 ولك ان تمنع ان فيه اشارة الى ما ذكرنا من مراد
 العنصر ان الاستعارة هي هزم الامير الجند
 متعينة لكون الهزم فيها والزمان بافتين
 على حقيقتيها والاستعارة في نادى باعتبار الزمان
 لكونه هو الذي تغير حقيقة **قوله** نوع من النسب
 وهي نسبة الفعل الى فاعل معين مع اتحاد
 الزمن في النسبة المشبهة والمشيبه بهادون
 نسبة الى الفاعل مع اختلاف الزمان في المشبه
 والمشيبه به **قوله** دون النسبة اي وليست
 النسبة في التغير نوعا من النسبة **قوله**
 امراى الماثل بالتأمل ان هذا من كلام النثر والي

قوله فافهم انتهى كلام الم **قوله** تشبيه نسبة
 الهزم الى هذا يفيد ان المشبه هو نسبة الهزم الى
 الامير وان المشبه به هو نسبة الهزم الى جيشه
 وعسكره لكن هذا ليس على اصل الاستعارة
 المصروفة من انه انما يذكر فيها لفظ المشبه به
قوله الى الجند اي جندا لا اميروهم جيشه **قوله**
 والاستعارة بالرفع عطف على قوله تشبيه
قوله احدى الصورتين هي هزم الامير **قوله**
 دون الاخرى وهي ونادى اصحاب الجنة **قوله**
 تفرقة من غير فارق يمكن الفرق بان نسبة
 النداء الى الفاعل حقيقة على كل حال وانما التجو
 في الزمن خاصة فلذلك جعل الاستعارة
 فيه بخلاف نسبة الهزم الى الامير فانها مجازية
 قطعا فلذلك جعل الاستعارة فيها ويات
 النسبة الى الفاعل لما كانت جزا من مدلول
 الفعل المطابق اضاف الاستعارة اليها ولما
 كانت النسبة الى الزمان ليست كذلك اضاف
 الاستعارة الى الزمان **قوله** ولم يلتفت
 عطف على امراى لم يصب بذلك ولا فتقد يمه

كلام السيد وعدم تقفبه في شيء دليل حقيقته
قوله الحق ما ذكره اخ من ان النسبة الداخلة
 في مهنود الفعل لا تجرى فيها الاستعارة **قوله**
 لا لما ذكره من ان مطلق النسبة **قوله** امثا
 الاول اي كون الحق ما ذكره الشريف **قوله**
 فلان الفعل لا تغليل لا يصل دعوى السيد **قوله**
 موضوع للنسبة اي في ضمن وضعه لا موبها
 الثلاثة التي هي احدها **قوله** مجازيا كان اخ
 للمحقق منع ذلك بل هو موضوع للفاعل الحقيقي
قوله مجاز لغوى اي بل هو عقلي لان الاجزاء
 فيه مستعملة في حقانيتها واما التجوز في الاثبات
 وحيث انتفى المجاز اللغوي انتفت الاستعارة
 لانها قسم منه **قوله** واما الثاني اي بطلان
 تغليله وحاصل البحث ان قوله ان متعلق لنسبة
 الفعل مطلق النسبة باطل بل هو انواع مخصوصة
 لنسبة الى الفاعل ونسبة الى المفعول الى غير
 ذلك وحيث كانت مخصوصة ولها لوازم مع
 تشبيه بعضها ببعض في تلك اللوازم وينبغي
 عليها الاستعارة **قوله** الى غير ذلك من

النسب التي ينتهي اليها نسب الافعال كالنسبة
 الى الزمان والنسبة الى المكان **قوله** لم لوازم
 فنسبة المفعول يلزمها الوقوع عليه ونسبة
 الفاعل يلزمها الوقوع منه ونسبة الزمان
 يلزمها الوقوع فيه والاسناد الى السبب نحو
 بنى الامير المدينة يلزمه كونه حاملا على الشيء
 والاسناد الى الالة يلزمه كونها واسطة ونوعنا
 على الفعل وهكذا **قوله** ان يشبه بها اي الانواع
 باعتبارها اي اللوازم اي بملاحظة **قوله**
 لكن هذه المناقشة اي الواقعة من الشك للفصل
 بقوله فلان الفعل موضوع او مافا له الحفيد
 بعيد **قوله** ليست الا في المثال والمناقشة
 فيه ليست من داب المحصلين **قوله** لان الفعل
 اخ توجبه لقول الفصل ان الاستعارة متصورة
 باعتبار كل من الثلاثة **قوله** فذوي موضع اخ فيه
 ان الكلام في النسبة الداخلة في مفهوم الفعل
 وهي نسبتها الى فاعله اعم من كونها على وجه
 الاخبار او الانشاء ولا مدخل لكونها خبرية او
 انشائية في مفهومه **تنبيه** الموضوع للانشاء

والخبر انما هو الكلام التام لا الفعل وحده
ففي كلام الشنماح **قوله** نحو اضرب كلامه
يعطى ان مثل اضرب اذا استعمل في غير الوجوب
يكون الخوز في النسبة التي دل عليها لا في لفظه
والمذكور في كتب الاصول ان ذلك مجاز في الكلمة
قوله تصلح لان يشبه بها اي بسبب اعتبارها
وملاحظة **قوله** كاستعارة رحمه الله لا رحمه
اي استعارة الفعل الموضوع للنسبة الاخبارية
المشتهرة بالمطابقة واللامطابقة للنسبة
الانشائية لمشاكلة النسبة الثانية للاولى
في المطابقة اي الحضور الذي يناسب ادعاه
في المقام تفاولا وصرح السعد في بحث المجاز
المركب بان مثل رحمه الله اذا اريد به الطالب
من المجاز المركب لا من المجاز المفرد الذي الكلام
فيه والاستعارة قسم منه **قوله** واستعارة
فليتبوا مثال الاستعارة النسبة الانشائية
المشتهرة بالوجوب للنسبة الخبرية الاستقبالية
لمشاكلة الثانية للاولى في الوجوب بمعنى
اللزوم **قوله** من يعمد الذي في الصحيحين

وعنيهما من كذب على متمدا فليتبوا مقتضاه
من النار فلعنه رواه بالمعنى **قوله** بمعنى يثبتوا
اي يحل ويترك **قوله** صرح به اي بان معنى
فليتبوا يثبتوا لا انه يطلب له متبوا كما اقتضته
اللام **قوله** وفي متعلق عطف على قوله في المصدك
وقوله ان كان حرفا معطوف على قوله ان كان
مشتقا وجواب ان تحذوف والجملة الشرطية
مستأنفة فليبين فيه العطف على معولي عاملين
مختلفين بل العطف على شيئين احدهما مفعول
والاخر غير مفعول **قوله** ان كان اي اللفظ المستقل
قوله ولما كان متعلق بمعنى الحرف اي هذه
العبارة وقصده بذلك التشبيه على توهم صاحب
التأخير والجواب عما يقال ما بال المص تنزل لما
هو من وظائف الش من تفسير مذكول اللفظ وعما
يقال ما باله عبر بالمراد **قوله** فيما اي متعلق
قوله هو اي معنى الحرف **قوله** اي المتعلق
بالجر تفسير للضمير في فيه الراجع لما الواقعة على
المتعلق **قوله** ملحوظ ذلك المعنى وهو بالترفع
صفة لقوله معنى **قوله** بتعيينه اي ذلك المتعلق

قوله حتى تؤهم أو سماه تؤهها لان تخصيصه
بالمجور غير ظاهر لان معنى الحرف كما لا بد
من تعقله وتحققه من المجور لا بد من العامل
الذي اوصل الحرف معناه الى المجور ه حفيد وفيه
ان هذا لا يقتضي الوهم ويجوز انه لم يتغرض للعامل
للعلم بانه لا بد من تعقل معنى الحرف منه على انا
لا نسلم ان نسبة الوهم للتخصيص بل لانه نظرا الى
مصطلح النخاة من الطرفين ولم ينظر الى ما هو المراد
هنا وهو ما يعبر به عنه من المعاني المطلقة **قوله**
وردد الخط جعله خطأ لان الوجدان يكذب به
لانه قد يستقر المجور ولا يستقر الحرف كما اذا قيل
خفت من الاسد اي الرجل الشجاع ه حفيد وهذا
انما يصح لو ادعى صاحب التلخيص انه يلزم من
استعارة المجور واستعارة الحرف وليس في كلامه
ما يشعر بذلك بل الذي دل عليه كلامه انه اذا اراد
استعارة الحرف فانما يكون لاستعارة المجور
قوله المطلق يريد به انه لا يتقيد الا بشر
بلام التعليل كما وقع لصاحب التلخيص بل
هو خطأ عام في لام التعليل وغيرها **قوله**

ما يعبر به عنه اي معنى يعبر بداله عن معنى الحرف
ويجوز ان لا تقديري كلام المصباح يراد بالتعبير
التعبير العقلي بمعنى الاستحصار لا النطق بمعنى
التلفظ وقوله من اذبيان لما **قوله** والموضوع له
حاصله ان السيد في طائفة يقول ان الحروف
موضوعة للجزئيات لكن استحضرها الواضع باشر
كل وان السعد في كثيرين يقول انها موضوعة
للكتابات بمعنى انه استحضر عند الوضع امراكليا ووضع
الحرف بارائه واتقيا على انها عند الاستعمال انما
تستعمل في الجزئيات **قوله** حتى يلزمهم اظاهر
ان هذا اللازم لا يلزم لكونه ممنوعا لكنه لا يتم الا
على رأي من قال ان المجاز يستلزم الحقيقة وهو
خلاف الاصح **قوله** مجازات لانها لا تستعمل
في الموضوع له وهو المعاني المطلقة بل لا يقع والا
لم تكن حروفا بل اسما بل يلزمهم صحة استعمال
الحرف في المستقل بالمفهومية اذ يكفي في صحة
الاستعمال علاقة الوضع وهو موجودة وكونه مخالفا
لشرط الواضع لا ينافي صحة الاستعمال وصحة استعمال
الحرف في المعنى الاسمي ظاهر البطلان ه حفيد وقوله

بل يلزمهم فيه الزام ما لا يلزم وقوله وكونه
 مخالفا في خير المنع بل بينا فيما خلوت
قوله وبعض من وفق هو العند ووافقه
 السيد **قوله** لتحقيقه اي هذا المقام اي
 لاثباته على الوجه الحق **قوله** جعل الموضوع له
 ان بان يقول الواضع وضعت لفظة من لعل ابتدا
 خاص يعبر عنه بمطلق الابتدا **قوله** الجزئيات
 اعلم ان جزئية النسبة عبارة عن كونها الـ
 ملاحظة الغير وكلية بما عن كونها ملحوظة
 لذاتها وبه يندفع ما ذكره الحفيد من ان النسبة
 في السير الى المسجد خير من السير الى السوق كلية
 مع ان اختلاف النسبة في الاوصاف والزمان
 يتصور في قولك سرت من البصرة الى الكوفة
 وهو موافق على جزئية النسبة فيه **قوله** تغييرات
 اي عبراتها **قوله** احضرت اي الجزئيات **قوله**
 بها اي المعاني المطلقة **قوله** عند الوضع اي
 وضع الحروف لها اي للجزئيات **قوله** فجعلها
 اي المعاني المطلقة **قوله** لغنى الحرف اللام
 للتقليل اي لاجل تحصيل معنى الحرف او بمعنى

عن **قوله** وتحقيق ان غرضه منه الامتارة
 الى حاصل كلام المص السابق وبيان دليله وليس
 هو مورد اعلی وجه المقابلة والمعادلة لكلام المص
قوله لعدم استقلالها اي بالمفهومية علة
 مقدمة على معلولها وهو عدم الامكان المتضمن
 له قوله لا يمكن **قوله** لان المشبه به علة لعليته
 العلة والمعنى وانما كان عدم الاستقلال مقتضيا
 لعدم الامكان **قوله** يحكم عليه ان انت حبير
 بان المحكوم عليه بالمشاركة بطريق الاصل
 هو المشبه لان الجارى على الطبع ان الفرع يشارك
 الاصل والمشبّه فرع فهو مشارك بكسر الراء والمشبّه
 به اصل فهو مشارك بفحها لكن ذلك يستلزم
 العكس لان المشاركة مفاعلة فاقاله الش هو عين
 كلام السيد فاقاله الحفيد غير محذور **قوله** فتجري
 اي واذا لم يمكن ان تستعار الحروف فتجري فهذه نتيجة
 لمقدّر **قوله** فيما اي في معنى **قوله** اي بدالة
قوله عنه اي عن معنى الحرف **قوله** في التقييد
 جمع تقيد بمعنى معبر به فلا اشكال في الجمع **قوله**
 ويلزم ان هذا مذهب المص اما مذهب الش فالاستعارة

في الحرف بتبعية التشبيه الواقع في المتعلق
 لا بتبعية الاستعارة فيه **قوله** في معاني
 الحروف الاولى اسقاط لفظ معاني لان المحلوم
 عليه بانه مستعار هو في الحقيقة لفظ الحروف
 لكن قد يقال لما كانت المعاني هي المقصودة عبر
 بها **قوله** ومن الحواشي خبر مقدم وهذا ولم
 يقسموا بمبتدأ مؤخر ويجوز ان يكون المبتدأ
 محذوفاً قامت صفته مقامه والتقدير ومن
 الحواشي الحاشية التي اشتملت على هذا المقام وقوله
 هذا ان بدل من المبتدأ او خبر مبتدأ محذوف اي
 وهي هذا **قوله** هذا ولم اخبر بهذا محذوف اي
 في الحاشية وهو اقتضاب عما فرره في المتن قريب
 من حسن التلخيص فهو فاعل بفعل محذوف اي معنى
 هذا الكلام الذي في المتن او مفعول لفعل محذوف
 اي خذ هذا لانه اشارة من الش **قوله** ولم يقسموا
 اي تقسيماً صريحاً **قوله** الى الاصل والتبني كان
 الظاهر الى اصلي وتبني ولعل اللام لتزيين اللفظ
 او للبعد المذكري باعتبار الاصل والتبني المطلقين
 لا بخصوص المعنى السابق اعني كونها قسمين

للاستعارة فخذ من قبيل الاستخدام **قوله**
 على قياس صلة المنفى لا للمنفى **قوله** قال
 في المفتاح اخذ هو دليل الاستعارة وهو وما بعده
 مما يثبت التبني وهو المراد بالاثبات اذ
 الاصل هو الاصل في كلامهم فاثباته من توضيح
 الواضح **قوله** استعملت بالبنا المفعول وقوله
 قرأت نائب الفاعل اي هذه اللفظة **قوله** لكون
 القراءة علة مصححة للاستعمال **قوله** يعني
 هو من كلام المصيرين به وجه اشعار كلام صاحب
 المفتاح بما قال وعبر يعني اشارة الى ان ما اقتضاه
 كلامه من قصر ذلك على الفعل حيث فرض الكلام
 وبه غير مراد بل مثله غيره من المشتقات وقد
 صرح بعضهم بان الحرف والمشتق كالفعل
 في ذلك **قوله** وجوز اي كما يجوز ان يكون استعارة
 لدلت لمشابهة المنطق في الافصاح عن المراد
قوله لازمة للمنطق فيه نظر لتخلفها عنه
 في النطق بالمهمل الا ان بعد النطق بالمهمل ساقطاً
 عن درجة الاعتبار وتعمم الدلالة بحيث تشمل
 العقلية وبعد فقيه نظراً ايضا فان مجرد اللزوم

لا يكفي في علاقة المجاز لانه قد مر مشترك بين
جميع انواع العلاقات بل لا بد ان تبين انه من
اي وجه كما حققه الفري **قوله** يريد انه اي
يريد المص ان شارح التلخيص وهذا من كلام
الشميين به وجه قول المص فافهم وانه احال ذلك
على ما بين به كلام المفتاح بقوله يعني اذ به
اخره كون هذا متعلقا بشرح التلخيص لا بالمفتاح
قوله ويشعر ذلك اذ فيه انه بعد تسليم الاشعار
لا يستلزم كون المجاز بتبعيا لان المص يشترط
في التبعي ان يكون بتبعية استعمال المصدر ان كان
مشتقا ولم يفهم الاستعمال **قوله** بين المصدرين
اولا اي ثم بين الفعلين **قوله** وفيه بحث
اي فيما ذكره المص وحاصل البحث انه لا يجب
ان يكون قصد المفتاح وشرح التلخيص ببيان
العلاقة بين المصدرين ان المجاز يتبعي بل ان
العلاقة باعتبار بعض الاجزاء مع التجوز في الفعل
ابتداء فيكون اصليا لا بتبعيا وجوابه ان هذا
معارضة بمجرد التجوز ومن اليين ان مثل
ذلك لا يمنع الاشعار الذي هو المدعي فان قلت

مذهب الش في استعارة الفعل باعتبار الزمان
ان لفظ الفعل بتمامه مستعار بتبعية استعارة
الجزء فكيف جعل المجاز هنا اصليا قلت بحث
مع الماتن الزامي لا تحقيقي والماتن لا يكفي بما
اكتفى به الش بل يشترط استعارة المصدر مع
تحقق العلاقة فيه **قوله** لانه منه اي لان
القابل والا فكان مقتضى الظاهر تشية الضمير
قوله لانه من وضع اذ اي لان هذا الصنع الذي
ارتكبه المص وهو علة للتقديم وقبل تمامها
ادراج فيها لتلخيص وضع الظاهر موضع الضمير
بقوله لمكان الالتباس وانما يتم لتلخيص التقديم
بقوله فوضعه موضع الضمير والحاصل ان
حق المفعول هنا ان يكون ضمير التقديم مرجعه
لكن عدل الى الظاهر فقال لا لالباس لتقدم ذكر
ما يجهل ان يكون مرجعه ولو جئ بالضمير كان
مقتضى لعدم تغذر الاتصال فاعطى الظاهر
حكمة في التقديم **قوله** فانه اي كون الاسم
الظاهرا ذا خلف الضمير اعطى ما يستحقه من وجوب
الاتصال والظاهر ان ذلك الا عطا مستحسن

لا واجب **قوله** وانكرنا اللابق حذفه هنا
والاكتفاء بذكره اياه في العقد الثاني وحيث
ذكره هنا فالمناسب ان يستوفيه حتى لا يحتاج
الى الحوالة والتكرار **قوله** وردها اي رد
التركيب الذي وقعت فيه كما يرشد اليه كلام الش
ففي كلام المص مجازيا بالنقص لكن قال غ ومعنى
ردها الى المكنية جعلها تابعة لها وقريبة لها
لاشياء مستقلة فلا حاجة لما تكلفه الش والحفيد
قوله لا يورد نفسها انما ارتكب هذا التسامح
اعتبار الاصلين وهما التبعية والمكنية واعراضا
عن القريتين **قوله** بل يجعل قريتهما اي
التبعية ان في نحو نطقت الحال بكذا فالقوم
على ان نطقت استعارة بتبعية وذكر الحال
قريبة تلك الاستعارة وقال السكاكي استعارة
بالكناية عن المتكلم ونسبة النطق اليها قريبة
الاستعارة المكنية **قوله** ويورد نفسها اي
التبعية **قوله** الى التخيلية فيه ان التخيل
استعارة عند السكاكي والاستعارة في الفعل
لا تكون الاتبعية فيلزمه القول بالاستعارة

التبعية ذكره الماتن في الفرقة الثانية
من العقد الثاني واجاب الش بجوابين فراجع
قوله المقصود اي من قول الماتن وردها **قوله**
فان قلت الخ سوال توجه على التعبير بالانكار الذي
ظاهره ادعا السكاكي ان لا وجود للتبعية اصلا
والسكاكي معترف بوجودها **قوله** متيقنة اي
مقطوعا بوجودها في كلام القوم **قوله** اذا احتمال
كونها اي التبعية **قوله** يزوج المكنية اي الرد
الى المكنية يجعل التبعية قريتها **قوله** استعارة
اخرى وهي الاستعارة في المصدر اولا وفي متعلق
معنى الحرف على المشهور اما مرضى الش فقد
يلعب كونها تابعة لنفسية **قوله** ونسبته اي
المص بقوله واختار السكاكي **الفرقة الثالثة**
قوله ذهب السكاكي وغيره يرى ان الاستعارة
لا تكون الا تحقيقية وان اطلاق الاستعارة
على التخيلية من قبيل اطلاق المشترك لا من
قبيل اطلاق العام **قوله** انه اي الحال والشان
قوله محققا حسا او عقلا قال السكاكيان يكون
اللفظ قد نقل الى امر معلوم يمكن ان ينص عليه

ويشار اليه اشارة حسية او عقلية **قوله** حسا
 نحو رايته اسدا يرمى **قوله** او عقلا نحو اهدنا
 الصراط المستقيم استعير الصراط للدين الحق وهو
 دين الاسلام **قوله** محققا متيقنا الموافق للعدل
 المم قوله حسا او عقلا تعميما لقوله محققا ان يكون
 قول النظم متيقنا صفة كاشفة لقوله محققا وما
 قاله الحفيد لا يخلو عن نظر **قوله** والا فتخييلية
 قال في التلخيص وفسر بعنى السكاكى التخيلية
 بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو صورة
 وهمية مخضة قال في المطول لما كان لا تحقق
 لمعناه حسا ولا عقلا شاملا لما لا يتعلق به توهم
 ايضا اضرب عنه بقوله بل هو صورة اي ذو صورة
 وهمية اخترعتمنا الخيلة باستعمال الوهم اياها
 فان للانسان قوة اذا استعملها العقل شئ بمفكرة
 واذا استعملها الوهم شئ بخيلة ولمسا كان حصول
 هذا المعنى المستعار له باعمال الوهم اياها سميت
 استعارة تخيلية انتهى وبه يعلم وجه جمعه هنا
 بين التوهم والتخييل وتقدير التوهم ويؤخذ منه ان
 المراد بالمحقق ما ليس بصورة وهمية فيدخل في التحقيق

المحزوم والمظنون ومراد السعد بقوله الى امر
 معلوم ما يشمل المظنون فيسقط ما للنفيد **قوله**
 وهذا زبدة الخاى لا عينه وقوله والاى وان لا يكن
 هذا زبدة بل عينه لم يصح نسبته الى السكاكى
 على جهة الاختصار الذى اقتضاه التفسير
قوله تحقيقية بدل من ثلاثة الذى تضمنه
 قوله ثلاثية فهو في الحقيقة بدل من المنسوب
 اليه لا من المنسوب **قوله** ومحملة لهما مثلها
 بقول المعذلي صحا القلب عن سلمى واقض باطله
 وعزى افراس القبا وواجله وبيان ذلك انه
 اراد ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن
 المحبة من الجهل واعرض عن معاودة فبطلت
 الالة فشبه الصبا للرجل المسافر الجوال وحذف
 المشبه به على طريق الاستعارة بالكناية ولا بد
 للمسافر من الافراس والرواحل فتوهم للصبا
 شيا يشبه الافراس والرواحل فاطلق الافراس
 والرواحل على ذلك المعنى المتوهم فيكون استعارة
 تخيلية او ان يجعل الافراس والرواحل عبارة عن
 دواعي النفس وشهواتها والقوى الحاصلة لها

في استيفاء الذات او عن الاسباب التي قلنا
تأخذ في ابيع الغي وجرا ذبال البطالة الاوان
الصبا من المال والمنال وعلى التقديرين تكون
الاستغارة تحقيقية لكون المشبه المتروك محققا
عقليا على التقدير الاول وحسبنا على التقدير الثاني
ولا مكنية بل ما كان مكنية صار قريبة المصحة
قوله الى ما سيذكره اي في الفرقة الثالثة من
العقد الثاني **قوله** من اينما القرينة اي المعنى انما
تكون قرينة المكنية لا انما عبارة عن قرينة
المكنية حتى انما لا تقارنهما كما يقتضيه تعريف
طريق الجملة فان السكاكي مصرح بانها اي التخيلية
قد توجد بدون المكنية كما في اظفار المنية
الشبيهة بالسبع نشبت بفلان حيث جعل الاظفار
استغارة تخيلية مع كوفيات تابعة للتشبيه **قوله**
كما في اظفار المنية اي في المثال المشهور اعني
اظفار المنية نشبت بفلان والافا اظفار المنية
الشبيهة بالسبع لا تكون قرينة المكنية **قوله**
شبيهه اي امر شبيهه **قوله** واستعمال بالرفع عطا
على قوله توهم **قوله** خروج اذ ومع ذلك لا يستغنى

بـ عما اكتفى به القوم في القرينة من التجوز في الاثبات
اذ لا يخفى ان المنية التي ادعى اتحادها بالسبع لا يثبت
لها في نفس الامر متوهم شبيه بالاظفار
الفرقة الرابعة هذا شروع في تقسيم الاستغارة
باعتبار ما تنصل به **قوله** الاستغارة اذ لا يخفى ان
لفظ الاستغارة يطلق بازاء معنيين الكلمة المستغلة
اخر وهو الغالب واستعمال اللفظ والظاهر محضة
ارادة كل منهما لكن معنى عدم اقترانه عدم
اقتران ما يدل عليه وهو لفظ المشبه به **قوله**
بما يلزم اي يناسب **قوله** من المستعار بيان لشيء
اي الذي هو المستعار اذ **قوله** والمستعار له الاول
اعادة الثاني اذ هذا التركيب بدون اعادته
على وزن ما رايت زيدا وعمرا والنفي في مثله
من قبيل سلب العموم دون عموم السلب لكن القرينة
على المراد قول المضارع وان قرئت اذ **قوله**
بمطلقة اي فهي مطلقة والجملة جواب ان الشرطية
قوله المراد بالاقتران اذ الاضطران يقول
المراد بالملايم ما سوى القرينة ثم ان المقام
لا يقتضي الاثبات اذ الاقتران منفي في التركيب

ولعله اراد ان يشرح الاقتران ولم يبال بكونه
 مؤثرا للثبات او النفي **قوله** مما سوى بيان لما
 في ما يلايم **قوله** كما سيبينه اي المص في قوله
 الاتي واعتبار الترشيح والتجريد **قوله** والا
 فالقربة اي وان لم يكن المراد ما ذكر لم يجمع لان
 القربة **قوله** مما يلايم المستعار له الصواب
 عدم تقييد الملايم بالمستعار له ليشمل قربة
 الممكنة على طريقة السلف فانها من ملايمات
 المستعار منه ولقد احسن حيث لم يعيد في قوله
 والمراد بالاقتران بما يلايم **قوله** فلا توجد
 استعارة مطلقة اي بل تكون المرحلة ومكنية
 السكاكي مجردة ابدأ ومكنية السلف مرشحة
 ابدأ وفيه نظراء القربة في المرحلة قد تكون
 حالية فتوجد المطلقة واما المكنية ففي التلخيص
 انها تستلزم التخيلية فيتم كلامه فيها بناء
 على ذلك **قوله** لا يقال ان حاصله انه لا حاجة
 الى تخصيص الملايم بما سوى القربة لعدم دخولها
 في ملايم المستعار له وملايم المستعار منه ان كل
 منهما انما يكون مستعار له ومستعار منه بعد

القربة **قوله** باعتبار القربة اي باعتبار
 عد القربة من الملايمات **قوله** باقتران القربة
 متعلق بيصير والمقام مقام ضمير فكان الظاهر
 باقترانها **قوله** لا نأقول ان حاصله ان المراد
 بالقربة التي يجب تخصيص الملايم بها عداها
 هي القربة المعينة دون المانعة وهذا انما
 يتم فيما اذا اجتمعت القريبتان كما اذا قيل
 رايت اسدا لا لبدة يرى فان الاستعارة تحققت
 بالنسبة للاولى وهي كافية في صحة الاستعارة
 والقربة الثانية معينة للمراد وباعتبارها
 يتم الرد اما لو لم يكن ثم القربة معينة فلا
 لكن مادة النقل يكفي فيها وجود **قوله**
 لا ينوهم ان لا يتحقق الاستعارة فكان
 الظاهر التغير بالوجوب لكنه عبر بالاولوية
 لان التمثيل به للاستعارة قربة حالية
 لكونه استعارة ولان المناقشة في المثال ليست
 من راب المحصلين **قوله** خور ايت اسد له لبدة
 وخو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى
 فنارحت بخارهم استغفرا لاشترائهم للاستبدال

والاختيار ثم فزن بما يلاجمه من الترح
 والتجارة **قوله** رايت اسدا له ليلدا الاولى ايها
 تقييده بالوصف بالرمي لئلا يتوهم ان الترشيح
 المجرد عن التجريد مشروط بانتفا القرينة **قوله**
 جداى وان لم يكن لاسد ومن ثم كان المتوابع
 ان يقرا المثال على زنة عنب لانه هو الذى يكون
 خاصا بالاسد والمدار هنا على ذلك وان لم يكن
 ذا شعر **قوله** جمعنا اي جمع لبدية كقربة وقرب
قوله جعلوا ضميره لعلمنا هذا الفن وليس
 غرضه التبري بل الاشارة الى ان المجعول ترشيحا
 هو هذا اللفظ لا قوله اظفاره **قوله** ومن خواصه
 من عطف الغاير لان كونه ملايما له لا يستدعي
 ان يكون من خواصه وكونه من خواصه ليس شرطا
 في الترشيح بدليل جعل لم تقل ترشيحا فالملايم
 اما مختص واما مشترك **قوله** اخض به لم يقل
 من خواصه كما فعل في سابقه لان هذا
 يوجد فيه وفي غيره من الحيوانات والمراد من
 الاختصية هنا الاثمية لا حقيقة الاختصاص
 والا فهو لا يقبل الفصل على ان التعبير بالاثمية

فيه ما في هذا ايضا **قوله** لا نقول او رده نفيا بمعنى
 الذي لانه ابلغ فكانه يقول هذا الشئ لا يمكن ان يصيد
 عنك على حد ما قالوه في لايمسته الا المطهر و
 وحاصل الايراد اننا لا نسلم ان عدم تقليم الاظفار
 من خواصه ولا اخض به بل لا نسلم وجوده فيه بل
 هو من خواص المستعار له وهو الانسان **قوله**
 لانه كناية اخاى اطلق المألوم وهو تقليم الاظفار
 واريد به لازمه وهو الضعف فيما يتناول ويجوز
 ان لا يراد الكناية الاصطلاحية بل انه يعبر به عنه
 هذا ولا منافاة بين ما هنا وما ذكره في قوله
 بمعنى القطع لان ذلك بيان لاصل معناه اللغوي
قوله بما يلاجم المستعار له ينبغي ان يقتدي بات
 يكون فيه تبعيد للعالم عن الاستعارة وتزييف
 لدعوى الاختار فعلى هذا لا يكون في قوله **قوله**
 قامت تظلمني ومن عجب شمس تظلمني من الشمس
 تحريدي اسناد التظليل لان التعجب من التظليل
 اخبره عن ان يوجب خلافا في دعوى الاختار
 اذ لو لم تكن عين الشمس لم يتعجب من تظليلها **قوله**
 في الاستعارة صوابه في التشبيه اذ الاستعارة امثا

بمعنى الكلمة او بمعنى الاستعجال وكلاهما لا يوصف
بالمبالغة ويأتي هذا في قوله الاتي في الاتحاد الذي
في الاستعارة ويمكن الجواب بتقدير مضاف اي
اصل الاستعارة وهو التشبيه وفي كلامه اقامة
الظاهر مقام الضم بحسب الظاهر اشارة الى ان
المراد بالاستعارة المعادة اسمًا ظاهرًا اعم من المقرونة
بما ذكر وغيرهما من المرشحة والمطلقة والجامعة لها
قوله لانه اي المستعار له **قوله** ومنه تنشأ المبالغة
اي من دعوى الاتحاد تنشأ **قوله** شاكي السلاج
فيه انه قريبة فان الملايكة الذي تضييره الاستعارة
بجدة ايما يكون بعد القرينة فالاستعارة
في المثال مطلقة لا مجردة ودفعه ان القرينة
حالية اذ يمثله به للاستعارة قريبة وشاكي
اصله شاكيك من الشوكة وهي الحدة فقد تحذف
العين ويقال شاكي فيعرب على الكاف وقد تنقل
الى موضع اللام فيقال شاكي فيعرب منقوصًا وقد
تحذف الياء بعد القلب ويجري الاعراب على الكاف
قوله وقد يجمع اي مستفاد من كلام المص حيث
قال ان قرئت بمالايمة المستعار منه وان قرئت

بمالايمة المستعار له ولم يفتد من كل من الموضعين
بقوله فقط وخوه مما ياتي في اجتماع الاسمين فعلم
انها قد يجتمعان لكن لما كانت تلك الاشارة حفية
لم يأت بحرف يقتضي تفريعه على كلامه بل ساقه
ساق فائدة جديدة **قوله** كما في قوله هو زهير
ابن ابي سلمي يضم السين **قوله** لدى اسد اخذ معنى
عند قرينة الاستعارة وشاكي السلاح تجرئ
وكذا المقذف لو فسر بمن وقع في الوقائع كثيرًا
اما لو فسر بمن كثر لحمه حتى كانه قذف وسحق
باللحم فتشيع وكذا له ليلد واظفاره لم تقلم
قوله له ليلد في المضارع مبالغات جعله ذاليد
فكانه اسود لا اسد وحصر اللبد فيه بقرينة
تقديم الظرف والمبالغة في نفي الضعف فان
المبالغة في لم تقلم اجعة الى النفي دون المنفي
وتظيره وما ريك بظلام للعبيد **قوله** فالتقويم
اعتباري تفريع على قوله وقد يجمع **قوله**
اباخ من التجريد والاطلاق وجمعها كما يشهد
بذلك حذف المفضل عليه والظاهر ان البلغية
تابعة ولو كان من حيث اللفظ دون المعنى كما

سياتي من انه يجوز ان يكون مستقاراً من ملائم
 المستقار منه **تنبيه** التشبيه ابلغ انواع البلاغة
 والاستعارة ابلغ منه لانها مجاز وهو حقيقة
 والمجاز ابلغ وابلغ انواع الاستعارة الاستعارة
 التمثيلية ويليهما المكنية لاشتمالها على المجاز
 العقلي والتخييلية ابلغ من التحقيقية والكنائية
 ابلغ من التصريح والمراد بالابلية زيادة
 التاكيد والمبالغة في كمال التشبيه لزيادة
 في المعنى لا توجد في غير ذلك **قوله** هو الكلام
 المحصر بالاصناف الى الترشيح والافالبلاغة
 بوصفها المتكلم ايضاً فان قلت قد يكون
 الترشيح نفسه كلاماً مشتركاً على مسند ومسند
 اليه كما في قوله له لبلد قلت بعد تسليم
 انه كلام مستقل الامر ليس مقصوداً عليه
 فان الحكم بالابلية شامل للمفرد على ان
 الموصوف بالابلية انما هو الاستعارة بواسطة
 الترشيح **قوله** لاشتماله اي دلالة والمراد
 بالاشتمال هنا الاستلزام والاقتضا ويمكن
 ان يكون من قبيل اشتمال الظرف على المظروف

لكن بنوع تكلف وتجوز بان يقال شبه دلالة
 على تحقيق المبالغة باحاطة الظرف بالمظروف
 وعبر عن المشبه بما يعبر به عن المشبه به ويحتمل
 ان يكون التشبيه وقع بين الحالتين اي الهيئتين
 المتترعتين فيكون استعارة تمثيلية ولا مانع
 من ان يكون في الكلام مجازاً بالنقص اي التركيب
 الذي فيه الترشيح ويرده ان المحكوم عليه بالابلية
 خصوص الترشيح لا التركيب بتمامه ولا يعارضه
 قول الشماسناد الابلية ان لا تفكك الجملة **قوله**
 على تحقيق زاد لفظ تحقيق اشارة الى ان اصل
 المبالغة موجود بدونه وهو كذلك نظر الاصل
 الاستعارة اذ مبناها على اتحاد المشبه والمشبه به
 ادعاه **قوله** اسناد الابلية المراد وصف الترشيح
 بالابلية مجاز من قبيل وصف السبب نعم في جعل
 الكلام مسبباً نظراً انما السبب كونه ابلغ **قوله**
 من قبيل ان يجوز كونه خبراً ثانياً وكونه لغواً
 متعلقاً بمجازي **قوله** ومن المبالغة هو المتكلم
 فيه ان اسم التفضيل لا يبنى من غير الثلاثي ثم
 ان الحصر في المتكلم مبني على ما هو القياس من

بنا فعل التفصيل للفاعل والافقدي للفعول
 نحو اشهر واعرف لكنه شاذ **قوله** وقد اشترنا
 الى وجهه يعني في قوله لتجريد بها **قوله**
 والاطلاق ابلغ من التجريد ولو كان التجريد
 بحسب اللفظ فقط رعا الجانب اللفظي هذا هو
 الظاهر **قوله** في مرتبة الاطلاق هذا اذا تساوى
 الترشيح والتجريد كما وكيفما والافا الحكم حكم المصلحة
 او المجردة **قوله** فلا تعد قرينة المصلحة تجريدا
 نشتر على غير ترتيب اللف السابق في قوله
 واعتبار الترشيح والتجريد اذ والظاهر ان المراد
 اللفظية والاف قد تكون القرينة حالية **قوله**
 زيادة التجريد والترشيح يكفي لما هو بصدد
 ذكر زيادة الترشيح فذكره التجريد استطراد
قوله لان الترشيح اذ هذا بنا على ما ذكره هنا
 والافسياني اخر الكتاب انه موضوع لما يشمل
 هذا وملايم المشبه به المقارن للتشبيه **قوله**
 المشبه وهو المنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها
 والمستعار لفظ المنية والمستعار له السبع **قوله** على
 مذهب السكاكي من ان الاستعارة بالكناية لفظ

المشبه المستعمل في المشبه به بارعا انه عينه فالمراد
 من المنية في المثال السبع المستعار له لفظ المنية
 ومعلوم ان الاستعارة اذا قرئت بما يلائم المستعار
 له تكون مجردة فظهر ان مكنية السكاكي ابدأ
 مجردة فكان الصواب ان يقول فلا تعد قرينة
 المصلحة ولا قرينة مكنية السكاكي تجريدا ولا
 قرينة مكنية السلف ترشيحا الا ان يقال انه لم
 يلتفت الى مذهب السكاكي لا ترى انه سيرده في العقد
 الثاني **قوله** على المذهب المختار من ان المستعار
 بالكناية لفظ المشبه به المتروك والمستعار منه
 معناه والمستعار له المشبه بالتحيلية ترشيح على
 المذهب المختار لانها تلائم المستعار منه وفيه
 اشارة الى انه لا يكون كذلك على مذهب الخطيب
 ايضا اذ المكنية عنده هي التشبيه المضمرة
 في النفس والتحيلية اثبات بعض ملايمات المشبه
 به فلا استعارة في شي من المكنية والتحيلية ولا
 ترشيح بمعنى ذكر ملايم المستعار منه نعم ترشيح
 المكنية عنده ذكر ملايم المشبه به **القرينة**
الخامسة **قوله** على حقيقته اي على معناه الموضوع

له اولاً ذكر الشئ ان الترشيح ذكر مثلاً
المستعار منه وهنا جعله نفس اللفظ الدال
على الملا بما اذا الحقيقة انما يتصف بها اللفظ
وكذا الكون مستعاراً اشارة الى انه مشترك
بينهما او حقيقة في احدهما مجاز في الآخر
قوله تابعاً في الذكر اي ليس يقصود بالذات
بل المقصود ذكر لفظ الاستعارة وليس المراد
البعدية لانه كثيراً ما يذكر قبل **قوله**
للتعبير الاولى اسقاطه **قوله** عن الشئ وهو
المستعار له **قوله** بلفظ الاستعارة اي بلفظ
هو الاستعارة فالإضافة بيانية **قوله**
مريباً الخ فيه اشارة الى وجه تسميته ترشحاً
لان الترشيح في اللغة تربية الولد باللبن قليلاً
قليلاً حتى يقوى على المص يقال فلان ترشح
للو زارة اي تربي وتاهل لها **قوله** مريباً الخ اي
مقوياً وموكداً او قوله للاستعارة على حذف
مضاف اي لاصل الاستعارة وهو التشبيه
لانه الذي يصح وصفه بذلك دون الاستعارة
قوله كانه بيان لوجه التقوية ويحتمل انه صلة

قوله باقياً على حقيقته ويكون الغرض منه جواب
كيف يكون باقياً على حقيقته ويمكن اثباته للمشبه
قوله مع رديفه اي مع لفظ رديفه اذا الرديف
هو المعنى وهو الجرم المخصوص مثلاً في قولنا
لبذ والمعنى لا يوصف بالنقل **قوله** ويجوز ان
يكون الخ اي في كل موضع اخذ من الاطلاق لا من
التمثيل كما قال الحفيد لان الذي من شأن
التمثيل اقتضا التخصيص لا التعميم فان قيل
احتمال انه مستعار له بناءً على احتمال بقاءه على
حقيقته لان الاستعارة مجاز لا بد له من قرينة
مانعة عن ارادة الحقيقة فان كانت القرينة
موجودة صحت الاستعارة ولم يصح الحمل على الحقيقة
والا فالعس قلنا ذلك في قرينة خاصة بالمجاز
والقرينة هنا غير خاصة بالتجوز في الترشيح
بل عامة فيه وفيما هو ترشيح له وهو اضافة
الحبل الى الله فانه قرينة على ان الحبل مستعار
للعهد وعلى ان الاعتصام مستعار للوثوق ومثل
هذه القرينة لا تمنع ارادة الحقيقة لاحتمال
انها لم يقصد متمماً الا منع الحقيقة في الحبل

مع بقا الاعتصام على حقيقة بان يكون
المقصود نقل الحبيل مع رديفه وهو التمسك
الى العهد **قوله** ويكون ترشيح الجواب
عما يقال بعد الحكم بالاستقارة انه ترشيح
فاشار الى انه موجود بالنظر الى اللفظ **قوله**
ولا يخفى ان الحاصل ان العبارة قاصرة
عن بيان الاحتمالين وحق التعبير ان يقال
ويجوز ان يكون مجازا فيما يلايم المستعار له
او القدر المشترك بين المشبه والمشبه به
قوله يكون لفظ ملايم الخ الاسباب اسقاط
لفظ ليوافق قوله بعد اما الملايم المذكور او
للقدر المشترك ولم يقل اما اللفظ الملايم
المذكور او اللفظ القدر المشترك واقتضار الحفيد
على الثاني فصور **قوله** بذلك التعبير اي التعبير
بغير اللفظ الموضوع له ولا يفيد بكونه يلايم
المستعار منه ليصح التخييم الذي بعده **قوله**
اما الملايم تنازع فيه قوله الاستقارة والمجاز
المرسل وراعي الاول فعبر باللام ولوراعى الثاني
لعبر بهي ومناسبة قوله للملايم قال واللفظ

المشترك وان كان متعلقا بالمجاز فقط ولهذا
قال بين المشبه والمشبه به دون المستعار له
والمستعار منه فان قيل لا تشبيه في المجاز
قلنا المراد المشبه والمشبه به لواني بالتشبيه
وما قاله الحفيد مع مخالفته لذلك غير ظاهر
لان مكينة الخطيب وان كانت التشبيه
المضمر يقال لطرفيها مستعار له ومستعار
منه فتدبر كذا قيل وفيه نظرا سيد كره
في فريضة الخطيب **قوله** اول القدر المشترك
هو في المثال الاتي مطلق الوثوق لانه مشترك
بين العهد والحبيل **قوله** وانه يحتمل الخ عطف
على ان هذا لا يخص وحاصله الاعتراض على المص
في اقتضاره على تجويز ما ذكره في الترشيح دون
التجريد وجوابه ما سيأتي ان المص اخذ ما ذكره
من كلام السعد على قرينة المكينة والذي يناسب
تلك القرينة الترشيح لا التجريد **قوله** عما
يلايم المشبه به اي على وجه الاستقارة والمجاز المرسل
اما فيه فقط او فيه مع غيره وحي فلا يقال
انه اعقل القدر المشترك **قوله** فحيث اى حين

يعبر عن ملايم أحدهما بلفظ ملايم الآخر
قوله يجتمع التجريد والترشيح أما التجريد
فبالنظر إلى المعنى المجازي وأما الترشيح فبالنظر
إلى اللفظ الذي هو موضوع للملايم المستعار منه
هذا في الترشيح وأما في التجريد فالمراد بالمراد
قوله بل الوجوه أي الثلاثة الحقيقة والاستعارة
والمجاز المرسل وفي تقريره وجهان فعد
الحفيد الوجوه أربعة تشع وبطل في كلامه للانتقال
وهو ظاهر أو للابطال لأن الفرض ابطال
ما تضمنه كلام المص من أن هذا التركيب
لا يحتمل إلا الوجهين اللذين ذكرهما **قوله**
واعتصموا بحبل الله يحتمل الاستعارة
التمثيلية بأشبه استظها بالعبد بالله
ووثوقه بحمايته باستمسك الواقع في مهواة
بحبل وثيق يدل على مكان مرتفع يأس من
انقطاعه بجامع الوصلة بين الجانبيين
واستعارة الحالة المستعار له ما يستعمل في المستعارة
منه من اللفاظ **قوله** حيث استغفر أخ
والقريظة إضافة الحبل إليه تعالى **قوله**

للعهد ولدين الإسلام أو للقرآن لقوله صلى
الله عليه وسلم القرآن حبل الله المتين **قوله**
وذكر الاعتصام عدل عن اعتصموا إشارة
إلى كون الاستعارة تبعية **قوله** على معناه
أي الذي وضع له أو لا **قوله** أو مستعار أو قرينة
الاستعارة اقترانها بالاستعارة الثانية وتعلق
بحبل الله باعتصموا وتحقيق ذلك أن القرينة
المحدرة على حد فبشرهم بعذاب اليم **قوله**
بعلاقة الاطلاق والتقيد أي ثم التقيد منها
علاقته بعدد المجازين ويرشد إلى ذلك التقرير
قوله بمرتين حيث انتقل من الوثوق بالحبل
إلى مطلق الوثوق ثم إلى الوثوق بالعهد قاله
الحفيد وهو مشكل وإنما يظهر لو فسر الاعتصام
بالوثوق بالحبل وهو ما فسره بالتمسك والتمسك
غير الوثوق وقول القنبي في بيان المرتبتين يعني
أنه مجاز مرسل متقدح على الاستعارة التي هي
مجاز أيضا انتهى عجيب إذ معنى المجاز بمرتين
أن يكون في اللفظ الواحد مجاز مرتب على مجاز
ولفظ اعتصموا إذا كان مجازا مرسلًا لا يكون

استغارة والاستغارة انما هي في مجمل اسفلا
وجه لما قاله هذا والداعي الى اعتبار المرتبتين لاجل
ارسال المجاز ان العلاقة بين الملايين انما هي
المشابهة وهي مانعة من المجاز المرسل واعلم
انه يبيح على كل من احتمالي الاستغارة والمجاز
المرسل للوثوق بالعهد التكرار لان الجبل مستعمل
في العهد فيكون المعنى ثقوا بالعهد بعهد الله
فينبغي ابقا الاعتصام على حقيقته او حمله على
المجاز المرسل في مطلق الوثوق **قوله** او في الوثوق
اي المطلق الذي هو القدر المشترك بين الملايين
فيكون مجازا مرسلًا علاقتة الاطلاق والتقييد
لانه استعمل الوثوق بالجبل في مطلق الوثوق
الصادق بالوثوق بالعهد وهو انما يظهر ايضا
اذا كان الاعتصام الوثوق بالجبل لا المشك به
قوله وحينئذ اي حين كون الاعتصام غير باق
على معناه **قوله** كل من الاستغارة اي يعني ان لفظة
ملايين المعنى الاصلي للاخر لان معناه ملايين **قوله**
فتأمل امر بالتأمل تنبيهًا على انه لزم جواز
الترشيح للمجاز المرسل حفيد وفيه ان هذا ليس

غريبًا حتى يحتاج الى التنبيه عليه فسيأت
في المتن ان الترشيح يكون لكل من الاستغارة
والمجاز المرسل والتشبيح **قوله** ولا يخفى ان حاصله
الاعتراض على المص فيما قاله من ان الترشيح
يكون مستغارًا او لا عند رعيته بانه اخذ ذلك
من كلام السعد على القرينة **القرينة السادسة**
الاحسن وضع هذه القرينة قبل ذكر الترشيح
والتجريد والاطلاق ليعيد ان المركب قد يوصف
بأحدها **قوله** وهو المركب الخ المركب جنس للمجاز المركب
وعنونه ويتقيد بمراد به لم يدخل المجاز المفرد
وقوله المستعمل اخرج المركب قبل استعماله في معناه
وبعد وضعه وقوله في غير ما وضع له الحقيقة
المركبة اعني المركب المستعمل فيما وضع له واطلق
في غير الموضوع له ولم يقيده بالمركب ليشمل ما لو
استعمل المركب في مفرد غير موضوع له كقوله
• وكان حجر الشقيق اذا تصوب او تصعد •
• اعلام ياقوت نشره ن على رباح من زبرجد •
فان هذا المركب مستغار للشفاف وقوله لعلاقة
الملتصاق قولك جازيد موضع ذهب عمرو وقوله

مع قرينة اخرج الكتابة المركبة **قوله** اي
 كقرينة المفرد الاظهر ان المراد تشبيه المجاز
 المركب بالمجاز المفرد في الانقسام الى الاستفارة
 وغيرها حفيد ووجه ظهوره وعدم ظهورها ذكره
 الشان المطلق في احد المتقابلين يحمل على المقيد
 في المقابل الاخر حيث كان المراد كقرينة المفرد
 صار تضرعا بما علم من مقابل بله فلا فائدة
 في ذكره وتوجيه المحشى لا يلزم عليه استدراك
 شئ وقد يوجه كلام الشان بانه لم يرتكب ما ذكره
 المحشى لما يلزم عليه من ايهام ان القسمين للمجاز
 المركب مسميان باسم القسمين المذكورين في المجاز
 المفرد وهما الاستفارة والمجاز المرسل مع انه
 ليس كذلك كما ياتي **قوله** يصدق التعريف
 فلا يكون مانعا وجاب بان قيد الحيثية
 معتبرا في المركب المستعمل في غير ما وضع له من
 حيث انه مركب بل من حيث ان جزؤه مستعمل
 في غير ما وضع له **قوله** على مجموع اعتصموا بحبل
 الله اي ونحوه من كل مركب نخوزه باعتبار الاستفارة
 في بعض اجزائه مخوجا في الاستدراك ثم ان

والمركب الذي يسمى فيه
 التجوز من جزئيه لم
 يستعمل في غير
 ما وضع له
 حيث انه
 مركب

الشان لم يحل نظم التلاوة بتما مبل اسقط الواو ونقل
 الدما ميني الجواز حيث قصد الاستشهاد والتمثيل
 دون التلاوة وقد قدمنا ان هذا المجموع يحتمل
 الاستفارة التمثيلية وعلى اعتبارها فيه فلا
 اعتراض بصدق التعريف على ذلك بل حيث صدقة
 على ذلك والا لم يكن جامعاً **قوله** على الاحتمالين
 اي كون الترشيح باقيا على حقيقة وكونه غير
 باق عليها ولما كان صدقه على تقدير عدم
 بقائه على حقيقة ظاهر المخرج الى بيان
 واما اذا كان باقيا على حقيقة ففيه خلا لا الكلا
 المشتمل على الحقيقة والمجاز بان كان بعض اجزائه
 حقيقة وبعضها مجازا فديعي انه لا بوصف
 بشئ منهما حذرا من ترجيح احد المتساويين بلا
 مرجح اشار الى بيانه بقوله لانه اذا استعمل في
 وحاصله ان المجموع المركب من الموضوع له وغير
 الموضوع له يصدق عليه انه غير موضوع له
 لان الشئ مع غيره غيره **قوله** لان الموضوع
 له المجموع ان المجموع نائب فاعل اسم المفعول وقوله
 مجموع خبر ان وقوله وضع له صفة مجموع وضمير

له المجموع وكلامه يوهم ان المركب موضوع بالشخص
ولم يقبل به احد غاية ما وقع الاختلاف فيه
انه اما موضوع بالنوع او ليس بموضوع ودلالة
عقلية لا وضعية **قوله** بمجموع المركب اذ ايب
المركب الذي سري التجوز فيه باعتبار الاستفارة
في جزئه **قوله** بل في تسميته اى المجموع واث
الضمير نظرا لتسميته استعارة **قوله** الفن
بفتح الف **قوله** من الفن بكسر القاف وهو العبد
وفيه مناسبة لفظية وبالعلة في عدم تسميته
بما ذكر بحيث لا يخفى الاعلى من كان عاريا عن
معرفة الفن بحيث يحتاج الى الاستفارة من الفن
الذي لا يملك شيئا **قوله** في رجمته اى فانه
مركب تجوز فيه باعتبار المجاز المرسل في جزئه
وهو رجمته اطلاقا للحال على المحل فلا تكرار
في المثالين او نقول اني بالمثلين لان الاول منهما
مركب تام والثاني مركب ناقص **قوله** كالخبر
المستعمل اى كاستفارة رجمته لارجحه **قوله**
والانشاء المستعمل اى خوفه ليتبوا بمعنى يتبوا **قوله**
ولا يشتمل ما اى تركيبا او لفظا يعنى وكلامه المسم

يقضى انه يشتمل ذلك **قوله** فيه متعلق بتجوز اى
تجوز فيه اى احد الالفاظ **قوله** هذا والشرطية
اى اى مستضى هذا او خذ هذا والشرطية خبر تنزل
الش لا عرابه فعنادون نظيره السابق في قول المتن
المجاز المفرد ان كانت اى لان المقام هنا يحتمل احتمالا
ظاهرا ان يكون قوله كالمفرد هو الخبر والشرطية
خبر بعد خبر والمبتدا وخبره خبر المفردة السادسة
ولا تحتاج لرباط لانها اريد بها اللفظ لا الينا عين
المبتدا الخبر ضمير الشأن السلفا صدر الحاشية
والاولى اعراب المفردة السادسة خبر مبتدا محذوف
او مفعولا لفعل محذوف لما مر **قوله** اعتراض اى
ليبان تعريف المجاز المركب **قوله** بالواو صلة
اعتراض **قوله** ويوهم اى لان الاصل ان النعى
ان ادخل على كلام مفيد بفتق توجه الى ذلك الفيد
فالمراد بالايضا ما لا يقع في الوهم اى الذهب
لا ما يدل دلالة مرجوحة **قوله** بل يكاد اى فيه
انه في غاية البعد **قوله** ضمنية الاستفارة
اضافته بيانية **قوله** لا يسمى باسم فالاولى ان
يقال ان كانت علاقتهم غير المشابهة فلا يسمى

باسم **قوله** بل مما فات القوم اي فاته القوم
ولم يجئوا عنه ويصح نصب القوم مفعولا به
اي فاتهم ذكره وعلى كل قبل للترقي من قوات
الاسم الى قوات المسمى **قوله** واعترض عليهم
اخر ينطبق بقوله فات القوم فانه يفهم منه ان القوم
حضر المجاز المركب في التمثيلية **قوله** للتخيم
متعلق بالشارح او بالمحقق ويضم في الاول
تتارعا **قوله** كثيرة اي في نفس الامر فلا تدافع
بين طرفي كلام السعد **قوله** كالاجار وكذا
عكسه قال الحفيد وكذا الخبر المستعمل في لازم
فائدة انتهى وظاهره بل صريحه ان السعد
ذكره في حيز الاشكال مع ان الشئ سيصرح بانه
مما لم يذكره في حيز الاشكال **قوله** ونحن نقول
اخر اي في وجه الحصر قال الحفيد ان اعتراض
المحقق وجواب الشئ يدلان على ان المجاز المركب
عندهم منحصر في التمثيلية وهو مناف لما
سبق من الشئ حيث قال والحاصل ان المجاز
المركب اثنى ونبه ان الحاصل الذي سلفه
الشئ لم ينقله عن القوم وانما هو على راي المصنف

للمحقق من عدم الاختصار ولذا قسم المص المجاز
المركب الى قسمين وعرض الشئ من ذلك الحاصل
تأكيد الاعتراض على المص بان المجاز المركب
عنده محصور في قسمين والتعريف صادق على
غيرهما **قوله** بل اي على ما كانت عليه اي على
المعنى الذي او الوصف الذي **قوله** بل في المجموع اي
بل التجوز في المجموع **قوله** بخلاف غيرها من المركبات
اي التي اوردناها على تعريف المجاز المركب السابق
نحو اعتصموا بحبل الله وفي رحمة الله **قوله** فأت
التجوز فيها اي في الغير وانت مراعاة للمعنى وظاهر
ان المجموع الشارح التجوز من بعض اجزائه اليه مجاز
مركب وقد قدم نفسه انه ليس مجازا مركبا حيث
قال والحاصل اثنى **قوله** فلم يلتفتوا لان ذلك التجوز
ليس اوليا وبالذات بل هو ثانوي وبالشيء **قوله**
واكتفوا فلم يتركوا بيان بل يمينوه بالقوة واعلم
انه يرد على ما وجه به الشئ حصر القوم المجاز المركب
في الاستغارة التمثيلية ما ذكره اخر هذه الفريفة
من ان اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى يحتمل
المجاز المرسل في المجموع من غير تصرف في الاجزاء

لانه مسبب عن التردد فاطلق اسم السبب على
 المسبب **قوله** وبهية المركب ان مبتدا وخبر
 والجملة مستأنفة استئنا فابيانا كانه قتل
 بقى المركب الخبرى المستعمل فى الانشاء وعكسه واردا
 عليهم فاجاب بان التجوز فيه وقع فى الهيئة اصالة
 ثم فى المركب تبعاً بقى ان هذا انما يظهر فى المركب
 الخبرى والانشاء المذكورين لا فى نحو هو اى مع
 المركب اليمانيين مصعده ورب الى وضعتهما انى
 ونحو ذلك مما لم يقصد به الخبر فانه ليس
 فى تلك المركبات جزء معين غير للدلالة
 على ما قصد به من تخزن ونحو ذلك بل
 الذى دل على ذلك هيئة المجموع ولا يبعد ان
 يجاب عن هذه المركبات بما اجيب به عن
 المركبات المقصود لا زمة فائدة الخبر **قوله**
 فيتجوز فيها اى الهيئة **قوله** نعم يتجوز فى متعلق
 بقوله واكتفوا واصله ان الاكتفا ببيان
 التجوز فى المفرد يتم لو كان كل ما عدا التمثيل
 من المركبات المجازية المجاز فيه ناشئ عن
 المجاز فى مفردة والحال انه ليس كذلك وحاصل

يقا

الجواب تعميم المفرد او ثبوت الحكم بالمقايضة
قوله من الاقسام اى القسمين المجاز المفرد
 والمجاز المركب فالمراد بالجمع ما فوق الواحد
قوله فاما ان يتجوز ان فى غاية البعد **قوله**
 فى التعريف اى تعريف المجاز المفرد ويجعل اعم من
 ان يكون كلمة حقيقة او حكماً **قوله** وتجعل
 شاملة لها لا لافعالها كانت وصفا لها وحالة
 فيها اطلق عليها الكلمة من اطلاق اسم المحل
 على الحال **قوله** بالمقايضة على المجاز المفرد
 فان الهيئة التركيبية المستعملة فى غير
 ما وصفت له لعلاقة وقربية مجاز كالقصة
قوله فان قلت ان حاصل السؤال انما ذكرته
 وجه التخصيص التمثيل بالبحث وعدم
 الالتفات الى ما عداه من الاقسام غير
 مختص بالتمثيل **قوله** من المركبات المذكورة
 ان وهى لا نشأ المستعمل فى الخبر وعكسه وما
 سرى التجوز اليه من بعض اجزائه **قوله**
 ولا تجوز انى فان المقصود غير ما وضع له ولا
 تجوز فكان حقه ان يكون من قبيل الاستفارة

التمثيلية **قوله** من عرض الكلام هو بضم
 العين الجانب والناحية اي من قبيل الكناية
 العرضية وهي التي تضد بها اثبات
 صفة لموصوف غير مذكور **قوله** ولا يكون
 اللفظ به مجازا لان اللفظ بالنسبة الى
 المعنى العرضي لا يوصف بحقيقة ولا مجاز
 ولا كناية لفقد استعمال ذلك اللفظ في ذلك
 المعنى واشتراطه في تلك الامور **قوله** في هذا
 المقام اي في مقام ان الاستقارة التمثيلية
 لا تجوز في شئ من اجزاها **قوله** جامعة اي جامعة
 والتامة البالغة او بقدر يضاف قبل شرحنا اي
 فوائد جامعة اي فوائد جامعة **قوله** رعاية
 علة الجامعة في اللفظ وفي الحقيقة علة
 لمقدر **قوله** وان كان لها مدخل الجملة حاله
قوله الا انه هذا هو خبر المبتدأ على حد زيد
 وان كثيرا له خيل **قوله** المتعلق صفة كاشفة
قوله حقيقة او مجازا او لمنع الخلو فتجوز الجمع
 بان يكون البعض حقيقة والبعض مجازا وهو
 الثالث فيما اسلفه الشا اول الانفضال الحقيقي

شرحنا او
 موصوف
 قبل
 هو

وهذا الثالث داخل في الثاني فانه اذا دخل
 في جملة الاجزا مجاز واحد كان المجموع مجازا بدليل
 قوله واما الثاني **قوله** في المثال المذكور يعني
 في قول المص الا اني اراك **قوله** والتأخير عطف
 بالواو لملازمة لسابقة ولا كذلك الثالث **قوله**
 اذا جعل **قوله** الشرط مجموع الامر من فينتهي المشروط
 بانثقا احدهما **قوله** استعارة لاحداث **قوله**
 بان شبه احداث الله تعالى هيئته في نفوسهم
 ثم نظم على استحسان الكفر والمعاصي واستقبال
 الايمان والطاعات بالحنتم المستوثق به على
 الاواني في انهما ما يغان عن التوصل الى
 ما ورأهما ثم استغفر الحنم لاحداث الهيئة ثم
 اشتق منه حنم فيكون استعارة تحقيقية تخرجية
 تبعية **قوله** محققة كقلوب البهايم فانها خلقت
 خالصة عن النقطن **قوله** او مقدرة اي مقرونة
 على ذلك الوجه ثم تستقر الجملة الدالة على المشبه به
 للمشبه **قوله** والا اي بان كانت علاقته المشابهة
 ولا يتوهم ان العبارة تضد ايضا بان لا علاقة
 اصلا لان الكلام في المجاز **قوله** سمي **قوله** ككنا

تسمى تمثيلا واليه يشير قول الشاعر الاتي وخص
 التمثيل وان اوهم كلام المم خلافة **قوله**
 استعارة تمثيلية هو من قبيل المركب التوضيحي
قوله لاشتماله على التمثيل اي توقفه عليه
 لان كون المجاز المركب استعارة موقوف على
 التشبيه لان كل استعارة لا تتحقق الا به شبه
 التوقف الواقع بين الموقوف والموقوف عليه بالارتباط
 الحاصل بين الظرف والمفروق واطلق اسم عليه
 على سبيل الاستعارة المصروفة واما قول الحفيد
 هو من اشمال الموقوف على الموقوف عليه فما لا ينبغي
 لانه ليس بين الموقوف والموقوف عليه اشتمال
 بل ارتباط شبه بالاشتمال **قوله** بمعنى التشبيه
 بهذا البيان الواقع والا فالتمثيل عندهم لا يخل
 الا هذا المعنى **قوله** وخص التمثيل بها ان جعل
 التمثيل بمعنى النسبة الى التمثيل والضمير في بها
 للاستعارة في المركب فالباد اخلة على المقصور عليه
 كما هو اصل وصنعها بعد الاختصاص وما
 تصرف منه وان اريد بالتمثيل مدلوله اعني الاستعارة
 التمثيلية وضمير بها الى كلمة التمثيل فالباد اخلة

على المقصور كما هو المعروف الشائع اما التضمن
 الاختصاص معنى الانفراد اولاه مجاز مشهور
 عنه **قوله** لان فضل التشبيه اي شرفه **قوله**
 للتشبيه خبران واللام للاختصاص الادعائي
 ويشهد له قوله حتى كان ما عداه ازاو والتغليل
 والمعنى عليه لولا تشبيه المركب ما كان لغيره من
 انواع التشبيه المفردة فضل **قوله** ما عداه
 وهو تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه الخد بالورد
 والمفرد بالمركب كما مر في تشبيه الشقيق وعكسه
 كقوله نريا بنار اشمسافد شابه رهر الرب فكانما هو قمر
 والظاهر ان هذه الثلاثة متفاوتة وان ما في احد
 طرفيه تركيب افضل مما لا تركيب فيه **قوله** كلا
 اي كلا تشبيه لاشتراك العوام والخواص وفيه **قوله**
 مشارا تشبيه البلاغة بميدان السبق استعارة مكنية
 واشبات الفرس ان تخيل وذكر المثار بضم الميم
 ترشيح **قوله** لا يكاد يرتضى اخ من زاق فاعل يرتضى
 وان يحمل مفعوله وانظر اسم يكاد وخبرها غني
 والظاهر انها ثمانية واهنا وترضى تنازعاني من
 فاعل احدهما واضرني الاخر ضميره **قوله** من زاق

في البيان استعارة مكنية وإثبات الخلاوة بحيل
 وكل من ذكر الذوق واللسان ترشيح **قوله**
 ان يحمل اى بل يحزم بان ذلك استعارة تمثيلية
قوله في المركب اى في اللفظ المركب **قوله**
 المتعددة اى التي تشبه فيها الاجزا بعضها
 مع بعض مستقلة كقوله .
 فكان الخوم بين دجأها مثل لآخ بينهم ابتداء
 فان هذا انما يقصد فيه الى الاجزاء مستقلة
 لا الى المجموع **قوله** ان امكن اى الحمل على الاستعارة
قوله ويحمل هو مرفوع عطفا على النفي اى قوله
 لا يكاد والالكات العبارة هكذا حتى لا يكاد
 ولا يحمل وليس كذلك وصير عليه المجاز المركب
 اول التمثيل او لمثار **قوله** حتى الامكان اى بهائنة
 وفي نسخة حق الامكان والمراد منه ذلك وفي نسخة
 حد وهو اقرب معنى **قوله** وحقيقته ان تؤخذ
 ان يقتضى ان التمثيل هو ذلك الاخذ بعد جريان
 التشبيه وليس كذلك فيها ويندفع الاول بتقدير
 مصنف اى ذات ان تؤخذ والثاني يجعل من بيانية
 والاظهر قول غيره وحقيقتهما ان تشبه احدي

وان ذلك لا يؤخذ

المصنوع

الصورتين المتزعتين من متعدد بالاخرى ثم
 يطابق على الصورة المشبهة اللفظ الدالة
 بالمطابقة على الصورة المشبهة بها انتهى وفيه
 ان الاستعارة ليست نفس التشبيه بل اللفظ
 المركب الذي تصرف فيه على هذا الوجه ودفعه
 بتقدير المصنف كما مر **قوله** متعددة افاد به
 ان المراد بالامور ما فوق الواحد لا ثلاثة
 ما فوق **قوله** الخاطر هو القوة بالباطنة
 المعبر عنها بالواهمة المدركة للصورة الجزئية
 ان نظري مذهب الحكماء والعقل ان نظري مذهب
 اهل السنة من عدم اثبات القوى الباطنة وان
 العقل هو المدرك للكليات والجزئيات **قوله** الكلية
 ايضا مركبة وهل تسمى تمثيلية فيه تردد وعلى تقدير
 عدم التسمية بختم حصر المجاز المركب في التمثيلية
قوله ولا مانع من قبيل عطف العلة على المعلول
قوله ان حق عليه الاية اصل الكلام ان حق عليه
 كلمة العذاب افادت تنقذه جملة شرطية دخل
 عليها همزة الانكار والفاء الجزاء ثم دخلت الفاء التي
 في اولها للعطف على محذوف دل عليه الكلام بتقديره

انت مالك اسرهم فمن حق عليه كلمة التوكل
 الامنة في الجزا التاكيد لا نكار ووضع من في النار
 موضع الضمير لذلك والدلالة على ان من حكم عليه
 بالعذاب فهو كما لو اوقع فيه لامتناع الخلف فيه
 وان اجتمعا النبي صلى الله عليه وسلم في دعائهم
 الى الايمان سعى في انقاذهم من النار نزل ما دل
 عليه قوله تعالى فمن حق عليه كلمة العذاب
 من استحقاقهم للعذاب وهم في الدنيا منزلة
 دخولهم في النار في الاخرة على طريق الاستعارة
 بالكناية في المركب حتى يترتب عليه تنزيل بذل النبي
 عليه السلام جهده في دعائهم الى الايمان بمنزلة
 انقاذهم من النار الذي هو من ملائكة دخولهم
 النار فصار قربة على الاول وقربة الاستعارة
 بالكناية هنا استعارة تحقيقية كما في نقص
 العهد والاعتصام بحبل الله على ما هو مذهب
 صاحب الكشاف واما ما يذهب اليه من انه يريد
 ان النار حجاز عن الكفر المفضي اليها والا فناد
 ترشح لهذا الحجاز او مجاز عن الدعاء الى الايمان
 والطاعة فهو نازل الدرجة بالنسبة الى ما ذكرنا

هو سعد والمراد بالكلية في الآية قوله لا ملأ
 جهنم الآية **قوله** في سورة التبريل كذا في نسخ
 وفي نسخة سورة تنزيل وهي اول ما في الاول
 من النصف في العلم **قوله** ومن حواشيه الى اخره
 استئناف مفاده ان الاستعارة التمثيلية قد
 تكون فيما ادعى انه مجاز عقلي **قوله** وقصد
 التشبيه الخ ليس المراد انه قصد افادته من ذلك
 القول كيف والاستعارة مبنية على تناسي
 التشبيه بل هو بيان لمبنى هذا المجاز فكان الاظهر
 في التفسير ان قصد التشبيه الخ حفيد وكانه اخذه
 من تاخر القصد عن القول المذكور وان كانت
 الواو لا تقتضي الترتيب ويمكن ان يكون جملة
 وقصد حالية فلا يلزم تاخر القصد عن القول
 ويمكن ايضا ان يكون قوله اذا قيل اي اذا اريد
 فلا اشكال في عطف القصد عليه ويظهر حينئذ
 عطف فيستعمل على قيل فانه منسب عن الارادة
قوله المركب الموضوع الخ كون المركبات موضوعا
 بالنوع هو ما صرح به السعد والرضي وهو التحقيق
 سوا كانت اجزائه موضوعا بالنوع كالمشتقات

او بالتخصيص كالعلم الشخصي والجسمي واسم الجنس
فاعترض الحفيد لم يصادف محلا **قوله** للثاني
صلة قوله الموضوع والمراد بالثاني التلبس الحقيقي
وقوله في الاول صلة استعمال والمراد بالاول
التلبس الغير الفاعلي **قوله** فلا شك انه اي
انبت الربيع البقل اذا قيل **قوله** وصرح العلامة
في عبارته واعلم انه لا خفاء ان مدلول
اسناد الفعل الى الشي هو قنانية به وثبوتها له
بحيث ينصف به وهذا لا يصح ظاهرا فيما اسند
الى غير ما هو له من المصدر والزمان والمكان
وغيرها نحو جرحه وانبت الربيع البقل وجرح
النهر وغير ذلك فلا بد من صرفة عن ظاهره
بتاويل اما في المعنى او في اللفظ اما في المسند
او المسند اليه او الهيئة التركيبية الدالة على الاسناد
الاول لا مجاز فيه بحسب الوضوح بل بحسب العقل
حيث اسند الفعل الى غير ما يقتضي العقل اسناده
له وهو قول الشيخ **عبد القاهر** والامام **الرازي**
وجميع علماء البيان الثاني ان المسند مجاز
عن المعنى الذي يجمع اسناده الى المسند اليه المذكور

وهو قول ابن الحاجب الثالث ان المسند اليه
استعارة بالكناية عما يجمع الاسناد اليه حقيقة
واسناد الاثبات اليه قريبة لهذه الاستعارة
وهو قول السكاكي الرابع انه لا مجاز في شي من المفردات
بل يشبه التلبس الغير الفاعلي بالتلبس الفاعلي
ليكون استعارة تمثيلية كما في اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى وهذا ليس قول **عبد القاهر**
ولا لغيره من علماء البيان ولكنه ليس بجيد
انتمت عبارة السعد **قوله** بانها استعارة
انت الضمير بانها مراعاة للخبر وهو استعارة
قوله في شرح شرح الاصول وهو حاشية على
شرح مختصر ابن الحاجب **قوله** وفيه اي فيما
ذكره العلامة التفتازاني وهذا من كلام الماتن
في حاشيته المذكورة وقوله فان الخ توحيه
للبحث حاصله منع كون ذلك من قبيل الاستعارة
التمثيلية لعدم انطباق ضابطها عليه فان كلا
من المشبه والمشبه به ليس منتزعا من عدة امور
قوله وكذا الطرفان اي المشبه والمشبه به **قوله**
فيقع تفريع على قوله وكذا الطرفان وليس في كلامه

ما يقتضى انه لا بد من التعبير عن ذلك بمقتضى فلا
 يتعين بناؤه على كلام السيد ولا يحتاج على المختار
 عند السعد الى حذف مضاف حذافا للحفيد **قوله**
 ربما يكون التشبيه اى كثيرا ما يكون المشابهة
 او وجه الشبه بين كل جزئين من اجزا الطرفين
 ظاهرا وكلمة فيما رادة **قوله** لا يلتفت اليه
 والا لكان استغارة في المفردات وهم لا ينظرون
 الى ذلك حيث امكن النظر الى المجموع من حيث هو
 بمجموع **قوله** وفي كون المثال يعنى انبت الربيع
 البقل كذلك اى استغارة تمثيلية بالمعنى المذكور
 بحث لان الظاهر فيه خلاف ذلك بل الظاهر فيه
 الاقوال المتقدمة لكن ذلك لا يدفع احتمال
 هذا القول وظهور ان هذا مراده لم يتغير لبيان
 البحث وفي قول الحفيد بل هو مجاز عقلي فوضوا
قوله ولا يشبهه زيادة في الاعتراض على السعد
 بغير ما اشار اليه بان فيه بحثا **قوله** غير مستعمل
 في التلبس الفاعلى اى فلا يصح تشبيه انبت
 الربيع البقل اذا قصد به تشبيه التلبس الغير
 الفاعلى بالتلبس الفاعلى واستعمل في غير

الفاعلى به وهذا مبني على ان السعد قصد
 تشبيه انبت الربيع البقل بالى اراك تقدم رجلا
 ونحو اخر من كل وجه **قوله** ثم القول ان
 زيادة في الاعتراض على القول بالا استغارة
 التمثيلية في خواص الربيع البقل بانه لم يذهب
 اليه احد فدك على عدم ظهوره غاية الامران
 السعد لم يستبعد وقوله بمثل هذا النوع الجار
 والمجرور فيه متعلق بالقول وكذا قوله في مثل
 هذا التركيب ويجوز تعليق حرفي جرا مختلفا بما مل
 واحد وقوله من المجاز متعلق بمثل **قوله** هذا
 كلامه اى الماتن في الخواشي **قوله** وما ذكره
 يعنى قوله السابق وفي كون المثال المذكور كذلك
 بحث **قوله** بانه لو قصد تشبيهه اى هذا القصد
 بعيد من كلام المص المتقدم لانه صريح في قصد
 تشبيه التلبس الغير الفاعلى بالتلبس الفاعلى
 وان احتمل التركيب في نفسه ذلك لكن لا حاجة
 لذلك في دفع بحث المص وكان يكفيه في دفعه
 ان يقول لا خفا في ان تشبيه التلبس الغير الفاعلى
 بالتلبس الفاعلى تشبيه اشيا باشيا **قوله**

في التلبس أي كونهما من ملا بسات الفعل
ومعولاته **قوله** لم يكن تجوز في اللغة بل هو
مجاز عقلي قال الفني هذا رد لقوله فيما سبق فلا
شك أنه مجاز مركب انتهى وفيه نظر فإن قول
المص فلا شك أنه مبني على أنه من تشبيه التلبس
الغير الفاعل بالتلبس لفاعلي لا على أنه من تشبيه
غير الفاعل بالفاعل والظاهر أن يكن تامة
وفي اللغة ظرف لغو متعلق بالتجوز ويجوز
أنها ناقصة وتجوز اسمها وفي اللغة خبر بها أي
كأننا في اللغة فإن قلت قوله فصد تشبيه
غير الفاعل أي يفهم أنه مجاز لغوي قلت دفع
الشيخ عبد الفاهر هذا الوهم بقوله هذا التشبيه
ليس هو التشبيه الذي يستفاد بالكتاب وكأثر
وخوها بل هو عبارة عن جهة راعوها في إعطاء
الربيع حكم القادر المختار كما قالوا شبه ما
بليس فرفع بها الاسم ونصب بها الخبر
قوله تشبيه التلبس في المجاز أي بالتلبس
الواقع في الحقيقة **قوله** الذي هو يعني التلبس
قوله في أنفا أي الحالة فهو كصير الشأن

قوله وحينئذ يكون أي المثال المذكور وهو
أنت أي **قوله** مثل قولنا أي من حيث أنه
مقصد لتشبيه المجموع بالمجموع من غير نظر إلى
أجزاء التركيب مستقلة لا كما فهم المص من كلام
السعد من أنه مثله من حيث أنه شبه في كل
التلبس الغير الفاعل بالتلبس الفاعل **قوله**
ولا يلزم أي رد لقول المص السابق ولا يشبهه أي
قوله من تشبيهه أنت الربيع البقل والباء
في هذا السببية وفي بالقول للتعدية **قوله**
كون القول أي لأنه لا يلزم التشبيه به من كل وجه
قوله ومما يؤيد ما ذكرناه أي في رد البحث السابق
من أنه لو قصد التشبيه في المجاز العقلي **قوله**
غير ما هو المشهور أي غير التوجيه الذي هو المشهور
من أنه مجاز عقلي **قوله** أي إنك إذا راك على صيغة
المعروف والمجهول أيضا سائخ وحينئذ يكون بمعنى
الظن فالمعلوم في تحقيق التردد والمجهول في ظنونه
قوله ولا يحصل له أي لا معنى له إذا التردد لا يقدر
رجلا إلى قدومه ويؤخر رجله الأخرى إلى خلفه
قوله بل أخرى صفة تارة سبقته إلى ذلك الفري

قوله اي تتردد في الاقدام الخ هو تفسير لمجموع
 هذا التركيب **قوله** اي الشجاعة هذا تفسير مراد
 والا فالشجاعة عبارة عن الملكة المختومة وانما
 الاقدام اثرها لا عينها وكان الظاهر اسقاط
 لان المقام قاض بان المعنى اي التلبس بالفعل
 تارة وعدم ذلك اخرى ومن ثم عبر عنه
 بقوله كما اذا قيل المتردد في امر حيث نكر
 الامر فتشمل ما يكون المحوض فيه لا يسمى شجاعة
قوله والجرأة تفسيرى بين به المراد من الشجاعة
 وانما تستعمل في اعم من مدلولها لان مدلولها
 ملكة تخلص من قامت به على ارتكاب المهالك
 والخص في المعارك ومن ثم قيل في الاسد
 جرأة لا شجاعة هذا وفي الصحاح الجرأة مثل
 الجرعة الشجاعة **قوله** يجيم وحا وفي لغة
 تقديم الحاء على الجيم وكلام الشيم لهما اذ الواو
 لا تثبت **قوله** حقق بصيغة الامر اي حقق ان
 المعنى لهذا المثال ما ذكرناه من ان اخرى صفة
 محذوف تقديره تارة لا رجلا **قوله** الاجلى بالجيم
 من الجلا بالفتح والمد صد الحفا **قوله** ولا

ولا يذهب عليك اي لا يفوتك هذا الشيء **قوله**
 فلا يصح التشبيه فيه وذلك لما تقدم ان التشبيه
 يقتضي صحة الحكم على المشبه بمشاركته للمشبه
 به في وجه الشبه وذلك يستدعي ان يكون
 مستقلا لا تابعا ومفهوم الجملة غير مستقل لدخول
 النسبة فيه **قوله** في مضمون الجملة هو مضيد
 المضاف الى الفاعل او المفعول جامي واراد بالفاعل
 ما يشتمل الفاعل المعنوي لتدخل الجملة الاسمية
 وزاد قوله او المفعول ليشتمل مثل فشدا والوثاق
 وقد يقال هو مضاف الى الفاعل اي شدكم الوثاق
قوله كان يعتبر الخ سريان التشبيه من مضمون
 الجملة او من الهيئة المنتزعة منها الى مفهوم
 الجملة محل تردد اذ كل منهما فرع لمفهوم الجملة
 والمفهوم السريان من الاصل الى الفرع دون
 العكس حفيد وجوابه ان في بعض الامور
 تبعية الاصل للفرع كما في تبعية المصداق
 للفعل في الاعلال **قوله** او في الهيئة الظاهر
 ان المقصود منه التخيير وقول الغني ان قوله
 في مضمون الجملة يعني في غير الاستعارة التمثيلية

من المجازات المركبة لا يخفى ما فيه اذ كلام
 الشماخ هو المركبات التي قيل انها استعارة
 تمثيلية **قوله** فيكون تفريع على قوله لا ند
او قوله بالتبعية اي للتشبيه الذي في مضمون
 الجملة او هي الهيئة المترعة وهذا انما يثبت
 على مذهبه من انه لا يجب في الاستعارة التبعية
 ان تكون تابعة لاستعارة اخرى **قوله** ومما
 يحتاج الى حاصله ان هذا المثال الذي مثله به
 القوم للاستعارة التمثيلية يمكن جعله من
 قبيل المجاز المرسل لكن يشك عليه ما قدمه
 في بيان صحة حضور القوم المجاز المركب
 في الاستعارة التمثيلية كما قدمنا التثنية
 عليه **قوله** في الصدر اي المعهود وهو صد
 الشماخ واما جعل ال عوضا عن ضمير المتكلم والاصل
 صدري فقال ابن هشام انه غير معهود وانما
 المعهود جعلها عوضا عن ضمير الغائب نحو
 الحسن الوجه اي وجهه والمراد بالصدر الثالث
 المعروف هو الاول لان اللفظ اذا اعيد معرفة
 كان عين الاول واذا اعيد نكرة كان غيره **قوله**

مسبب عن التردد يعني والتردد سبب لتقديم
 الرجل وتأخيرها فاطلق اسم المسبب وهو تقدم
 رجلا وتؤخر اخرى على السبب وهو التردد **قوله**
 كالاستعارة اي كما تتحقق الاستعارة .
العلم الثالث

قوله في تحقيق معنى اى اى اثباته على وجه الحق
 لا اثباته بدليل وفي ذكر معنى اشارة الى ان
 المراد تحقيق مدلول هذا العلم لا تحقيق لفظه
قوله الظاهر اي حق العبارة وصوابها فيها
 يظهر بدليل التقليل بقوله لانه لا بد ان لا
 المعنى ولا يصح افراده الا ان يقال ان حيث
 مناقله المصايضا صواب وليس المراد بالظاهر
 الاولى لانه يقتضى انه اذا لوحظ الجواب لا تكون
 تلك العبارة اولى وليس كذلك بل هي اولى
 لانها لا تخرج الى تكلف **قوله** بتوضيها
 اي ايرادها بصيغة الوحدة **قوله** حتى
 تجاوزت اى الكلمات التعدد الى الاتحاد ونوس
 قبيل المجاز المرسل بان عبر بالجزء عن الكل
 والاستعارة التوضيحية بان شبه كل ما يتم

بكلمة واحدة لكن المتبادر من صنيع الشئ الحمل
على المبالغة والمبالغة ليست بمجاز **قوله** فلا
يصنر وحدة الكلمة الخ لان وجوب التعدد انما
هو في الفاعل الحقيقي للاتفاق والفاعل هنا
مجازي وفيه ان الاسناد انما يتطوّر فيه الى اللفظ
دون المعنى وحيث كان الفعل يقتضى ان يكون
فاعله متعددا فلا بد ان يكون متعددا سواء
كان ذلك الفاعل حقيقيا او مجازيا **قوله** من غير
تضريح الخ والاستعارة بالكناية في هذا مخالفة
للتشبيه المصطلح اذ لا بد فيه من ذكر المشبه به
واما ما عداه فقد يجزف **قوله** من اركان التشبيه
هي طرفاه ووجهه وادائه **قوله** المراد الخ لا حاجة
اليه لانه معترف بان في الكلام تشبيها مرئوزا
اليه وهو كاف في صحة التشبيه على المستعار له **قوله**
ما لو اتى الخ حاصله ان المراد المشبه بالقوة **قوله**
والشرط المذكور يعني قول المص اذا شبه الى قوله
سوى المشبه فالمراد الشرط المعنوي اعني بمجموع
المتعاطفين ويفقد مضاف اي بعض الشرط يخرج
المعطوف وليس المراد الشرط الخوي اعني ما يلي

الاداة وهو الفعل فقط لا ذلك لا يشمل ما ذكر
قوله يشمل قولنا زيد الخ فيه انه خرج ببيان
المراد بالمشبه لان زيدا في المثال ليس مشبها بالمعنى
الذي اراده بل هو مشبه باعتبار صريح الكلام
على ان الذي يستفاد من كلام السعدان مثل
هذا ليس من التشبيه في شئ وانما هو اخبار بحصول
المشابهة **قوله** فاخرجه بقوله الخ وذلك لان
التشبيه في المثال لم يدل عليه بذكر ما يخص
المشبه به بل دل عليه بالسؤال **قوله** لا يشمل
مثل الخ اي لا يشمل الشرط المعنوي وهو مجموع المتعاطفين
وليتظر نكتة الجزم بعدم الشمول هنا دون لاحقه
ولعلها الظهور التام فيه **قوله** اذا اريد
بالنقص الخ واما اذا اريد معناه الحقيقي وهو
تفريق طاقات الحمل بعضها عن بعض فالشمول
ظاهر **قوله** ابطال العهد اي اريد به المضاف
وذكر المضاف اليه لتعيينه لا بمجموع المضاف والمضاف
اليه ليلزم التكرار في العهد كما قال الغني وقد
اشرنا الى مثله فيما مر في قوله واعتصموا بحبل الله
قوله الا ان يتكاف الخ بان يقال اريد بما يخص

المشبه به اللفظ لا المعنى فنشمل ما اذا استعمل
في معناه الحقيقي **اولا قول** وفي شمول البيان
الاولى وفي شمول الشرط المذكور الا ان يقال
اراد بالبيان قول المصودل هو الظاهر
صنيعه **قول** مقتضى الاستغارة اي كل استغارة
قول فليس للدلالة تفريع على قوله لان مبنى
الكلام **اقول** على التشبيه وكذا قوله لا على
التشبيه فيه انه لا يخلو عن الدلالة على التشبيه
كيف وهو مبنى الاستغارة **قول** بحيث لا يقصد
اخر الضمير في يقصد ويجعل للاتحاد وفي يعبر
عنه المتحد فقيه تشبث الضمير الا ان يجعل
الاخير عائد على الاتحاد بمعنى المتحد على طريق
الاستخدام فلا تشبث **قول** ويعبر عنه اي
المشبه به باسم المشبه بنا على انهما اذا اتخذا كان
اسم المشبه اسما للمشبه به **قول** على المذهب
المختار اما على مذهب الخطيب فالشمول ظاهر
قول على لفظ المستغارة خبر عن قوله الدلالة
وكان الاظهر على اللفظ المستغارة ويمكن جعل
الاصناف بيانية **قوله** فالاولى ان يرد عليه

انه يشمل خورنيد المفتوس في جواب من كالاسد
بخلاف عبارة المص وانه يحتاج الى تاويل المشبه
بحامر فالاولى ان يقال اتفقت الاراء على ان في نحو
اظفار المنية تشبث بفلان استغارة بالكناية
قول وذكر معه ان هذا هو المقصود من الجملة
المفرغة على الاعتراض بعدم الشمول واما
ادخال ما عداه في حيز الاولوية فلكونه اخضر
ولا يصح اختلاف وجه الاولوية وعبارة الشبه
تشمل الاستغارة بالكناية على الاقوال الثلاثة
لانه لم يتعرض فيها لكون ذلك الامر المختص
يدل على شي من مصادق بدلالة على التشبيه
على طريق الخطيب وبدلالة على لفظ المستغارة على
مذهب القوم وبدلالة على دعوى الاتحاد عند
السكاكي **قوله** لكن اضطربت اوجه الاستدراك
ان قوله اتفقت ان يشعر بخلاف مدلوله **قول** احد
معاني ان ذكر له معنيين وله ثالث وهو التحرك ولم
يذكره لعدم مناسبته للمقام وظاهره انها معان
حقيقية والذي في الصحاح الاضطراب الحركة
واضطرب امره اختل انتهى فلعل استعماله بمعنى

اختلفت مجاز **قوله** كما هو راجع للمنفى وضمير
 هو يعود للاختلاف في المعنوم من اختلفت **قوله**
 لعدم اختلاف الوجود ولكون المقابل للاتفاق انما
 هو الاختلاف لا الاختلال **قوله** حتى يتبين
 تعليلية هنا **قوله** ولن تعرض فيه اقتراح اللام
 بفعل المتكلم وهو قليل ومنه لا يصلح **قوله** لم
 يتبين خفا اى خفاوه باق ولو قال لم يتبين
 وجه قوله ان كان اخضر واظهر لكنه راعى نكتة
 الجمع بين المتقابلين ووجه الحفاما فهم الش
 من جعل الباى فريدة للتعددية ولو جعلت
 للمصاحبة والمعنى مذيلة اى طويل الذيل لصاحبه
 فريدة لم يكن فيه خفا **قوله** والاى ان لم
 نجعله مستخدنا مولدا لا يصح لان لم نجد
 فحذف جزا الشرط واقيم رليه مقامه اى لم نجد
 التذييل بمعنى الجعل في اللفظة ففي الصحاح
 والقاموس التذييل تطويل الذيل يقال ردا
 مزيل كمعظم طويل الذيل **قوله** ام لا صوابه
 اولا لان ام المتضلة لا تستعمل مع هل **الفريدة**
الاولى اى من الفرائد الثلاث المذيلة او الاربعة

بعد اعتبار التذييل والاول اظهر لكون الثلاث
 الاول مفصودة وتلك تابعة وقد يقال وصف
 الصلحا فيما يأتى بانصارا بعة بويدي الثاني **قوله**
 من تقدم ان هو بالمعنى الاول اخضر وعليه اقتصر
 الجوهري فقال سلف الرجل اباوه المتقدمون
 لكنه قال وسلف يسلف سلفا مثل طلب معنى
 والقوم السلاف انتهى وفي الاساس سلف القوم
 تقدموا سلفا وكان ذلك في الامم السالفة
 والفرون السوالف وحينئذ فلا حاجة لقول
 الش وكانه لان محل تخصيص السلف بالابا
 اذا اضيف لمفرد كما يشير اليه قول الصحاح
 وسلف الرجل فاذا قلت قال سلفى فالمراد الابا
 او قال السلف من تقدم قبلك غاية الامران
 قريبة مقابلة السلف بالسكاكى والخطيب تبيين
 ان المراد من عداهما واقتصر الش على السكاكى
 لتقدمه على الخطيب **قوله** وكانه سمي اى حاصله
 انه شبه اهل العلم بالماضية بالاباى النفع
 واستعمل اسم المشبه به في المشبه فيكون استقارة
 مصرحة وقوله لانهم ابا من تبييل التشبيه البليغ

واضافة الابهاء الى التعليل من قبيل اضافة
المسبب الى السبب **قوله** الى ان المستعار بالكناية
الاولى الى ان الاستعارة بالكناية لانه الاسم
المتفق عليه لا المستعار اذ لا مستعار عند الخطيب
في الاستعارة بالكناية **قوله** في النفس
متعلق بقوله للمشبه ويحتمل ان المستعار والمشبه
تأزعا **قوله** المرموز اليه بالرفع صفة
للفظ وبالجر صفة للمشبه به وهذا اولى لان
الاول يجوز لتقدير مضاف في قوله لانه اي
لازم معناه **قوله** من غير تقدير اي لذلك اللفظ
المستعار **قوله** وذكر الالزام قرينة الجواب
سوال تقديره كيف لا يكون مقدر اي النظم
وذكر الالزام قرينة دلت على تقديره فنيه
فاجاب بان ذكر الالزام قرينة دلت على
قصده من عرض الكلام لا من مادته حتى
يكون مقدر اي نظمه **قوله** على من شاهد
اخر فيه استعارة بالكناية حيث شبه المعاني
العرضية بحسنا ذات جمال واثبات المشاهدة
تخييل وكل من ذكر الاشارة والحاسن ترشيح

وكذا الضمير في بحاسنها استعارة مكنية
واثبات الحاسن تخييل **قوله** العرضية بالضم
اي الاستفادة من عرض الكلام وعرضه بضم العين
جانبه **قوله** مبني خبر عن المذهب الثالث
وقوله وهكذا خبر ثان **قوله** الذي جعلها
لم يذكر الضمير على منوال صنيع المص لانه لو فعل
ذلك لكان مرجعه المستعار والخطيب ليس عنده
مستعار منه وإنما الذي عنده امر ملاحظ
في النفس **قوله** اي استعارة مكنية اي يقتدر
في العطف لفظ استعارة بقرينة ذكر
في الاسم الاول لانه عطف مكنية على بالكناية
فينسحب الاستعارة من حيث العطف لئلا
يلزم العطف على خبر الاسم **قوله** لان الاسم
لم يقل لان العلم لاحتمال ان يكون من قبيل
اسماء الاجناس والحكم الذي اشار اليه من منع
العطف على خبر الاسم جار في الاعلام واسما
الاجناس **قوله** وملتبس بالكناية اشارة الى
ان الباقي بالكناية بالملايسة اي بالالصاق
على وجه الملايسة اذ مجرد الملايسة ليس من

معاني الباء **قوله** اي الحقا تفسير معنى اللغة
قوله ولك ان لا تتجاوز اللغة اي كون الكناية
بالمعنى اللغوي كاف في وجه التسمية والاحاجة
الى كونها بالمعنى المصطلح كالاستغارة او يجوز
الاكتفاء بالمعنى اللغوي في كلا الجزين فاطلاق
الاستغارة على لفظ المشبه به الذي هو مستعار
اما على وجه المبالغة كاطلاق الخلق على المخلوق
او انه سمي استغارة لانصافه بها ولعل قوله
فانهم اشارة الى المعنيين **قوله** لانها كلها ان فيه
ان الاستغارة التخيلية ليست كذلك عندهم
بل هي انما تجوز في الاسناد وان اريد ان الاستغارة
التي هي قسم من المجاز اللغوي كلها كذلك
انه حينئذ لا يصلح ترجيحاً على مذهب الخطيب
الا ان يقال انه لم يعتد بمذهب الخطيب او انه اراد
حصراً للاستغارة المقصودة لذاتها واما الاستغارة
التخيلية فهي مقصودة لغيرها لانها قريبة
المكنية **قوله** المشبه به المستعمل اي لفظ
المشبه به بدليل قوله المستعمل لان الاستعمال
من عوارض الالفاظ **قوله** شاهد اتميز وانه

ذهب فاعل كفي **قوله** انه ذهب انه هذا حل معنى
لا حل اعراب فلا يلزم عمل ان محذوفة مع اسمها
ولا تغيير اعراب المتن وقد مر في الخطبة ما يتعلق
بذلك **قوله** ولو احتمل لا يصح كونه غائبة
في ذهب او غاية في قوله لا الى غيره **قوله**
فتقديره انه تفريع على النفي اي لا الى غيره فعلم
ان تقديره **قوله** والتعبير بجواب سؤال
تقديره لم لم يصح باسم الذي يخشى **قوله**
تنويه اي اشاعة واظهار فانه بهذا الوصف
اشهر منه بعلمه او وصف اخر له **قوله** فلا
يجفى الظاهر الاثبات بالواو وهو توطئة
للاعتراض الذي اشار اليه بقوله فالاولى
قوله بان المقصود انه حاصله ان ترك التفريع
اولى اذ فيه الاشارة الى تكثير جهات الاختيار
قوله بنا على الدليل اي فقط لا من حيث الحكم
قوله وكثير من كلامه توطئة لقول المص
يشعر ظاهراً حيث عبر بالاشعار وبالظاهر
قوله الى ان مذهب هذه يعني مذهب السلف
قوله الا بيه بالقصر اي الممتنعة من الابداء وهو

الامتناع ففيه تجوز لا يخفى تقريره وقوله عن
 ذلك صلته والمراد بالا با بحسب الظاهر والا
 ناقض اخر اللفظ اوله **قوله** عن ظاهرها صلة
 قوله صرحنا **قوله** لكن الحق اخلا فاما
 يدعي السعد **قوله** ما هو المشهور وهو
 ما يذكره المص في الفرقة الثانية **قوله**
 فلهذا اي فلكون الحق من مذهبه ما هو المشهور
 منه **الفرقة الثانية** **قوله** غير
 ظاهرة بل الظاهر ايضا مخرجة ويمكن تفهيم
 تسميتها كناية ومكنية بانه اذا استعمل
 لفظ المشبه في المشبه به الادعائ كات
 في الاستعارة كناية اي خفا بالنسبة الى
 المخرجة **قوله** وان سلم اشارة الى البحث
 الا ان عن قريب من المصنف والى جوابه هو عنه
قوله واختار عطف على يشعر وفيه التناسب
 بين العطفين معنى اذا المعنى في يشعر على
 المضى **قوله** يجعل قرينتها اذا ورد عليه
 السعد التبعية التي قرينتها عقلية وهو
 في غاية القوة وغاية ما يقال لما كان مدار

القرينة على الفاعل والمفعول والمجرور على
 ما صرح به السكاكي بين الرد يجعل قرينة
 التبعية مكنية واتا في نحو قتلت زيد اذا
 صرته صريحا شريفا فيجعل زيد امكنيا عنه
 في استعماله في المقتول ادعا واثبات القتل
 تخييل ولا تجعل القرينة مكنية نعم يتم
 الرد على السكاكي لو وجدنا مثالا للتبعية قرينتها
 خالية ولم يكن هناك ما يجعل مكنية والتبعية
 قرينتها بخلاف المثال فان فيه ما يجعل مكنية
 وهو زيد **قوله** وجعلها قرينتها اذا فيه
 تشايع لانه لا يجعل نطق في نطق الحال قرينة
 بل يجعله مستقلا في معناه الحقيقي ويجعل نسبة
 النطق الى الحال قرينة كما هو موضح به في المطول
 وغيره او ان التشايع فيه ويؤيده قول الشرح بعد
 اذا الاستعارة عندهم مطلقا منهم من المجاز
 لانه يسمى قرينة المكنية استعارة تخيلية
 كالقوم **قوله** من الرد وهو بفتح وضم السرا
 وتشد يد الدال وفاق علم المنسك من ان ومؤولها
قوله او من الورد وهو بفتح اليا وكسر السرا

وتخفيف الدال وفاعله ما تقدم **قوله** ايراد
 خبر عن قوله وقوله **قوله** الى المكنى عنها ثقيل
 او الاولى حذف التقليل لئلا يتوهى جوع الايراد
 اليه **قوله** في رسالتنا قال فيها للسكاكي ان يقول
 انما اردت بالمنية الموت الموصوف بالاتحاد مع
 السبع ولا شك انه حينئذ مستعمل في غير ما وضع له
 انتهى وقد ذكر مثل ذلك ابن السككي والستيراي
 ونوقش فيه بان المنية مثلا تكون من قتل المجاز
 المرسل لانها موضوعة للموت مطلقا والمراد موت
 مفيد بكونه على صورة السبع وكلام السكاكي انما
 هو في الاستعارة **قوله** الاظهر انه بالنصب اي
 ليعلم انه موضح بان الاستعارة في الفعل لا تكون
 الاتبعية فيتم الالزام وفيه ان السكاكي لا يثبت
 التبعية فكيف يصرح بذلك فالأظهر الرفع والجملة
 مستأنفة فصد بخاصة الالزام لان مدلولها امر
 محقق لا يسع السكاكي انكاره الا ان يقال السكاكي
 لا ينكر التبعية اصلا بل يختار ردها الى المكنية فهي
 عنده محتملة للتخرجه بما ذكرنا على الاحتمال الاخر
 في كلامه ويرد على هذا انه اسقط التبعية بالكنية

ولا يضر هذا كونه استعارة كيف وان الشيء الواحد
 كالسبع مثلا يمكن ان يكون استعارة باعتبار
 علاقته بالشيء ومجازا مرسلًا باعتبار علاقته بالآخر
 والتفصيل في خبرات السكاكي
 شمس

71
 في ضبط اقسام المجاز على رايه كما اسقط هناك
 المجاز العقلي **قوله** وهذا الايراد انما يبرته
 الاسلوب تقتضي انه لم يذب اصلا ولا بما
 لا يليق وليس كذلك **قوله** احدهما انه يعترض
 ان هذا الوجه يستفاد من المطول في اكثر من موضع
 وهو غير حسن لانه انما يصح لو اثبت التبعية
 على مذهبه وذكرها في اقسام المجاز ثم بعد ذلك
 او رد على القوم انه يلزم على ما ذهبوا اليه في التخييل
 ان لا يثبتوا التبعية لما قاله وقد عرفت انه لم يذكر
 التبعية في اقسام المجاز وهذا يعرف ما في قول
 الشرح ولا يشعر كلامه ان لا اشعار اقوى من اسقاطها
 من الاقسام **قوله** لو قلبوا الخ اي جعل قرينة
 التبعية استعارة بالكناية وجعل التبعية قرينة
 المكنية **قوله** بل من ينظر في كلامه ان لا قال لو
 جعلوا التبعية من المكنية كما فعلت لك ان اولي
قوله وثانيهما ان حاصله انه زاعى او لا مناسبة
 لفظية ولم ان يعدل عن ثانيا لما مناسبة معنوية ولا
 يخفى ما فيه فان الاليف بمقام السكاكي ان لا يدل
 عن عاقبة الامر **قوله** لتكون حقيقة اي حذرة

لانها حينئذ مجاز لغوي فتوافق باقي الاستعارات
 بخلاف ما اذا كانت مجازا في الاثبات فانها وان
 كانت حقيقة باسم الاستعارة لكن لا في الغاية
قوله لان النفع فيه وهو تقليل الانقسام والتقريب
 الى الضبط اكثر من كونها حقيقة باسم الاستعارة
 في الغاية **قوله** ولا يخفى ان اعتراضا على المحم
 بانه ذكر الرد في غير موضعه **قوله** بعد تحقيق
 خبر ان **قوله** فان معنى الرد عليه اي على تحقيق
 معنى التخييلية عنده كما ان بناء على تحقيق المكينة
 عنده ايضا فالمناسب ذكره بعد تحقيقها وبما
 بان المكينة اصل والتخييلية فرعها فذكر الرد عقب
 ذكر الاصل ولرعاية تلك الاصلية تسامح وقال
 رد التبعية الى المكينة **الفكرية الثالثة**
قوله الى انها اي الاستعارة واثرة على التذكير
 لان الخطيب ليس عنده مستعار ولا مستعار منه
قوله التشبيه اي المعنوي في قوله اذا شبه امر
 بامر اخر فلا يورد انه تعريف بالاعم **قوله** وحينئذ
 لا وجه اخر اي لان الاستعارة اسم للفظ والتشبيه
 المضمرة من قبيل المعاني ويمكن ان يقال ان وجه

تشبيهنا استعارة انه يشبه الاستعارة في ارجاء
 دخول المشبه في جنس المشبه به او استعارة للدلالة
 على ذلك التشبيه اثبات لازما المشبه به للمتشبه
 وما حقه تلك الدلالة وانما هو حق اداة التشبيه
قوله لتشبيهنا تانيث الضمير باعتبار لفظ
 الاستعارة وكذا الضمير في كونها **قوله** وان كان
 الخ الواو حالية وان وصلية ولا جواب لان في ذلك
قوله كناية خبر كون وغير خفي خبر كان لان
 التشبيه مضمرة في النفس خفي انما دل عليه بذكر
 لازما المشبه به **قوله** ويجوز ان يحصل ان القرينة
 كما تصلح للدلالة على التشبيه تصلح للدلالة على المشبه
 به وما وجه الانفراد بهذا الاختيار **قوله** يرمز
 الى الاستعارة اي هي لفظ المشبه به والانه عنده
 ايضا استعارة فلا يتوارد مع القوم **قوله** والاستعارة
 ابلغ لانها مجاز وهو ابلغ من الحقيقة ولم يقل وهي
 ابلغ مع ان المقام يقتضيه بل اظهر لزيادة التمكن
 في ذهن السامع وابلغ من البلاغة ففي العبارة
 مصنف مقدر اي ذوالاستعارة بمعنى ان الكلام
 المشتمل على الاستعارة ابلغ لان المفرد لا يوصف

بالبلاغة وجعله من المبالغة فيه شذوذاً
 بنا اسم التفضيل من المزيد وكونه بمعنى المفعول
قوله للعدول عما لم يقل للعدول عنها مع
 ان السياق يقتضيه اشارة الى انه عدول مخالف
 للدليل العقلي والنقلي **قوله** فاستمع امر بالاستماع
 دون السمع لما ان ما ذكره مظنة عدم القبول
 لكونه على خلاف سنن القوم قاطبة ومفعوله محذوف
 يعني قولنا او انه نزل منزلة اللازم **قوله** ارجو
 انه هو كناية عن كونه مطابقاً للمواقع اذ لا حظاً
 في مله ما ته تعالى وعبراً ولا يلنا معطاً لنفسه
 تزويجاً لذلك التحقيق وثانياً بارحوا الى ان
 مقام الرجا يقتضي التواضع **قوله** ان يكون يحج
 ان يكون بالتحية اي ان يكون ذلك التحقيق
 مبنيّاً وناشئاً منه سبحانه وان يكون بالقوية
 اي ان يكون بعض فرقة وفق للانصاف **قوله**
 ليس لما اعطاه الله ما نفع حذف المفعول الاول
 لا عطي للتخيم او لعدم تغلق الغرض بذكره دون
 الثاني بقرينة التعبير بما دون من والتقدير
 لما اعطاه الله اياًنا **قوله** وهوان الاستعارة

٧٢
 اي وهوان اي اقول الاستعارة بالكناية اي التي
 سماها القوم بذلك وقوله من فروع اي اي عندي
قوله فكما انشروع في تصوير وتقرير كونهما من
 فروع التشبيه المقلوب **قوله** كقوله اي محمد بن
 وهيب **قوله** كان غرته الفرة بياض في جبهة
 الفرس فوق الدرهم استعير لبياض الصبح والامانة
 من اضافة الصفة الى الموصوف اي الصباح الفرة
 لكن الوصف بالمبالغة على طريق رجل عدل وقوله
 يمتدح مبني للمفعول اشعاراً بانه لا مدخل لخصوبة
 ما دح ويجوز ان يكون الشعر تشبيهاً غير مقلوب
 بان شبه غرة الصباح بوجه الخليفة في سرعة
 انتشارها ولا يخفى ان سرعة انتشار الطلقة
 في وجه الخليفة اتم منها بالنسبة الى انتشار الصبح
قوله اسم المشبه يعني المنية مثلاً والمراد حينئذ
 المشبه باعتبار الاصل والافهوت بعد قلب التشبيه
 مشبه به وهو المستعار عنده وكذا يقال في المشبه
 به **قوله** فيكون هذا الفعل او فتكون الاستعارة
قوله كما في اظفار عزمه منه تقرير اصل المسئلة
 على سائمه اولاً وحينئذ فكان الاولى فالمراد بالمنية

قوله حينئذ أي حين إذ قررت الاستغارة على
الوجه المذكور مراده منه الإشارة إلى دفع ما يرد من
أن الكلام يصير مقيداً لأن هناك سبعاً حقيقياً
أكلاً لذلك الإنسان والفرض خلافه كما هو مشاهد
وقوله عن تحقق موته يعني أنه سيكون لا محالة لا بمعنى
تحققه في الزمن الماضي وذلك أنه يقال انشئت
المنية أظفارها بفلال عند شدة مرضه والباس
منه فقريضة الاستغارة ذكر الأظفار إذا أظفار
المنية وقريضة الكناية حاله إذ ليس ثمة أسد
قوله لا تجوز في أصنافه أي كما قاله القوم ولا
في الأظفار كما قاله السكاكي **قوله** ولا أشكال لأننا
استعبرنا لفظ المنية لل سبع الحقيقي **قوله** تنميتها
استغارة بالكناية مراده الكناية الاصطلاحية
من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم أي موته لا محالة
قوله في غاية الوضوح لأنه لا يرد عليه ما ورد على
مذهب الخطيب والسكاكي لكن نوقش في هذا التحقيق
الرابع بأنه يلزم عليه أن يكون المذكور في الاستغارة
بالكناية المشبهة لأن المنية على هذا التحقيق كذلك
وهو خلاف ما اتفقت عليه كلمة القوم وبأن الأظفار

إذا لم يكن فيها تجوز لا عقلاً ولا لغة فكيف تكون
استغارة تمثيلية خارجة عن كلام القوم والسكاكي
بأن التشبيه المقلوب لا يصار إليه إلا إذا كان المعنى
مساعداً عليه وليس المراد في انشئت المنية السبع
الحقيقي والكلام إنما يشرح بالمعنى الذي إرادته فائله
مع أنه لا يصح المعنى عليه إلا بجعل الكلام من باب
الكناية فهو حمل محجوج إلى الجمع بين الاستغارة
والكناية مع أن لازم الكناية جواز إرادة الملزوم
ولأن الاستغارة عدمه وتناهي اللوازم موجب
تناهي الملزومات نعم التشبيه المقلوب في الشعر
ظاهر لكونه عرض الشاعر **قوله** رتبة الرابعة
قوله لا يكون مذكوراً بلفظ المشبه به أي في التشبيه
الذي هو مدار الاستغارة بالكناية ولا فيجوز
أن يكون مذكوراً بلفظ المشبه به في تشبيه آخر كما
يدل عليه اثنا عشر **قوله** لجواز أن يشبهه كان
الانشاب بما قبله أن يقول لجواز أن يذكر بغير لفظه
الموضوع له ليشمل ما لو ذكر بلفظ مجازي أما على
وجه الاستغارة كما مثل أو على وجه المجاز المرسل أو
على وجه الكناية **قوله** شيء بامرئ اثر الضرر

في الآية باللباس والطعم المرو وقوله ويستعمل
لفظ أحدهما كاللباس في الآية وقوله فيه أي
ذلك الشيء وقوله ويثبت له أي لذلك الشيء وقوله
من لوازم الأخرى من لوازم الشيء الآخر كالطعم
المرو الذي من لوازمه في الآية هو الأذاقة
والداعي إلى ذلك أن الأذاقة بحسب الظاهر
دلت على أن في الكلام استعارة مكنية والمكنية
لا بد أن يذكر فيها المشبه وهو في الآية
الضرر وهو غير مذكور بلفظه الموصوع له
لأنه ذكر بلفظ اللباس الذي استغیر للضرر
استعارة بضر حجة **قوله** يستفاد من هذا
البيان خصوصاً من قوله والحق عدم الوجوب
فإن مثله شائع في المحاكاة وهي فرع الخلاف وقد
منع هذه الاستفادة مستنداً ذلك المنع إلى أن
المصانم عبر بقوله لجواز المشعر بأن ذلك
احتمال عقلي لا خلاف محقق **قوله** ولم نعثر أي
لم نلق وبأبه ضرب وضرر وعلم وكرم **قوله**
بل قال أي بل انتقالية للضرر في الاعتراض أي
بل عثرنا على ما يدل على عدم الخلاف قال الشافعي

7
قوله من أثر الضرر بيان لما من قوله ما عشي
الإنسان فلا حاجة لبيان الحفيد بقوله من الخافعة
واضفرار اللون بل لا وجه له لأن كلام المصنف
على أن المشبه شيء واحد ومعلوم أن المشبه بالطعم
المصانم هو أثر الضرر من الألم لا اضفرار اللون
لأنه إنما يصلح للمتشبيه باللباس لكنه إذا جعل
مشبهاً باللباس لم يجتمع الاستعارتان في شيء
و**أحد قوله** فيكون استعارة مصرحة نظراً
إلى الأول ومكنية نظراً إلى الثاني عبارة ناظرة
إلى مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية من أنها
لفظ المشبه أو حفيد أو وقع في ذلك عود الضمير
إلى لفظ لباس ويحتمل عوده إلى قوله تعالى فاذا قمنا
إليه الآية يعني فيتحقق في قوله تعالى فاذا قمنا الله
الآية الاستعارة المصرحة والاستعارة المكنية
وحينئذ يجري فيها المذهب الثلاثة وبقي في الآية
احتمالان الأول أن لفظ لباس محتمل الثاني أن إضافة
اللباس إلى الجوع من قبيل إضافة الجوع إلى الماء إذا قمنا
إليه جوعاً كاللباس وحينئذ يكون في إذا قمنا استعارة
تبعية عبر عن جعلها مذكورة للجوع بالإنفاضة

المشاركة له في مطلق الادراك **قوله** وتحقيق
ذلك ان حاصله انه على مذهب الخطيب والسلف لا مانع
من كون المشبه المذكور ابلغ من مجازي واما على مذهب
السكاكي فالكلام فيه مبني على صحة الاستعارة من
المستعار وهو مختلف فيه منعه الاصوليون
واجازه البيانيون وتقدم للشك واعتصموا
بجبل الله انه مجاز مرتبتين حيث انتقل من الوثوق
بالجبل الى مطلق الوثوق ثم الى الوثوق بالعمد
ومثله المشفر المستعمل في شفة الانسان كما
قدمناه ومنه قوله تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا
فانه نقل من السر الى الوطن لعلاقة اللازمة
والملزومية ثم نقل من الوطى الى العقد لعلاقة
السببية والسببية وقد نص في جمع الجوامع على
الجواز ونقل الزركشي ان في قوله تعالى انزلنا عليكم
لباسا يوارى سواكم مجازا بمراتب لان المنزل
الما المبت للزراع المتخذ منه الغزل المنسوج منه
اللباس واذا كان مذهب البيانيين الجواز فلا وجه
للتوقف ويجاب بان المصريح به ان المجاز يبنى
على المجاز اعم من الاستعارة ولا يلزم من التجوز

بالمجاز الذي ليس باستعارة التجوز بالمجاز
الذي هو استعارة فحمل التوقف بنا الاستعارة
على الاستعارة والافنام اربعة مجاز مرسل مبني
على مثله او على استعارة واستعارة مبنية
على مثلها او على مجاز مرسل راجع نسخة صحيحة

باب الثامن في النشا

قوله وما يذكر من معطوف على قرينة لا على
تحقيق لما ذكره فيه من زيادة التحقيق **قوله**
من ملايمات ان بيان لما هو في موضع الحال كما
قيل به في نظائره فلا وجه لتوقف الغنبي **قوله**
فان الخالب فيه قرينة جرمه بان هذا قرينة
دون نشب موافق لما ياتي للحصن الاقوى اختصاصا
بالمشبه به هو القرينة والخالب من الخلب وهو الجرح
قوله اما ان نقل الاول النسبة بينهما العموم والخصوص
المطلق وعلى الثاني التباين **قوله** والظفر لما
لا يصيد اي من كل حيوان طائر كان او ماشيا
وفيه انه يفي ما يصيد من المواشي واسطة والمعنى
من اللغة عدمها والجواب ان النفي في قوله
لما لا يصيد داخل على المقيدي لما لا يصيد من الطير

والنفي اذا وصر د ب قيد كان صادقا بثلاث
 صور انتفاها وانتفا المفيد دون القيد وعكسه
قوله بمعنى علق اي علق علوقا حسيا لبصير من
 ملايمات المشبه به **قوله** زيادة على القرينة
 فهو ترشيع اما الممكنة او التخيلية ان كانت
 قريبة الكنية تخيلية او للتحقيقية ان كانت
 قريبة التحقيقية **الضريبة الاولى قوله**
 سوى صاحب الكشف فانه يجوز كون ذلك الامر
 مستغلا في معناه الاستغاري **قوله** مستعمل اي
 لفظه او يرتكب الاستخدام **قوله** البيان يعني قول
 المص الامر الذي اثبت هو وجه الشمول ان كلامهما
 ينطبق عليه ما ذكر **قوله** وليس كلام السلف هو
 حاصله اعترض على المص بنقله عن السلف ما لم
 يكن في كلامهم واجيب بان المص قاس الترشيح
 على التخيلية اذ لا فارق فتفريحهم في احدهما
 بمنزلة المضريح في الاخر ولا يجارض هذا ما تقدم
 للمص من ان الترشيح يجوز ان يكون باقيا على حقيقة
 وان يكون مستغارا لان ذلك باعتبار ما اختاره
 المص بناء على كلام السعد الذي استنبطه من كلام

الكشاف وما هنا باعتبار ما فهمه من كلام السلف
قوله فيما راينا اي في الذي راينا من الكتب او
 مدة رؤيتنا **قوله** ويسمونه اي الاثبات **قوله**
 فيجب ليصح البيان والتسمية وكان اللابق بالمباد
 بالاصلاح التي هي من الصلاح ان يقول بعد قوله
 الذي اثبت المشبه مما لا تتم الاستغارة الابه بربيل
 قوله ويسمونه استغارة فلا يرد ان البيان هو يمكن
 ان يجاب عن المص بان ال في قوله الامر للمعنى المذكور
 وذلك لانه مضد بالامر هنا ما قدمه في العقد
 الثاني من قوله ودل عليه بذكر ما يحض المشبه به اويان
 المراد اولا العموم ويلزم الاستخدام في قوله ويسمونه
قوله بما اي بامر لا تتم الاستغارة الابه اي وهو
 القرينة سواء كانت معينة او مانعة وان كان ظاهر
 كلامه اخراج المعينة اذ الاستغارة تتم بدونها
 فاراد بالتمام الاعم من كونه تمام معنى او تمام
 متعلق **قوله** وتسمية اي الاثبات المذكور استينائية
 لبيان وجه التسمية **قوله** لانه اي المتكلم فحيل مبنى
 للمفاعل والشان فحيل مبنى للمفعول **قوله** وقع
 خبر عن قوله وقوله **قوله** لانه تعليل لكونه وقع

كما ذكر ذلك لمطابقة هذا البيان الصادر من
المص الاسم المقرر لمثله عند القوم **قوله** ووجه
التسمية اشارة الى اعتراض اشارة اليه بقوله
حتى ينجته او فلا حاجة الى تقرير المحيد لم **قوله**
المكنى عنه اي الاستعارة المكنية وتسميتها
مكنيا عنه اما على طريق السلف فلان الاستعارة
بالكناية عندهم لفظا المشبه به المرموز اليه بذكر
رادفه فهو مكنى عنه وعلى مذهب الخطيب هي التشبيه
المضمرة في النفس وهو مكنى عنه بذكر ملائمة
المشبه به واما على مذهب السكاكي فالمراد بالمكنى عنه
في عبارته المشبه به فانه كنى عنه كناية لغوية
قوله واليه ذهب الخطيب ذهب ايضا الى ان
التخييلية لا تنفك عن المكنية وسياتي ان صاحب
الكشاف ذهب الى انفكاك المكنية عن التخييلية
لانه جوز كون قرينة المكنية استعارة تحقيقية
واما عند السكاكي فقد توجد التخييلية بدون
المكنية ولهذا مثل بحواظف المكنية الشبيهة
بالسبع فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة عنده
في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية في المكنية

وقال الخطيب انه بعيد جدا لا يوجد له مثال
واعلم ان الذي حرره السعدان لا تلازم بين
المكنية والتخييلية وان كلامهما يوجد دون
الاجزى **الفريدة الثانية قوله** جوز صاحب
الكشاف المراد بالجواز عدم الامتناع دون استنوا
الطرفين كما سيعلم مما سيأتي من الش **قوله**
كونه اي الامر الذي اثبت المشبه من خواص المشبه به
ولا يخفى ان الامر عبارة عن المعنى لا عن اللفظ ووجه
فيقدر المصنف اي كون داله ويمكن ابقاؤه على معناه
ويقدر المصنف في قوله استعارة اي الاستعارة
قوله في بعض المواد قد يوجد من كلام المص حيث
عبر بقوله لما يلا به المشبه فدل ذلك على التقنييد
بما وجد فيه ذلك لا مطلقا فانه لا يتم في نحو قولهم
مخالب المنية نشبت بزيد **قوله** حيث استغفر الخيل
للعهد اشارة الى تقرير المكنية وقوله والنقص
لا يطله اشارة الى تقرير التحقيقية **قوله**
قال صاحب الكشاف في هذا اشارة الى الاستح
منه المص هذه الفريدة واثرت حكاية لفظ صاحب
الكشاف لما سبذ كره بعد من عدم تعيين تخرجه

على ما فهمه السعد منه ونبه الم **قوله** استقارة
تحقيقية وقربتها حينئذ الشروع وسياق بيانه
عن السيد **قوله** من حيث انقليل للاستعمال
وانما يتم هذا على مذهبه من ان الاستقارة
بالكناية لفظ المشبه به **قوله** لما فيه من ثبات
الوضلة اشارة الى بيان الجامع بين العهد والجل
قوله فقد استفدنا وجه الاستقارة ان الظاهر
من كلامه يعلق في ابطال بقوله استعمال **قوله**
بل قد يكون ان يقال عليه المستفاد من كلام صاحب
الكشاف ان قرينة المكينة لم يخص في التخيلية
ومن البين ان ورا ذلك احتمال كونها تحقيقية
وان يكون في التركيب مجاز مرسل علاقته نحو
المجاورة فتعيينه الحقيقية ترجح لاحد
المتساويين بلا مرجح المصم الا ان يقال كون
العلاقة المشابهة اظهر محل عليه على انه يكتفي
في مراد السعد ان صاحب الكشاف خالف
الجمهور في انتفا كونها تخيلية وان لم يتعين
كونها تحقيقية وعليه فالتمس في كلامه بقوله
بل ان مفروض على الاحتمال لا التعيين **قوله**

ويجري غرضه منه بيان ان مراد صاحب الكشاف
وجوب ذلك لا جوازه **قوله** فجعلها اي التخيل
وانت مراعاة لقوله استقارة **قوله** الى هذا الاحتمال
وهو ان ينفذون مستعمل في حقيقة وانما المجاز
في الاثبات **قوله** ومن هنا اي بما ذكره من ان
مبنى امكن ان نشأ ما ذكره الم في هذه الفرقة
والذي ذكره فيها هو التفضيل الا في قوله
المختار **قوله** ولا يخفى ان غرضه منه التوطئة
الى الاعتراض على الم كالسعد فيما فهم من كلام
صاحب الكشاف **قوله** انه اي ما ذكر من التعبير
عن ملايم المشبه بلفظ **قوله** قرينة ضعيفة
لان الظاهر من القرينة ما يكون من خواص المشبه
به لفظا ومعنى لا لفظا فقط قال السيد فان قلت
اذا كان النقص ونظائره استعارات مصرح بها
قد شبه معانيها المرادة بمعانيها الاصلية فكيف
يكون كنايةات عن استعارات اخر قلت هذه
الاستعارات من حيث انها متفرعة عن الاستعارات
الاخر صارت كنايةات عنها فان النقص انما شاع
استعماله في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد

بالجبل فلما نزل العهد منزلة الجبل وسمي باسمه
نزل ابطاله منزلة نقضه فلولا استعارة الجبل للعهد
لم يحسن بل لم يجمع استعارة النقض وقس على ذلك
قوله فنقول اي نذكر في كلام صاحب الكشاف
احتمالات بالنظر الى احدها لا يكون مخالفا للمقوم
قوله يحتمل هذا الاحتمال الاول عليه يكون في نظم
الاية استعارة مكنية وقرينتها تخيلية شدة
يجعل الكلام كناية بالمعنى المصطاح عن ابطال العهد
فالخاص حينئذ ان في الكلام كناية مصطلحة
مبنية على استعارة مكنية ومجاز عقلي وهذا
نوع من الكناية غريب استنبطه صاحب الكشاف
وهو ان تغد الى جملة معناها على خلاف الظاهر
فتأخذ الخلاصة من غير اعتبار مفرداتها الحقيقية
والمجازية فيعتبر بها عن المقصود كما نقول في الرحمن
على العرش استوى انه كناية عن الملك فان الاستواء
على السرير لا يحصل الا مع الملك فجعل كناية عنه
وكذا قوله تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيامة
والسموات مطويات بيمينه كناية عن عظمته وجلاله
من غير ذهاب بالقبض واليمين الى حقيقة ومجاز

وقول الحفيد ان النقض الحقيقي كناية عن الابطال
مردود ويلزم عليه عدم خروج القرينة عن الضيق
لان المعنى الكناي هو المقصود **قوله** عن بطلانه
الاسباب تقدم عن ابطاله **قوله** كما ان محالب
اي على ما حققته هو في تحقيقه الرابع لا على ما قرره
القوم **قوله** وان يكون مراد الذي يظهر انه
جواب واحد وان اوتي قوله واظهار للتويع في التفسير
والخاص ان مقام افادة واظهار ان الفاسقين
ابطلوا عهدا به شاع في مثل ذلك التعبير بالنقض هـ
لا الابطال وليس في ذلك ما يقتضي ان النقض سقيم
في غير حقيقته بل ان التعبير به هو الشاع دون
ان يقال ابطال فلان عهده **قوله** في مقام صلة
قوله شاع وصلة الاستعمال على هذا محذوفه وكذا فيما
بعده والتقدير شاع استعماله في معناه الحقيقي
في مقام افادة **قوله** ولا يخفى ان غرضه منه بيان
مرجح ثان لصرف عبارة الكشاف عن ظاهرها فكانه
قال في جعلها على ظاهرها امر ان ضعف القرينة
وعشر الضبط **قوله** مطلقا اي من غير تفصيل
بعض المواد **قوله** فجرده اي جعل المذكور

الفريدة الثالثة قوله كونه اي الامر الذي
 اثبت ان المراد بالامر داله ليلا يقر قوله مستملا
قوله راينا ما راينا راى الاولى علمية يبانهم مفعولها
 الاولى ان السكاكى ان مفعولها الثاني اي علمنا بيانهم
 جعل السكاكى ان راى الثانية بصرية وما نافية
 والمفعول محذوف اي ما ابصرنا الذى نقله المص عنه
 من التجويز بدليل ولم نعترا او ما يعنى الذى
 مفعول اول راى العلمية ومفعولها الثاني بيانهم
 وان السكاكى ان تفسير البيان او ما مصدرية
 ظرفية وان السكاكى قائم مقام مفعولى العلمية
 وبيانهم مفعول راى البصرية اي علمنا حين
 رايتنا بيانهم ان السكاكى جعل ان او ما بصريتان
 وما موصولة مفعول الاولى ومفعول الثانية
 العائد على ما اي ابصرنا الذى ابصرناه او ما
 للاستفهام التعجبى اي ابصارا كثيرا يتعجب من
 كثرته وبيانهم مبتدأ وان السكاكى خبره والجملة
 مستأنفة استئنافا بيانيا كانه قيل ما الذى
 ابصرته فقال المبصر هو بيان السكاكى **قوله** جعل
 الاستعارة التخيلية لا يخفى ان بعد جعل موضوع

القضية الاستعارة التخيلية لا يستقيم الحكم
 عليها بالاستعمال وجوابه ان مستعملة صفة
 محذوفة اي جعل الاستعارة التخيلية كلمة مستعملة
 ان **قوله** ولم نعترا ان حاصله الاعتراض بانه
 نسب التجويز المحذور الى السكاكى مع انه يروجده
 بل يعينه وجوابه انه اراد بالجواز ما يقابل
 الامتناع فيصدق بالترجيح والتعيين والقس
 على ذلك انه لم يذكر ذلك مع الخطيب ولا مع
 السلف واجاب الحفيد بان السعد قال قال
 السكاكى ان قرينة المكى عنهما اما امر متقدر
 كالظفارا ومحقق كالانبات في اثبت الربيع البقل
 انتهى وفيه بحث لاحتمال ان هذا تنويع لا تجويز
 فان المتبادر من التجويز التوارد في المادة الواحدة
 والعجب من الحفيد حيث اول الجواز فيما مضى ولم
 يجتج اليه وترك التاويل هنا مع الاحتياج اليه
 في صحة الكلام **قوله** لانه اي الامر الذى اثبت
قوله نقسف عسف عن الطريق مال ونفسف
 السلطان ظلم **قوله** سوا الطريق اي الطريق
 السواوى نسخة سلوك الطريق اي الطريق السالك

قوله وانفراد المقنود بتفسير النفس بمجموع
الامرين كما هو صريح عطف ثانيهما بالواو
فلا يلزم ان يكون كل من مذهب صاحب الكشف
والمعنى نفسا لان كلامهما منفرد في الطريق
عن الرفيق **قوله** وذلك اي كونه نفسا والظاهر
اي كونه خروجا عن سلوك الطريق لان النفس
مفسر بامر من هذين لان لاولهما **قوله** لان
الجادة اي الطريق المستقيم وسمى ما عليه
الجمهور طريقا لكونه شيئا بها جامع ان كلا
مسلك اهله فهو من قبيل الاستعارة التورية
قوله فجعل المعنى وهو الامر بالتحليل المتوهم
وقوله تابع للفظ اي لفظ الاستعارة والمراد
ان السكاكي حافظ على ابقاء لفظ الاستعارة فتحليل
معنى يستعمل اللفظ فيه ليكون مستعملا في غير
ما وضع له **قوله** فالسكاكي الفاعل للتعليل اي خروج
لان السكاكي اول التفرع لان العدول متفرع
عن الخروج وقوله من اثبات لما عليه طبيعة المعنى
وقوله الملايم على تقدير مضاف اي لفظ ملايم
وقوله المشبه صلة الاثبات والى ان المتكلم صلة

العدول **قوله** طبيعة المعنى يمكن ان يكون
في الكلام استعارة مكنية واستعارة تخيلية
قوله ولا يرى داع اليه كما ترى اي لا يعلم
داع اليه كما تبصر فنزل العلم بعدم الداعي منزلة
ابصاره بمبالغة **الشرعية** **قوله**
المختار اي عندي **قوله** اذا لم يكن المشبه كالمنية
في بيت العذلي لا العهد في يتفقون عهد الله
وان مثل بذلك الغني لان تقدم ان العهد له راف
يشبه راف الحمل وشاع استعماله فيه **قوله**
اي تابعه لم يعبر به المعنى فرائ من التكرار اللفظي
قوله كان باقيا اي داله او يرتكب الاستخدام
قوله على معناه الحقيقي فيه بحث اذ لا يلزم من
عدم المشابهة عدم علاقة اخرى فنقاوه على
حقيقته ممنوعه حفيد وفيه شيء لان محط القسمة
وجود تابع وعدم وجوده لا كونه يشبه او لا يشبه
قوله وقد عرفت منشأه وهو ما تقدم عن
الكشاف في الفرقة الثانية **قوله** وفيه بحث
اي في كون ما ذكره صاحب الكشف في امر
منشأ ما ذكره المعنى هنا حيث بناه عليه بحث

اذ يقال عليه منع **قوله** ان يكون ذلك اي
البقا على معناه الحقيقي **قوله** فيما اذا لم يشع
الحوادث ان كان له رادف يشبه **قوله** لا فيما اذا لم
يكن اي انتفى اصلا كما فرضه المص فكلما الكشف
اعم فليس منشأ **قوله** فانه اي ما ذكرناه
لا ما ذكره المص لعدم مطابقة ما بعده له
قوله متاع فقد اعتبر الشيوع وهو مدعانا
قوله ووجه ما ذكره يعني ما ذكره المص في هذه
القرينة لا ما ذكره صاحب الكشف فان وجه
تحقق القرينة المانعة عن ارادة المعنى
الموصوع له لا ان الاولى رعاية اسم الاستعارة
ه حفيد وفيه انه يلزم عليه الاعتراف بانه
لا يحتاج الى قرينة على مذهب المص مع انه لا بد منها
فالاولى عود الضمير في ذكره لصاحب الكشف
لان الاستعارة في الرادف لا بد لها من قرينة
ولا قرينة الا الشيوع ولان اسم الاستعارة
مراعى على مذهب الكشف اقوى **قوله** اذا لم يمنع
اذا كعدم الشيوع لعدم القرينة وقال
الفني هذا اذا كان المشبه تابع لا يشبه رادف

المشبه به **قوله** ويعارضه اي ما ذكره المص او ما ذكره
صاحب الكشف من التفصيل **قوله** ما سبق ما
موصولة فاعل يعارضه وانما اعاد ما سبق لئلا
يتوهم من توجيهه انه ارتضاه والرجوع عما
سبق **قوله** ان جعل اي من ان ومن بيان لما فني
في موضع الحال وهذا اظهر من قول الغني الظاهر
انه بدل مما سبق **قوله** اذا لم يكن فيه كلفة
هذا القيد لم يذكروا سابقا **قوله** مطلقا هو قيد
الخلوص والخلوص عن الضعف مطلقا فيما ذهب
اليه السلف بخلاف مذهب السكاكي فان القرينة
فيه ضعيفة مطلقا وبخلاف مذهب الرمحشري
ومختار المص وان القرينة فيه ضعيفة لا مطلقا
بل في بعض المواد **قوله** لا توهم عطف على اثباته
قوله اياه منصوب بشبهة على التوسع والتو
فيه من تفصيل الواسع **قوله** لم يتعلق بتوهم
قوله كيف ان اشارة الى ان قوله كخالب مثال
للامر الذي اثبت لكن بملاحظة ان الممثل له البقا
يحتاج الى تقدير في الكلام وبملاحظة انه لا ثبات
يقدر في الكلام ايضا والتقدير مختلف ولا يخفى

عليك رد كل الى ما يناسبه والكاف صفة
لمصدر محذوف دل عليه المصدر الذي يقيد
بعدها وناسبه اما قوله باقيا او قوله
اثباته **قوله** فردة اي رد ما ذكر معه لفظ
بقا واثبات على تقدير كل منهما وقوله الى ما اي
العامل الذي هو له وهو لفظ باقيا على الاول
واثباته على الثاني وقوله اليك خبر رده اي
مفوض اليك **قوله** فليكن بالتامل اي
الزمه **قوله** وان كان له تابع اي حقيقي لا اختراعي
كان مستعاراً اذ فيه انه لا يكتفى بذلك بل لابد
مع ذلك من وجود القرينة المانعة عن ارادة
الحقيقة ولذلك اعتبر صاحب الكشف مع
ذلك الشيوع **قوله** فالاحتمالات عنده اربعة
وعند غيره ثلاثة وكان الظاهر ان يقول فالذا
وكانه عدل الى ما قاله توطئة لقوله ولك ان تريد
اخر **قوله** كون الجميع حقيقة هو مذهب السلف
والخطيب **قوله** والانقسام الى الاستعارة المصحة
هو مذهب صاحب الكشف **قوله** وكون الجميع
استعارة تخيلية هو مذهب السكاكي **قوله**

والانقسام الى الحقيقية والتخييلية هو
المذهب الذي اختاره المصنف ومشا هذا التابع
تفصيل المصنفين ما اذا كان هناك تابع
ليشبه ويبين ما اذا لم يكن ويتامل الفرق
بين هذا وبين الاحتمال الثاني فانه قد يترأى
تساويهما وغاية ما يقال في الفرق ان المص
يسمي صورة بقاها على حقيقتها تخيلية
بخلاف صاحب الكشف **قوله** ولك ان تريد
اخر اي بالنظر الى ما قدمه من احتمال المرسل
والى ما سلف عنه قريبا من التفرقة بين ما شاء
وغيره وفيه ان تكثير الاحتمالات بالشيوع غير
ظاهر لان غايته انه مانع عن ارادة الحقيقة
فيجعل استعارة تضرعية **قوله** بما هيأنا
اي جهزناه فيه ان الذي قدمه انما هو في الترشح
حيث قال هناك ويجوز ان يكون مجازا مرسل
للملايم المذكور او للقدر المشترك انتهى والكلام
هنا في التخيلية فيجمل ان مراده قياس
التخيلية على الترشح **قوله** غير مرة فيه انه
انما ذكره مرة واحدة في بحث الترشح الا ان

يقال انه قصد المبالغة فتزل المرة منزلة
 الاكثر **الدرجاة الخامسة** حاصل ما تقدمت
 اجرا المكنية بحري المصراحة فيما زاد على
 قرينتها من ملايمات المشبه به **قوله** كذلك
 بعده كذلك تاكيد للتشبيه المستفاد من المكاف
 في ما يسمى ولا معنى لجعلها للتقليل كما في قوله
 تعالى كما هداكم والتعبير اولا بيسى وثانيا ببعده
 تفن **قوله** من الملايمات اي المشبه به قال للعهد
 وقال الحفيد اطلق الملايم ولم يفتده كما قيد
 في عدله ليستل قرينة المكنية على المذاهب
 الثلاثة انتهى وفيه نظرا لترشيح في الاستقارة
 بالكناية هو ملايم المشبه به على كل المذاهب
 انتهى غني **قوله** لمفهوم مشترك بينهما اي بين
 الملايمين الزايدين على القرينتين **قوله** وهو
 ما يلايم المستقار منه اذ هذا ترشيح المصراحة
قوله ما يلايم المشبه اذ هذا ترشيح المكنية
 على المذاهب والمراد بالتشبيه التشبيه المظهر
 في النفس لا الاعم والاشمل لترشيح التشبيه فلم
 يبق لقوله بل لمفهوم مشترك بينهما وبين التشبيه

فائدة ولو اكتفى بقوله ملايم المشبه به ويقارن
 الاستقارة او التشبيه لشمول ترشيحها وكان اخص
قوله والمجاز المرسل لو ترك التقييد بالمرسل
 كان النسب بما سيذكره المص من ان الترشيح
 يكون للمجاز العقلي **قوله** لان الاشتراك خلاف
 الاصل اي الاشتراك اللفظي لان فيه التزام
 بتعدد الوضع والاصل عدسه وهذا التقليل
 لقوله السابق لتكون الترشيح **قوله** ولا ضرورة
 هنا لان في القول بالاشتراك المعنوي غنية عنه
قوله تخصيلا ذلك المفهوم اي الذي اشار اليه
 بقوله بل انما القينا اليك من اول الرسالة الى
 هنا وتغير عن ذلك بحقوقك هو ما يلايم الموضوع
 له وهذا ينظم الصور الاربع ويقارن المجاز والتشبيه
 وهذا ينظم ذلك ايضا **قوله** ان يكون زائدا ان
 تصريح بان التخييلية تحتاج الى قرينة زائدة
 على نفسها وعلى المكنية ويكاد ان يكون حرقا
 لاجتماعهم **قوله** ولا يخفى انه لا معنى لولا يخفى
 انه لا معنى لقوله لا معنى فكان اللابق ان يقول لاحتمال
 لان ذلك القول له معنى صحيح مع انه قد نزع

في عدم الحاجة اليه لان الاصل في القيود ان يكون
 لبيان الواقع **قوله** ولا يكفي عطف على قوله لا معنى
 اي ولا يخفى انه لا يكفي **قوله** بل يشمل التجريد
 ايضا وهو ما يلازم المستفاد له ويقارن الاستغارة
 حفيد **قوله** بل الاشتراك في مفهوم التجريد
 المشترك بين الاربعة ما يلازم المعنى المجازي او
 المشبه ويقارن المجاز او التشبيه **قوله** التخصيص
 مجرد اصطلاح ويجوز ان يقال تعرض للاشتراك
 في الترشيع اهتماما به لشرفه وبلغيته ولم
 يتعرض للاشتراك في التجريد اكتفا بالمقايضة
قوله ولو لم يسمه تجريدا يحتمل ان يسمه بالتا القوية
 اي اعرف ان التخصيص مجرد اصطلاح واعرف ان الاشتراك
 يكون في الواقع في التجريد ايضا ولو لم يسمه انت تجريدا
 ويحتمل ان يكون بنون المظنة اي ولو لم يسمه
 نحن بالتجريد تنوعا لهم في عدم التسمية ويحتمل
 انه بالمشناة التختية اي ولو لم يسمه المم بالتجريد
قوله لان محاسن الكلام اي كون الكلام يوحد فيه
 محسن لا يقتضي كون ذلك المحسن مستى باسم وضعه
 له القوم **قوله** ويجوز جعله ترشيحا للتخييلية

او كان يقال في نشبت من نشبت اظفار المنية بفلان
 انه اصاب ترشيح المنية او للاظفار وكان اللانقان
 يقول ويجوز جعله ترشيحا لقريبتها اما على كون
 القريبة تحقيقية فظاهر واما على كونها تخيلية
 فعند السكاكي كذلك لان التخييلية **قوله**
 فظاهر لانها مصرية **قوله** كما يكون للمجاز اللغوي
 المرسل كما في قوله صلى الله عليه وسلم اسرعكن لحوقا
 بي طولكن يدرا فاليد مجاز مرسل في النعمة والطول
 ترشيح لذلك **قوله** والتشبيه كما في اظفار المنية
 الشبيهة بالسبع نشبت بفلان **قوله** والاولى نزل
 لانه ان كان الغرض الاستيفاء فلا معنى لتوك الملكية
 والا فلا معنى لاعادة ما سبق حفيدا ما اولوية
 ترك المصترحة فظاهر واما بقا المصترحة وزيادة
 المكنية فليس له وجه فانه يودي الى تكرار اثبات
 الترشيع لهما لانه اثبت في اول القريدة الترشيع
 لهما وايضا الاظهر ان يجعل معنى ايضا في قوله
 فلان الترشيع يكون للمجاز العقلي ايضا اي كما يكون
 للمصترحة والمكنية فكيف يناسب ذكرهما بعد ذلك
قوله ويجعل نفسه تخيلا اشارة الى مذهب السكاكي

وقوله واستقارة تحقيقية اشارة الى مذهب
 صاحب الكشاف ومختار المص وقوله او اثباته
 تحييل اشارة الى مذهب السلف **قوله** وتعلقا
 عطف تفسيري **قوله** كما اشترنا اليه في قولنا ولا
 يخفى انه لا معنى **قوله** نعم يحتاج الى الفرق
 اي في المصراحة **قوله** بين القرينة والتجريد
 فان كلا منهما مالا يبرر المشبه **قوله** والاظهر
 انه هو اول من صنيع الماثل لان القرينة ما نصب
 للدلالة على المراد وبعد سبق احد الامرين لا معنى
 لنصب اللاحق **قوله** وما سواه ترشيح في المكنية
 وتجريد في المصراحة **قوله** ولك ان تجعل الجمع
 في التخيير القرينة قد تكون واحدة وقد تكون
 متعددة وفي الاطول منعوا ان تكون قرينة
 الاستقارة المصراحة متعددة دون الاستقارة
 بالكنائية والله سبحانه وتعالى اعلم

وهذا اخر ما اردنا جمعه على شرح السمرقندية
 للمصنوع ونشأ الله حسن الختام
 وبلوغ المرام والحمد لله
 على التمام والصلوة
 والسلام على سيدنا
 ومولانا محمد
 سيد الانام



